

حكومة إقليم كردستان - العراق
وزارة التربية
المديرية العامة للمناهج والمطبوعات

التاريخ الحديث

للسف الحادي عشر الإعدادي الأدبي

تأليف
لجنة في وزارة التربية

المراجعة العلمية والتنقيح:
عمر علي شريف أكو صابر عثمان

الطبعة السابعة ٢٠١٥ ميلادي ٢٧١٥ كوردي ١٤٣٦ هجري

المشرف العلمي على الطبع: عبيد خضر فتح الله
المراجعة اللغوية: عبد الله عبد الرحمن عبد الله
الإشراف الفني على الطبع: عثمان بيرداود
ثاري محسن أحمد
التصميم الداخلي: عثمان بيرداود
التنضيد الإلكتروني والتنقيح الفني: فيصل عبد العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يأتي كتاب التاريخ الحديث للصف الحادي عشر الأدبي مكملًا لثقافة طلابنا في المراحل السابقة فقد سبق لهم أن درسوا التاريخ القديم الإسلامي ثم التاريخ الحديث والمعاصر وتاريخ الحضارات، وآثرنا في هذا الكتاب أن نضع بين أيديهم الأحداث العالمية بدءًا من عصر الثورة الفرنسية في ١٧٨٩م - ١٧٩٢م مروراً بالثورة الصناعية وما رافقها من تطورات اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن التقدم العلمي ثم تناولنا الحركات القومية في إيطاليا وألمانيا والنمسا وما تبعها من أحداث وتطورات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي والتطورات الحاصلة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية والعلاقات الدولية بين هاتين الحربين، إلى جانب التطورات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد عرضنا الموضوعات عرضاً مناسباً كي يسهل استيعابها وفهمها، ومن ثم توثيقها تاريخياً، غايتنا في ذلك اطلاع طلبتنا الأعزاء على التاريخ الحديث بأحداثه الحقيقية، نتمنى من إخواننا المدرسين موافقتنا بملاحظاتهم ومقترحاتهم بشأن ما جاء فيه من موضوعات بغية الاستفادة منها في تطوير الكتاب ومادته. والله ولي التوفيق

الباب الأول

الفصل الأول: الاستكشافات الجغرافية والإصلاحات الدينية في أوروبا والثورة

الفرنسية

أولاً- الاستكشافات الجغرافية:

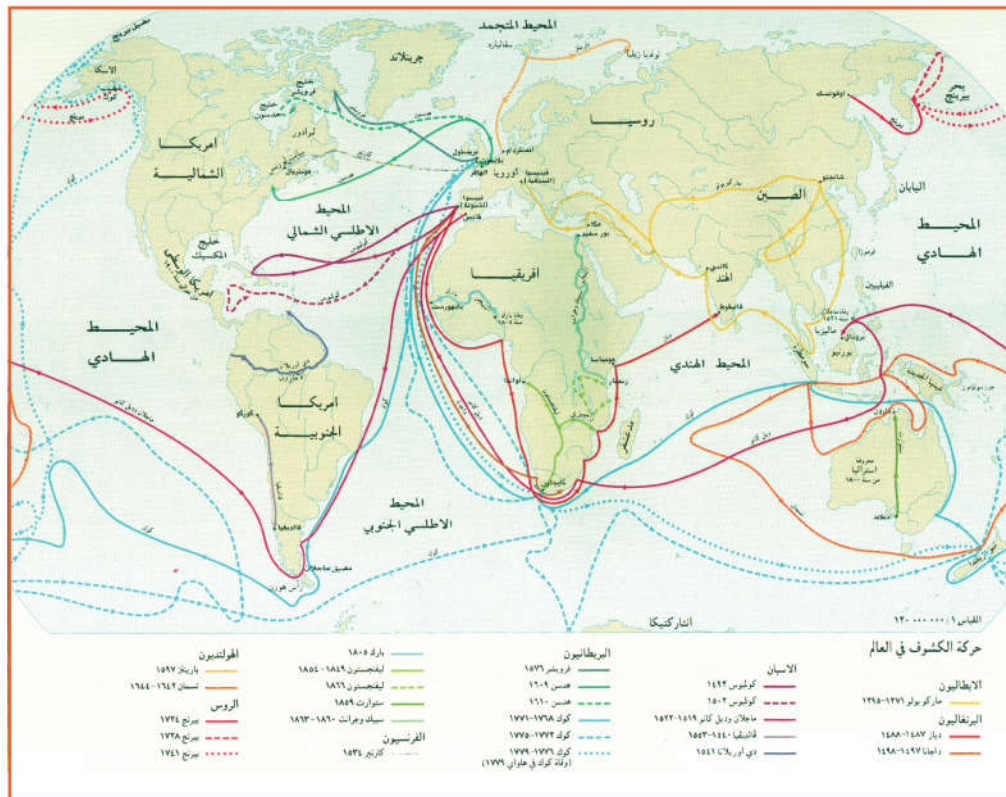
بدأت هذه الاستكشافات في أواخر القرن الخامس عشر حيث تمكنت الدول الأوروبية من تحقيق نصر كبير في مجال الاستكشافات الجغرافية عندما استطاعت استكشاف القارة الجديدة (أمريكا) سنة (١٤٩٢م) والطريق التجاري الموصل إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح سنة (١٤٩٨م)، وهكذا بدأت الكشف الجغرافية مع البحارة البرتغاليين سنة (١٤٤٥م) ثم تلاهم بين هذا التاريخ وسنة (١٦٠٠م) كل من الأسبان والبريطانيين والفرنسيين وهناك أسباب كثيرة وهامة أدت إلى قيام حركة الاستكشافات الجغرافية ومن أهمها:

١- ظهور الدول الأوروبية الحديثة (العوامل السياسية): ظهرت مجموعة كبيرة من الدول في أوروبا الغربية وكانت حديثة في تكوينها، كدول اسبانيا والبرتغال وهولندا وبريطانيا وفرنسا وروسيا، ثم ظهرت بعدها كل من دولة الدانمارك والسويد ثم دولتي إيطاليا وألمانيا، وقد أخذت هذه الدول تفكر بشكل جاد في العمل على نشر مسيحيتها وبسط نفوذها خارج بلادها وبخاصة على الشعوب التي كانت قد تأخرت في تكوينها الحديث، فرأت هذه الدول نشر مذهبها الدينية وحضاراتها بين مجموعة الشعوب الأخرى غير الأوروبية.

٢- الرغبة في الربح والسيطرة التجارية (العوامل الاقتصادية): ظهرت عند الأوروبيين فكرة البحث عن طريق تجاري يوصلهم إلى الهند دون المرور بالطرق التجارية التي تسيطر عليها الدول الأخرى في الشرق، ويكونون بذلك قد تخلصوا من الضرائب والرسوم الجمركية التي تدفعها سفنهم أو قوافلهم التجارية المارة بهذه البلاد في الشرق، بالإضافة إلى أن أوروبا ستجد أسواقاً جديدة لبيع منتجاتها الفائضة عن حاجتها وكذلك رفض الأوروبيين سيطرة العثمانيين على طريق التجارة المار بآسيا الصغرى وجنوب شرق أوروبا.

٣- الرغبة في حب الاستطلاع وزيادة المعلومات التجارية (المعلومات الجغرافية التي توافرت لدى الأوروبيين): لقد سيطر على البلاد الأوروبية شعور كبير للقيام بالرحلات الجغرافية، وذلك من أجل الاستطلاع ومعرفة أشياء جديدة تزيد من معلومات الأوروبيين الجغرافية، وكانت هذه الرغبة تعود لروح المغامرة ولظهور روح البحث العلمي وتقدم علم الفلك، ثم تقدم الصناعة الخاصة ببناء السفن، والبوصلة والبارود والدفة المتحركة لعبور البحار.

٤- العامل الديني: أرادت الكنيسة الكاثوليكية بسط سيطرتها على الأقطار المكتشفة غير المسيحية، وزيادة أتباع الكنيسة فأرسلت مع الحملات الاستكشافية القساوسة والرهبان.



ثانياً-الإصلاحات الدينية ونتائجها في أوروبا :

نعرف أن المسيحية تعرضت إلى مجموعة أحداث أدت إلى ضرورة قيام إصلاحات دينية في أوروبا تطالب بإعادة المسيحية إلى أصلها وكان هذا الإجراء يتطلب تغييرات جذرية في الكنيسة ومؤسساتها الدينية والإدارية، وحدث أمر هام في داخل الكنيسة الكاثوليكية نفسها، وهو أن رجال الدين الكاثوليك أنفسهم رأوا ضرورة القيام بإصلاحات دينية في الكنيسة الكاثوليكية تتناسب مع الأوضاع آنذاك، وعقدوا من أجل هذا الغرض الكثير من المجالس الدينية لكنهم فشلوا في مسعاهم هذا في نهاية الأمر لأنهم كانوا يصدرن قرارات فوق قرارات البابا من أجل أن تحد من سلطته الواسعة وتمنع عنه بعض الأموال التي تتدفق على الكنيسة، إلا أن البابوية تغلبت على هذه الإجراءات عندما تولى كرسي البابوية نقولا الخامس سنة ١٧٧٤م، وكان لهذا الانتصار البابوي نتيجتان هما:

أ- فشل المجالس الدينية في إصلاح عيوب الكنيسة .

ب- ضعفت سيطرة الكنيسة الروحية حتى أفقدها هذا الضعف زعامتها الدينية في أنحاء أوروبا الغربية.

أن تصرفات رجال الدين والكنيسة الكاثوليكية- وعلى رأسهم البابا نفسه- من انصرافه عن الشؤون الدينية واهتمامهم، بالشؤون الدنيوية وظهور الباباوات بمظهر الأمراء العلمانيين يجمعون الثروة ويعملون على تقوية الولايات البابوية والعمل على جمع الأموال الطائلة وتبذير هذه الأموال في إقامة المباني والقصور والكنائس والكاتدرائيات والإسراف في زخرفتها، كل هذا أثار غضب الناس في



مارتن لوثر

أوروبا ضد البابوية وجعلهم يعملون على نقدها بشكل علني ومن أبرز قادة عملية الانتقاد والمناهضة للكنيسة (مارتن لوثر) ولد (مارتن لوثر) في ألمانيا سنة (١٤٨٣م) وتوفي سنة (١٥٤٦م)، درس القانون

لكنه انصرف عن الحياة العلمية ودخل الدير راهباً عام (١٥٠٥م) وركز على فكرة الخلاص بالإيمان وعدّها وسيلة لخلاص الإنسان يتقرب إلى الله بإيمانه المطلق بالله، لا بالأعمال التي تفرضها الكنيسة، وهاجم لوثر إدعاء الكنيسة بأن البابا يستطيع إصدار شهادة تغفر للإنسان ذنوبه مقابل التبرع للكنيسة، ودُعيت هذه الشهادات بصكوك الغفران، كما أعلن بان الكتاب المقدس (الإنجيل) هو المصدر الوحيد للدين المسيحي، ونادى بأن يكون رجال الكنيسة خاضعين للسلطة المدنية وكذلك السماح للقساوسة بالزواج، وقد استمر لوثر في دعوته حتى زاد أتباعه، وأطلق على جماعته المحتجين (البروتستانت) وانتشر مذهب الجديد في الأجزاء الشمالية في أوروبا كما ترجم الإنجيل إلى اللغة الألمانية، كما اتخذت الدعوة لإصلاح الكنيسة طابعاً قومياً أدى إلى انشقاق الكنيسة وظهور المذهب البروتستانتي، ومن أهم العوامل التي ساعدت على قيام حركة الإصلاح الديني:

- ١- مساويء الكنيسة: فرأى لوثر أن سبب متاعب الناس هو فشل الكنيسة في أداء رسالتها، وتمسك الناس بظواهر الأمور الدينية.
 - ٢- دور الحركة الإنسانية في نشر الفكر الحر والذي شجع الناس على مهاجمة عيوب الكنيسة في عدة أمور.
 - ٣- تشجيع الأمراء لحركات الإصلاح الكنسي، رغبة منهم في التخلص من تدخل الكنيسة أو البابا في شؤونهم.
 - ٤- صكوك الغفران كانت السبب المباشر لقيام لوثر بالثورة ضد البابا.
- ثالثاً- اليقظة الفكرية وأثرها في التنبيه السياسي

كانت الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر قد تكامل نشؤها وأخذت كل منها تتبع السياسة التي تضمن لها منافعها، دون الاهتمام بشؤون غيرها، وكانت التحالفات المؤقتة التي تنشأ بينها تقوم على أساس مصالحها المباشرة وعلى سياسة توازن القوى فيما بينها، وفي نفس الوقت كان هناك تيار اجتماعي معاكس لذلك يقوى أثره ويشد هو تيار اليقظة الفكرية الذي عم غربي أوروبا، وذلك لسبق هذه المنطقة بقية دول أوروبا في التطور الرأسمالي والاقتصادي، فقيادتها للاستكشافات الجغرافية والسيطرة على

المستعمرات وسعة تجارتها الخارجية أدت إلى تكديس الثروات الطائلة وظهور طبقة نشيطة في المجتمع وهي طبقة البرجوازية (الوسطى) التي أخذت تشجع الحركة الفكرية وتغدق على المفكرين الأحرار لتثبيت حقوقها في الوصول إلى الحكم والإطاحة بالنظام الإقطاعي القائم ومفاهيمه الفكرية، اعتاد بعض المؤرخين أن يعتبروا اليقظة الفكرية حركة فرنسية بحتة، إلا أن الواقع هو أن الفرنسيين كانوا قادة هذه الحركة التي تقتصر على فرنسا وحدها، فكان هيوم وكييون ولوك في انكلترا، وكانت وشليير وكيته في ألمانيا، وهم جزء من الحركة التي يمثلها فولتير ومونتسكيو وروسو في فرنسا، وقد امتازت حركة اليقظة الفكرية بمميزات ثلاث:

١- أنها كانت عالمية في مظهرها وهي بهذا تعاكس الأسس التي قامت عليها سياسة القرن الثامن عشر، فكانت الحركة الأدبية في الأقطار الأوربية المختلفة بعيدة عن الصبغة المحلية الضيقة.

٢- أنها كانت إنسانية في نزعتها ولم تكن هذه النزعة معروفة قبل هذا القرن، وإنما توسعت في هذه الفترة وأخذ الناس ينظرون إلى الدين والحكومة والقوانين على أنها أمور قامت لمصلحة الإنسان وأن قيمتها تتوقف على مقدار ما تؤديه في سبيل ذلك.

٣- أنها كانت متمسكة بطابع النقد والسخرية اللاذعة فأن رجالها أصبحوا ينتقدون الأوضاع الاجتماعية السياسية الراهنة ويسخرون من التقاليد وكل ما تعارف الناس على صحته وتقديسه ولم يعد ملائماً لروح العصر وكان معظم انتقادهم موجهاً إلى الكنيسة والحكومة ومساوئهما.

بعض المفكرين الفرنسيين:

سنكتفي بدراسة فولتير ومونتسكيو وروسو من رجال هذه الحركة لتتعرف على طبيعتها ومدى تأثيرها.

فولتير ١٦٩٤م - ١٧٧٨م:

كان فولتير من أشهر المفكرين الفرنسيين وأكثرهم اطلاعاً ومعرفة وعلى الرغم من أن أفكاره لم تكن عميقة وأنه لم يأت بشيء جوهري في عالم الفكر، فإنه كان

أقوى عامل في إيقاظ طبقات الناس المختلفة إذ أنه تميز بأسلوب ساخر وفكه ونقد لاذع، فهزأ بالكنيسة ومعتقداتها وتهكم برجال الدين وأعمالهم، وهاجم التعصب الديني متأثراً بما كان يلاقيه الهيكونوت (البروتستانت من الفرنسيين) في فرنسا من اضطهاد كما تناول الملكية في فرنسا بالسخرية والتهكم، ولما وضع كتابه المشهور **((رسائل عن الانكليز))** حكمت محكمة باريس العليا بأن يحرق هذا الكتاب أمام الجمهور، لأنه هاجم فيه الحكم القائم في فرنسا، ونستطيع أن نقول: أنه بأسلوبه التهكمي في الهجاء استطاع أن يؤثر تأثيراً واضحاً في تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية.

مونتسكيو ١٦٨٩م - ١٧٥٥م:

كان مونتسكيو باحثاً في دراسة القانون، ويعتبر كتابه **((روح القوانين))** بحثاً عاماً في أنواع الحكومات، إلا أنه صار فيما بعد مصدراً مهماً لأولئك الذين اشتغلوا بالسياسة إذ أنه استحسّن الحكومة المقيدة وأعجبه نوع الحكم السائد في بريطانيا، مما دعاه إلى المطالبة بفصل السلطات، لأن ذلك مما يساعد على أن تكون كل واحدة منها رقيبة على الأخرى، وهو يرى في ذلك خير ضمان لحريات الشعب والاستقرار والعدل، فنبه الناس إلى فساد حكومة فرنسا إذ أن السلطات الثلاث مجموعة بيد الملك، على أنه يجب ألا يغرب عن بالنا أنه قد أخطأ في تفكيره بانفصال السلطتين التنفيذية والتشريعية في بريطانيا عن بعضها.

روسو ١٧١٢ - ١٧٧٨م:



أما جان جاك روسو فإنه يعد من أبرز الكتاب الفرنسيين إثارة لعواطف الجماهير مما ساعد على أن يكون إحدى القوى المؤثرة في حوادث عصره والجيل الذي تلاه، لأنه كان في الواقع مناضلاً ضد كثير مما أصطلح الناس على صحته وتقديسه من مظاهر الحياة وكتابه **(العقد الاجتماعي)** الذي أصدره في سنة ١٧٦٢، يعتبر خلاصة آرائه السياسية والاجتماعية، وقد افتتحه

باحتراف حائق ضد الحكم الاستبدادي بقوله: (يولد الإنسان حراً لكنه مقيد بالأغلال في كل مكان) ودعا فيه بالرجوع إلى الطبيعة للتخلص من قيود-الحضارة- والحكومة على رأيه تدين بقيامها إلى تعاقد اجتماعي يضمن للأفراد لقاء ذلك بعض حقوقهم للحكومة وبذلك تصبح الحكومة الصحيحة هي ما قامت على رغبة من الأمة وأن للشعب أن يخرج على حكومته، إذا ما أخلت بشروط التعاقد أو شطحت في حكمها وبالرغم من أن روسو لم يكن أول من قال بنظرية التعاقد الاجتماعي إلا أنه كان أول من أباح الثورة والخروج على الحكومة وقد صادفت آراؤه هوى في نفوس معاصريه وامتد تأثيرها إلى الجيل التالي:

الموسويون (الانسكلوبيديون):

وكان إلى جانب هؤلاء المفكرين ممن أثروا في توجيه الناس جماعة عرفوا بالانسكلوبيديين، وعلى رأسهم ديدرو (Diderot) وقد عمل هؤلاء على وضع موسوعة (دائرة المعارف) تعرضوا فيها لأنواع الحكومات وانتقدوا فيها النظام السائد والكنيسة ونبهوا الناس إلى معائب المجتمع.

الاقتصاديون الطبيعيون (الفيزيوقراطيون):

وهناك جماعة أخرى عرفوا بالفيزيوقراطيين (Physiocrats) الاقتصاديين الطبيعيين- وقد تأثر هؤلاء بآراء الاقتصادي الإنجليزي المشهور (ادم سميث Adam Smith) وبكتابه ثروة الأمم (Wealth nations) وكان ابرز رجال هذه المجموعة ميرابو خطيب الثورة، ووضع هؤلاء كتباً ووسائل عديدة في شرح مذهبهم الاقتصادي ويعتبر هؤلاء أن الزراعة مصدر الثروة الوحيد فطالبوا بحرية التجارة بين الأمم وإلغاء الضرائب المتنوعة والاكتفاء بضريبة الأرض فقط ويلخص مبدؤهم هذا بالعبارات المشهورة التي كانوا يتمثلون بها أي: (دع الأمور تجري وشأنها) وكان رأيهم أن هذه المبادئ من شأنها أن تعيد إلى المجتمع نظامه ورفاهه.

أثر اليقظة الفكرية في فرنسا:

كان من شأن اليقظة الفكرية في فرنسا أنها أثارت أذهان الناس وحررت عقولهم ونبهتهم إلى معائب الكنيسة وسوء نظام الحكم فأرهفت شعورهم وعبأت قواهم

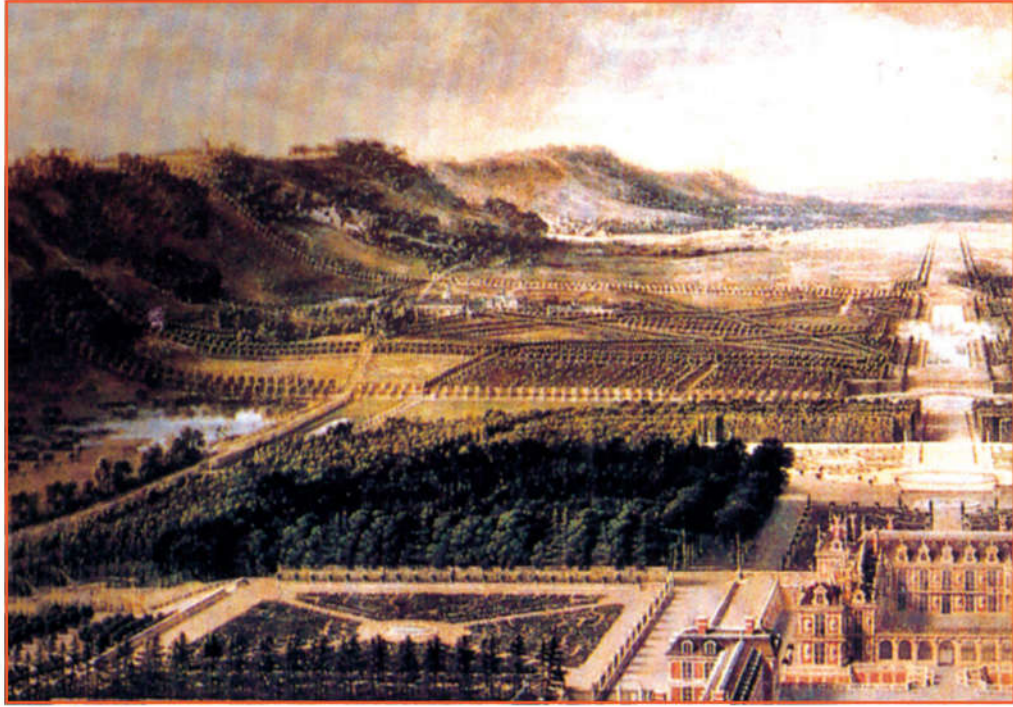
ونظمت طاقاتهم وأخذوا يتطلعون إلى الإصلاح وينشدون الحرية والمساواة ولو كلفهم ذلك الثورة على النظم السائدة.

حالة فرنسا قبيل الثورة:

لم تكن الثورة التي قامت في فرنسا عام ١٧٨٩م حدثاً مهماً في تاريخ فرنسا وحدها، بل في تاريخ أوروبا نظراً لما جاءت به من مبادئ وما صاحبها من حروب وما عقبها من المشكلات والانقلابات السياسية والاجتماعية.

١- الحالة السياسية والإدارية:

كان ملك فرنسا واسع النفوذ لاحت لسلطته بل هو مصدر السلطات جميعاً فهو الذي يعين وزرائه ويعزلهم ويعلن الحرب ويعقد المعاهدات ويفرض الضرائب وينفق الأموال كيفما يشاء وله حق إصدار القوانين وإلغائها، وهو مطلق التصرف في شؤون رعيته وبمقدوره أن يصدر أوامره برسائل مختومة بالقبض على أي شخص وسجنه من غير محاكمة أو استجواب، ويستند الملك في حكمه هذا إلى نظرية الحق



قصر فرماني

الإلهي في الحكم الذي استخدمه الملك لصالحه الخاص، وسيقت البلاد في حروب لم تجن من ورائها سوى الهزيمة، وبلغت نفقات البلاط الملكي عام ١٧٨٩م حداً لا يمكن تصوره وأصبحت الميزانية العامة تنوء بهذه النفقات الباهظة، أما النظام الإداري فكان يتمثل فيه فوضى الحكم، إذ بالرغم من الوحدة السياسية الظاهرة التي كانت تتمتع بها فرنسا منذ عهد لويس الرابع عشر، الذي قضى على نفوذ النبلاء السياسي، فقد بقيت البلاد مرتبكة في هذه الناحية وكان لهذا الارتباك أسباب عديدة منها تعدد القوانين والأنظمة إذ كان لكل مقاطعة قوانين وعادات خاصة بها وقل مثل ذلك عن المقاييس والمكاييل، أضف إلى ذلك اختلاف حدود المقاطعات لان التقسيمات الإدارية لم ينظر فيها إلى مصلحة الشعب أو طبيعة البلاد ويتبع ذلك اختلاف رسوم الكمارك والمكوس ولم تقتصر الرسوم الكمركية على التجارة الخارجية فقط وإنما كانت هناك رسوم داخلية بين الأقاليم المختلفة الأمر الذي عرقل التجارة الداخلية بين مقاطعة وأخرى.

٢- الحالة الاقتصادية والمالية:

كانت الضرائب فادحة ثقيلة لم توزع بشكل عادل يفرض أكثرها على الطبقة العامة وحدها فضريبة العقار الثابت (**ضريبة الملكية**) تفرض عليهم وحدهم ويعفى منها الأشراف ورجال الدين أما ضريبة الرأس فكانت تشمل من الوجهة النظرية كل السكان، إلا أن رجال الدين أعفوا منها لقاء مبالغ معينة يتبرعون بها للملك من وقت إلى آخر، ويدفع الأشراف مبالغ ضئيلة لا تتناسب وثرواتهم الطائلة، هذا بالإضافة إلى الضرائب غير المباشرة كضريبة المشروبات وضريبة الملح وكانت ضريبة الملح أبغض الضرائب إلى نفوس الفرنسيين وهي صورة الحكم الاستبدادي إذ كانت الحكومة تحتكر الملح وتحتم على كل فرد شراء كمية منه بثمن معين ولو لم يملك ثمن ما يقيم أوده من الخبز. وكان الثمن يختلف بين مقاطعة وأخرى ولم تكن الحكومة تجبي هذه الضرائب من المكلفين بها مباشرة وإنما تمنحها لبعض الأشخاص بالالتزام بعد أن تقرر المبلغ المعين لكل ضريبة في كل مقاطعة وحينئذ يمنح الشخص الملتزم مختلف الصلاحيات لجبايتها، ومن الطبيعي أنه كان لا يتورع عن انتهاج أي سبيل لتحصيلها واستيفاء أكبر نصيب منها لنفسه.

٣- الحالة الاجتماعية:

كان المجتمع الفرنسي يتألف من ثلاث طبقات: النبلاء، رجال الدين، وعامة الشعب. مع العلم بأن عامة الشعب تشمل الفلاحين والطبقة البرجوازية (الوسطى) الذين كانوا طبقة مناوئة لطبقة أصحاب الامتيازات من النبلاء ورجال الدين، نظرا لتصادم مصالحها معها، إن النبلاء الذين خسروا نفوذهم السياسي منذ أيام ريشيليو^(١) بقوا يحتفظون بامتيازاتهم الخاصة فهم رغم إعفائهم من أكثر الضرائب المدنية والدينية، كانت لهم حقوق وامتيازات أخرى يتوارثونها وهي من بقايا النظام الإقطاعي. أما رجال الدين فكانوا لا يدفعون شيئا من الضرائب عن أراضي الكنيسة التي تبلغ خمس أراضي فرنسا تقريبا عدا ما يقدمونه من الهدايا والتبرعات للملك من حين إلى آخر وهم يستوفون علاوة على ذلك ضرائب ورسوما خاصة من الشعب كضريبة العشر ورسوم الزواج وغيرها على أن القسم الأكبر من هذه الطبقة كان يشكو من ضنك العيش لان كبار رجالها يستأثرون بثروة

الكنيسة ووارداتها وهم لا يؤدون واجباتهم الدينية وإنما يحملون صغار القسس على القيام بها لقاء أجور زهيدة ويصرفون الباقي على ترفهم وملادهم فلا عجب أن يقف هؤلاء في جانب عامة الشعب، حين هبوا يطالبون بحقهم وينشدون المساواة بغيرهم من كبار رجال الدين.

أما طبقة عامة الشعب وهي كما قلنا تشمل الفلاحين والبرجوازية فكانت محرومة من الامتيازات وتقع عليها أعباء الضرائب وأعمال السخرة وكانت تؤلف الأكثرية الساحقة. وكانت الاستكشافات الجغرافية قد ساعدت على نشوء الطبقة



ريشيليو

(١)- ريشيليو: وزير الملك لويس الثالث عشر (١٦١٠-١٦٤٣م) امتاز بالحكمة السياسية وب تأكيد سلطة

الملك والضرب على أيدي النبلاء.

البرجوازية (الوسطى) التي عاضدت الملوك ضد النظام الإقطاعي وفي الواقع كانت هذه الطبقة تختلف عن الطبقة العامة إذ أصبح منها محامون وأطباء وأدباء ومدرسون أي أنها مستنيرة تدرك حالتها الاجتماعية والاقتصادية التي لم تكن تتناسب ومركزها السياسي وما هي عليه من ضعة شأن بجانب النبلاء ورجال الدين وهكذا أصبحت مصالحها في مناوئة أصحاب الامتيازات، مماثلة لمصلحة العامة، مما دفعها إلى أن تكون على رأس الثورة التي تعمل على تقويض النظام القديم لتشق طريقها إلى الحكم والحصول على حقوقها السياسية بعد أن استكملت كافة مستلزماتها الاقتصادية.

مقدمات الثورة الفرنسية:

مر بنا أن اليقظة الفكرية، التي تزعمها كتاب وفلاسفة فرنسيون، نددت بالحكم المطلق وعدم المساواة ونظام حماية التجار ودعت إلى حرية الأفراد والتسامح الديني والحرية في الأمور الاقتصادية، ونبهت الناس إلى ما هم عليه من العبودية والاضطهاد، وعبأت الرأي العام ضد الوضع القائم والذي لاشك فيه أن مجتمعاً كالمجتمع الفرنسي الذي رأيناه متأخراً في النواحي الاجتماعية ولكنه يشعر بتأخره ويعي أسبابه كان يسوده الارتباك، وفي الواقع أن السخط كان عاماً بين الناس، والرغبة الجامحة تدفعهم إلى التخلص من النظام السائد ولكنهم ينتظرون الفرصة المؤاتية.

الأزمة المالية واجتماع مجلس طبقات الأمة:

كان لويس الرابع عشر آخر ملك قوي من آل بوربون شهدته فرنسا وبالرغم من مظاهر القوة والعظمة التي كانت عليها فرنسا بعهدده، فقد ترك وراءه مشكلات عديدة تنوء البلاد بحملها فأن اضطهاده للهيكونوت اضطر قسما غير قليل منهم إلى الهجرة، وإذا ما علمنا أنهم كانوا من العناصر النشيطة المنتجة في البلاد وبأيديهم القسم الكبير من ثروتها، استطعنا أن نقدر الخسارة التي حلت بفرنسا من جراء ذلك، كما إن الحروب العديدة التي أثارها في أواخر حكمه أضعفت البلاد كثيراً وأنهكت قواها، وخاصة النواحي الاقتصادية حتى أن لويس نفسه اضطر إلى قبول معاهدة أترخت^(١) سنة

(١) - أترخت: عقدت نتيجة لحرب الوراثة الاسبانية التي قامت بسبب النزاع على العرش الاسباني

بين فرنسا والنمسا وبموجبها خسرت فرنسا بعض ممتلكاتها في أمريكا.



لويس الخامس عشر

١٧١٣م التي أضعفت كثيراً من منزلة فرنسا بين الدول العظمى ومما زاد ضعفها وتدهورها أن خلفه لويس الخامس عشر، الذي لم يحاول شيئاً من الإصلاح، بل انغمس في الملذات وحياة الترف تاركاً أمور الدولة لحاشيته من النبلاء، الذين لم يهتمهم من أمور البلاد غير ضمان مصالحهم والمحافظة على امتيازاتهم، فخسرت فرنسا نتيجة لحرب السنوات السبع ١٧٥٦-١٧٦٣ مابقي لها من ممتلكات في الهند والعالم الجديد وتقلص نفوذها في السياسة الخارجية وزادت حالتها المادية سوءاً وارتباكاً.

لويس السادس عشر:

وعندما آل العرش في سنة ١٧٧٤م إلى لويس السادس عشر، ازدادت الحالة سوءاً وأُنذرت ظواهر الأمور بشر مستطير، ما لم تعالج بحكمة ودراية ورغبة حقيقية في الإصلاح، ولم يكن لويس تنقصه الرغبة



لويس السادس عشر

في إصلاح بلاده وإنقاذها من الكارثة التي تكاد تنزل بها إلا أنه لم يكن يقدر الظروف المحيطة به ولم يدر أي طريق يسلك لتحقيق الإصلاح المطلوب، ويجب أن لا ننسى تأثير حاشيته وبلاطه في صده عن الأعمال الإصلاحية التي كان ينوي القيام بها وخاصة إذا علمنا أنه كان متردداً ضعيف الإرادة لا يثبت على رأي وهو منقاد إلى زوجته النمساوية ماري أنطوانيت، لقد زوجت ماري أنطوانيت من لويس رغبة في أن تقوم

مصاهرة بين عائلتي بوربون وهابسبورك فهو زواج من ذلك النوع الذي ينشد فيه توثيق العلاقات السياسية فحسب، إلا أن الشعب الفرنسي أخذ ينظر بكرهية إلى الملكة لكرهه لال هابسبورك، كانت ماري على العكس من زوجها قوية الإرادة موفورة الذكاء، إلا أنها كانت حقودة طائشة في تصرفاتها كما كانت غريبة عن عادات الفرنسيين وتقاليدهم، ولم تستطع التعرف على نفسية الشعب الفرنسي ولا حاجة إلى الإصلاح، ولم تدرك حقيقة موقف زوجها واستمرت في إسرافها وبذخها رغم العجز الفاضح في مالية الدولة.

الجمعية الوطنية:

حاول الملك لويس السادس عشر حل الأزمة المالية عن طريق فرض المزيد من الضرائب، فدعا مجلس طبقات الأمة للاجتماع المكون من رجال الكنيسة-الأشراف-العامة، وأبدى رغبته بفرض الضرائب على طبقة العامة وطبقتي رجال الدين والنبلاء، إلا أنهم استخدموا طريقة التصويت على أساس أن لكل طبقة صوتاً واحداً فاستطاعوا منع فرض الضرائب عليهم، فحدث خلاف على تغيير نظام التصويت بحيث يتم على أساس أن لكل نائب صوتاً واحداً، وان تجتمع الطبقات الثلاث في قاعة واحدة رُفضت مطالب الطبقة العامة فعقدوا اجتماعاً أطلقوا على أنفسهم اسم (الجمعية الوطنية) باعتبارهم يمثلون ٩٦٪ من مجموع أفراد الأمة ورحبوا بمن ينظم إليهم من نواب الطبقتين الآخرين، وأعلنوا أنهم لن يتفرقوا حتى يضعوا دستوراً لفرنسا فأنضم أثر ذلك قسم من نواب رجال الدين والأشراف إلى الجمعية مما أجبر الملك على الاعتراف رسمياً بالجمعية الوطنية، إلا أنه صمم أن يغتزم الفرصة ويستعمل القوة ليعيد الأمور إلى مجاريها وشجعتة الحاشية وعلى رأسها الملكة على ذلك، وأخذت الجمعية توالي عقد جلساتها بعد أن علم أن الجند أخذوا يحتشدون في باريس وفرساي، فتوجس الوطنيون الخيفة من نوايا الملك ولما طلبت الجمعية إليه إبعاد الجند من باريس أجابها بالرفض وبادر إلى عزل نيكر وولى مكانه أحد أنصاره فأدى إلى هياج الرأي العام، فأخذ الخطباء وعلى رأسهم (مارا وديمولان) يهيجون الجماهير

بخطبهم الحماسية ويحرضونهم على الثورة فهاجموا مخزن الانفليد واستولوا على ما فيه من الأسلحة.

سقوط الباستيل:

وفي ١٤ تموز تحولت الجماهير الهائجة إلى حصن الباستيل إذ توهموا انه مخزن للأسلحة وبعد مناوشة حامية استسلم حاكم الحصن وجنده فأندفع الثائرون إلى داخل الحصن وأطلقوا سراح من كان فيه من المحبوسين وأعملوا معاولهم في جدرانها إذ



كانوا يعتبرونه رمز الظلم والاستبداد، ولم يكن لسقوط الباستيل أهمية من الناحية العسكرية، إلا أن أهميته السياسية كانت عظيمة جداً لأنه تبع سقوطه هياج عام في باريس حيث أقام الثوار حكومة منهم، لحماية الأمن وألقوا جيشاً من المتطوعين عرف بـ(الحرس الوطني) وانتخب لافاييت لقيادته فأصبحت باريس في قبضة الثوار وتفشت روح الثورة في أنحاء فرنسا، وأخذ الناس في الأقاليم المختلفة يهجمون على قلاع النبلاء وقصورهم ويحرقون ما فيها من سجلات تنص على حقوق النبلاء الإقطاعية فهرب عدد كبير منهم إلى البلاد المجاورة، واضطر الملك أن يعترف بالأمر الواقع، وقبل أحداث الباستيل كما أمر قواته بالانسحاب من باريس، وأعاد نيكر إلى مركزه وأعترف بحكومة الثوار وأقر تعيين لافاييت قائداً للحرس الوطني.

أعمال الجمعية الوطنية:

لقد تعزز موقف الجمعية الوطنية بعد سقوط الباستيل فانصرفت إلى القيام بالأعمال التي كانت عازمة على تحقيقها لصالح الشعب الفرنسي فقررت في جلسة (٤ آب ١٧٨٩م) إلغاء امتيازات النبلاء وما يترتب عليها من الواجبات الإقطاعية، والفروق بين الطبقات كما ألغت العبودية وأعلنت المساواة بين الناس في الوظائف المدنية والعسكرية غير أن قسماً غير قليل من النبلاء وعلى رأسهم أخو الملك (الكونت دارتوا) تركوا فرنسا إلى الحدود الشمالية الشرقية احتجاجاً على ذلك، فعرفوا فيما بعد بالمهاجرين وراحوا من هناك يدبرون المؤامرات والدسائس ضد الثورة ويؤلبون ملوك أوروبا عليها، ثم أعلنت الجمعية بعد ذلك بأيام لائحة (حقوق الإنسان) التي نصت على حرية الناس ومساواتهم في الحقوق والواجبات وان لا تفاضل بينهم إلا فيما تقتضيه المصلحة العامة، ونصت على حقوق الإنسان الطبيعية.

موقف الملك من الجمعية:

عاد الملك إلى فزعه بعد إعلان حقوق الإنسان وأبى أن يعترف بذلك وعز على بطانته أن تفوز بمبادئ الثورة وهي العدو للحدود لها، فاستدعى حامية الفلاندر الموالية له ليحتمي بها، إلا أن مجيء هذه الفرقة زاد في متاعبه إذ بينما كان الشعب يشكو الجوع في باريس شاعت أنباء الوليمة التي أقيمت في فرساي تكريماً لهؤلاء



الجند وأنها كانت على غاية البذخ والإسراف، فأشتد هياج الناس وسارت جموع غفيرة من النساء يحملن العصي ويسحبن المدافع ومن ورائهن بعض الرجال المسلحين من باريس إلى فرساي، ينادين طالبات الخبز واقتحم الجمع الهائج قصر الملك، ألا أن وصول لافاتيت مع قسم من الحرس الوطني حال بين الثوار وبين الملك وقرر لويس تهدئة لخواطر الجماهير الهائجة أن ينتقل مع أسرته إلى باريس وأن يقر لائحة حقوق الإنسان، انتقلت الجمعية الوطنية على أثر انتقال الملك إلى باريس ووالدت عقد جلساتها منصرفة إلى إعداد الدستور على أنها أنجزت في خلال ذلك كثيراً من الأعمال التي لا تقل في أهميتها عن الدستور نفسه، وقد سبق أن أشرنا إلى إلغاء الامتيازات وإعلان حقوق الإنسان، ومن الأعمال المهمة التي أنجزتها الجمعية أنها ألغت التقسيم الإداري القديم للبلاد وقسمتها إلى (٨٣) إقليمًا تكاد تتساوى مساحتها وأطلق على كل منها أسم أبرز ظاهرة طبيعية فيه من نهر أو جبل، وجعل لكل إقليم مجلس إدارة ينتخب من بين أبناء الإقليم ليشرف على أموره الداخلية ولا تزال هذه التقسيمات معمول بها إلى اليوم، كما أعدت الجمعية نظاماً قضائياً جديداً وشرعت في وضع قوانين تنفق والمبادئ الجديدة ولما بلغت الجمعية النظام المالي القديم وما يتبعه من الضرائب وجدت نفسها في عجز مالي مما اضطرها إلى وضع أملاك الكنيسة تحت تصرف

الأمة، فأصدرت ما يعرف بـ(الدستور المدني لرجال الدين) أعتبر فيه رجال الدين موظفين لدى الحكومة يختارون بالانتخاب، وحددت لهم مرتبات معينة كما استولت على أملاك الكنيسة وأراضيها، فقطعت بذلك العلاقة بين البابا والكنيسة الفرنسية.

هروب الملك وإلقاء القبض عليه:

كانت أعمال الجمعية الوطنية متطرفة في نظر الملك وحاشيته وخاصة ما يتعلق بأملاك الكنيسة ورجال الدين، وعرف عن لويس انه كان متعاطفاً مع الكنيسة، فعزم على أن يترك البلاد في ٢١ حزيران ١٧٩١م فغادر قصره وبصحبه زوجته وأولاده متنكرين واستقلوا عربة سارت بهم نحو الحدود الشرقية، ولكن سرعان ما اكتشف أمرهم على الحدود في بلدة ((فارين))، فأعيدوا إلى باريس وسط مظاهر الاهانة والازدراء وكان لهرب الملك أثر سيء في الرأي العام الذي رأى في ذلك خروجاً من الملك على الشعب وخيانة منه لقضيته، فقامت عدة مظاهرات طالب فيها الجمهور بخلع الملك وإعلان الجمهورية، إلا أن الجمعية وأغلب أعضائها تنتهي من انجاز الدستور ليقسم يمين الإخلاص هروبه وأعلنت إيقافه عن العمل ريثما من الملكيين الدستوريين، حاولت أن تبرر له.

دستور ١٧٩١م أو(الدستور الأول):

انتهت الجمعية من وضع الدستور في صيغته النهائية في آخر أيلول ١٧٩١م فأقره الملك وأقسم بالمحافظة عليه، وكان هذا الدستور يقوم على أساس الفصل بين السلطات، فعهد بالسلطة التنفيذية إلى الملك وله الحق في قيادة الجيوش واختيار وزرائه من غير أعضاء السلطة التشريعية، وله حق الاعتراض المحدود، أما السلطة التشريعية فقد عهد بها الى مجلس واحد يعرف بالجمعية التشريعية ينتخب أعضاؤها على درجتين وفق شروط معينة، وأعلنت الجمعية أثر ذلك أنها أنهت مهمتها وقرر أعضاؤها-ليبرهنوا- على إثارتهم للمصلحة العامة ونكران الذات-أنه لايجوز لأحد منهم أن ينتخب عضواً في الجمعية التشريعية القادمة وظن الناس بأن الثورة قد انتهت.

الجمعية التشريعية:

انعقدت الجمعية التشريعية في أوائل تشرين الأول ١٧٩١م، وكانت تختلف عن

الجمعية الوطنية في أن أعضائها من الشبان إذ كان أكثر من نصفهم ممن لم يتجاوز الثلاثين سنة من عمره، وهذا مما جعلها أكثر اندفاعاً من سابقتها، وقصرت مهمة هذه الجمعية على تنفيذ أحكام الدستور وحماية أعمال الجمعية الوطنية، وكان أعضاء الجمعية ينقسمون إلى قسمين رئيسيين هما: **حزب اليمين المعتدل وحزب اليسار الثوري:**

يتألف الحزب الأول من أعضاء الملكيين والدستوريين الذين يعضدون الملكية المقيدة بدستور أما الثاني فيتألف من الثوريين والجمهوريين الذين يريدون إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية وحماية نتائج الثورة بأي ثمن كان، وأشهرهم جماعة اليعاقبة^(١) والجبرونديين^(٢) وكانت هناك طائفة ثالثة لا رأي واضح لها وإنما هي انتهازية تنظم إلى الحزب الأقوى في الجمعية نستطيع أن نسميها بحزب الوسط.

المشكلات التي واجهت الجمعية التشريعية:

وجدت الجمعية نفسها أمام مصاعب جمة، إذ أن الأحوال الداخلية لا تزال مرتبكة خاصة ما يتعلق بالملك وبموقف النبلاء ورجال الدين المريب من الثورة أما في الخارج فلا يزال المهاجرون يؤلبون ملوك أوروبا على حكومة الثورة رغبة في إعادة نفوذهم وامتيازاتهم ولما كانت دول القارة يحكمها ملوك وأمراء مستبدون ورجعيون، فقد أوجس هؤلاء خيفة من امتداد لهيب الثورة إلى بلادهم فأخذوا يتحينون الفرص لضرب الثورة ومبادئها في عقر دارها ولما جاء ليوبولد شقيق الملكة ماري أنطوانيت إلى عرش النمسا عام ١٧٩٠م استجذبت به شقيقته لينقذها وزوجها من خطر الثورة كما أن مبادئ الثورة أخذت تتسرب إلى الأراضي المنخفضة النمساوية فشعرت النمسا بوجوب التدخل وإيقاف الثورة عند حدها ولما وصل الإمبراطور ليوبولد نبأ القبض على لويس وأفراد عائلته، عندما محاولته الهرب،

(١)- تألفت هذه الجماعة في عهد الجمعية الوطنية من قسم من نواب مقاطعة بريتانى التي تعتبر شحيحة الموارد ولما انتقلت الجمعية إلى باريس اتخذ أعضاؤها ديراً لليعاقة مقرأ لهم فسموا بها وعظم شأن هذا الحزب فأنظم إليه كثير من أبناء الشعب وأنشئت له فروع في أكثر أنحاء فرنسا.

(٢)- عرفوا بهذا الاسم نسبة إلى مقاطعة جيروند لأن أكثر زعمائهم كانوا من نواب هذه المقاطعة.

استاء كثيراً فأصدر بالاشتراك مع ملك بروسيا تهديدات عديدة أهمها منشور بلننتز في آب سنة ١٧٩١ أعلن فيه أن مصلحة ملوك أوروبا تقتضي أن لا تتردد دولهم في استخدام القوة لإعادة ملك فرنسا إلى سلطاته، فكان لهذه التهديدات رد فعل شديد في فرنسا فأشدد هياج الشعب الذي رأى فيها تدخلاً في شؤونه الخاصة.

الاشتراك بالحرب الخارجية:

رأت الجمعية انه لا بد من الاشتراك بالحرب، فقررت أن كل مهاجر لا يعود إلى بلده خائن لها وتصادر أملاكه، وان كل من لا يقسم يمين الولاء للدستور المدني من رجال الدين ينفي من البلاد، اضطر الملك في ٢٠ نيسان ١٧٩٢م إعلان الحرب على النمسا، وعين لافاييت قائداً عاماً للجيش الفرنسية، وكان الملك يريد الحرب لعله يتخلص من الثورة ليعيد سلطته، ولما انضمت بروسيا إلى النمسا أصبح برونسويك القائد العام البروسي قائداً عاماً للجيش المشتركة التي احتشدت لغزو فرنسا، ومنى الفرنسيون في أول الحرب ببعض الهزائم، إلا انه لما ذاع في باريس الإنذار الذي وجهه برونسويك (٢٥ تموز) إلى الشعب الفرنسي، بأنه يريد القضاء على معالم الثورة ويهدد بتدمير باريس إذا ما أصيب الملك أو احد أفراد عائلته بأذى، اعتقد الناس أن الملك متواطئ مع الاعداء وأنه يطلعهم على الخطط الحربية، وصادف أن وصل باريس في هذه الأثناء وفد من الحرس الوطني من مرسيليا فثار حماس الناس، وأغتتم الثوريون الفرصة فقادوا مظاهرة كبرى فهاجموا قصر التويلري وأحاطوا بالملك الذي التجأ وعائلته إلى الجمعية، ونادى المتظاهرون بوجوب خلع الملك إلا أن الجمعية أوقفته حتى تتألف جمعية وطنية جديدة وهي التي عرفت باسم **(المؤتمر الوطني)** للنظر في أمر إبقاء الملكية أو إلغائها، وحاول لافاييت أن يقاوم قرار الجمعية لينقذ الملك فلم يطاوعه جيشه فلاذ بالفرار، ولما دخلت جيوش الأعداء إقليم اللورين وحاصرت فردون، أشدد حماس الشعب الفرنسي لدرء الخطر عن بلاده فتألفت هيئة تنفيذية لإدارة البلاد، وعلى رأسها دانتون واتخذت بلدية باريس مقراً لها، بعد طرد أعضاء المجلس البلدي منها، وعرفت بالكومون وأصبحت سلطات البلاد بيدها كما الفت لجنة خاصة برئاسة **(مارا)** لمراقبة أعداء الثورة، فألقت بعدد كبير منهم في

السجون، وحينما وافت الأنباء بسقوط فردون وأن الأعداء على أبواب باريس أرسل قسم من المسجونين إلى المقصلة وقتل القسم الآخر في سجونهم بتهمة تأييد الأعداء إلا أن ديمورييه الذي خلف لافاييت في القيادة استطاع أن يقطع على جيوش برونسويك خط الرجعة بثبوته في مرتفعات (فالمي) مما اضطر الجيش البروسي على الانسحاب، ولما كانت بروسيا مشغولة في هذه الفترة بالقضية البولونية مع روسيا فقد اتفق الطرفان على إيقاف القتال، فزال الخطر مؤقتاً عن فرنسا، وانفضت الجمعية التشريعية يوم وصول نبأ انتصار جيوش ديمورييه.

المؤتمر الوطني:

تألف المؤتمر الوطني من أكثر الأعضاء البارزين في الجمعيتين السابقتين ولما افتتح في ٢٠ أيلول ١٧٩٢م كان الحزبان الرئيسيان في المجلس هما اليعاقبة الذين احتلوا المقاعد العليا في القاعة فأخذوا يعرفون بحزب الجبل، وهم من الجمهوريين الثوريين الذين كان يدعون الى إعلان الجمهورية واتخاذ منتهى الشدة في دعم النظام الجديد وعلى رأسهم مارا وروبسير ودانتون، ثم الجيرونديون الذين كانوا لا يفلتون عن اليعاقبة في مناصرة مبادئ الثورة والمحافظة عليها ولكنهم يميلون إلى الاعتدال وينفرون من وسائل العنف وسفك الدماء وكان هناك قسم من الأعضاء المحايدون إلا أنهم ما لبثوا أن انضموا إلى حزب الجبل بتأثير ضغط الرأي العام، كانت واجبات المؤتمر عديدة أولها النظر في قضية الملكية ثم مواجهة الحرب الخارجية والعمل على إقرار الأمن في الداخل وأخيراً وضع دستور جديد للبلاد وقرر المؤتمر في اليوم الثاني من انعقاده إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية، ثم قرر وجوب محاكمة الملك بتهمة تواطئه مع الأعداء على سلامة فرنسا، ولما حوكم لويس السادس عشر أمام المؤتمر صدر الحكم عليه بالإعدام فسبق إلى المقصلة وأعدم في ٢١ كانون الثاني (١٧٩٣م)، ولما وصلت أخبار تقدم ديمورييه في بلجيكا أثر انتصاره في معركة **جيماب** على النمساويين اشتد حماس الشعب الفرنسي للقتال وأصبحت جيوش المؤتمر لا تكتفي بالدفاع عن الوطن وإنما أخذت تعمل على تحرير شعوب أوروبا إذ أعلن المؤتمر في تشرين الثاني أنه لا يدخر وسعاً في إرسال النجدة إلى أي شعب يريد

التخلص من حكامه المستبدين، على أن تقوم البلاد المحررة بالانفاق على الجيوش الفرنسية، واستطاع الجيش الفرنسي أن يحتل نيس وسافوي من مملكة سردينيا فكان من أثر هذه الانتصارات أن عادت نظرية الحدود الطبيعية^(١) إلى الوجود وأخذ الزعماء المتطرفون ينادون بوجوب تحقيقها.

التحالف الأوربي الأول ضد فرنسا:

أن إعدام لويس السادس عشر من جهة، ثم ظهور التوسع الفرنسي المخل بنظام التوازن الأوربي من جهة أخرى أثار سخط الدول الأوربية فانضمت بريطانيا في أوائل سنة ١٧٩٣م إلى النمسا وبروسيا واستطاعت أن تكون حلفاً يضم هذه الدول وهولندا وأسبانيا وسردينيا فأخذت الجيوش الفرنسية تمنى بالخسائر إذ دحر النمساويون جيوش ديمورييه في نيروندين واستردوا بلجيكا فأغتنم أعداء الثورة هذه الفرصة وأخذوا يضرمون نيران التمرد على الجمهورية فقام عصيان في إقليم لافانديه وبعض المدن كمرسيليا وطولون.

العهد الإرهابي:

رأى اليعاقبة إزاء اشتداد الخطر الخارجي وقيام الثورات الداخلية أن يركنوا إلى الحكم الدكتاتوري وحصر السلطة بأيديهم بصورة مؤقتة، فقرر المؤتمر تأليف لجنتين الأولى **(لجنة الأمن العام)** ومهمتها تنظيم الدفاع عن الوطن والقضاء على أعداء الثورة في الداخل، والثانية **(محكمة الثورة)** وواجباتها الحكم على من يشتبه بعدم ولائه للجمهورية فسادت فرنسا فترة من الحكم الإرهابي أشد أثره بعد خيانة ديمورييه، واستخدموا منتهى القسوة في إطفاء الفتن الداخلية حتى تغلبوا عليها وكان إعلان التجنيد الإلزامي واستنهاض همم الجمهور الفرنسي وجهود كارنو في تنظيم الجيش وتجهيزه، مما ساعد على إيقاف زحف الجيوش المتحالفة إلى فرنسا وبذلك تسنى للوطن الفرنسي أن ينجو من الخطر الخارجي، على أن سياسة الشدة التي أعلنتها اليعاقبة سببت انشقاقاً بين الزعماء الثوريين أنفسهم فاخذ يميل قسم منهم وعلى رأسهم **دانتون** إلى الاعتدال وأنه لم تبق حاجة إلى الحكم الإرهابي، أما **روبسبير** وجماعته فكانوا يرون أنه من الضروري الاستمرار على سياسة الإرهاب

وكانت خاتمة هذا الانشقاق أن انفرد روبسبير بالحكم بعد أن أرسل مناوئيه إلى المقصلة، واستمر في سياسته الإرهابية ويعاونه مجلس بلدية باريس الثوري (الكومون) إلا أنه اصطدم أخيراً بلجنة الأمن العام والمؤتمر فحكم عليه بالإعدام وأرسل إلى المقصلة، وقد ذهب ضحية هذا النزاع الداخلي عدد غير قليل من زعماء الثورة أنفسهم، بالإضافة إلى العدد الكبير من أعداء الثورة وممن اتهموا بالرجعية والخيانة.

نهاية العهد الإرهابي:

انتهى بموت روبسبير حكم الإرهاب وتغلب العناصر المعتدلة في المؤتمر فألغى المؤتمر لجنة (الأمن العام) ومحكمة الثورة، كما ألغى القوانين الاستثنائية وأعلن العفو العام عن المسجونين السياسيين وأنصرف إلى إعداد الدستور، غير أن إتباع روبسبير اغتبنوا سوء الحالة الاقتصادية فدبروا مظاهرة وهجم الجمهور الهائج على قاعة المؤتمر، إلا أنه استطاع التغلب على المناوئين وقضى على حركتهم، ويعود الفضل في إنقاذ أعضاء المؤتمر من فتك المتظاهرين إلى الضابط نابليون المكلف بحماية المؤتمر والذي لم يتورع عن إطلاق النار على جموع المتظاهرين وقتل ما يقرب من مائتين منهم.

أعمال المؤتمر الوطني:

بعد نهاية العهد الإرهابي انصرف المؤتمر إلى وضع دستور جديد للبلاد، الذي عرف بدستور السنة الثالثة فأنجزه سنة ١٧٩٥م، ثم أعلن إن مهمته قد انتهت ولا ينكر إن المؤتمر الوطني قام بخدمات جليلة لفرنسا، فهو فضلاً عن إنقاذ البلاد من الخطر الخارجي وقضائه على الثورات الداخلية ومحافظة على مبادئ الثورة والجمهورية ورغم المصاعب التي أحاطت به، أستطاع أن يقوم بإصلاحات عديدة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية فقد وضع القانون المدني الفرنسي وأسس متحف اللوفر

(١) - نظرية الحدود الطبيعية: هي النظرية التي تقول بضرورة ضم حدود الألب ومنطقة الراين إلى الوطن الفرنسي باعتبارها أجزاء قديمة منه.

بباريس وأنشأ المدارس العالية وأقر التعليم الإلزامي ووضع نظاماً جديداً للمقاييس والمكايل والأوزان هو النظام العشري أو المتري الذي لا يزال مستعملاً حتى الآن وإصلاحات كثيرة أخرى.

حكومة الإدارة:

تألفت السلطة التشريعية الجديدة بموجب دستور ١٧٩٥م أو دستور السنة الثالثة من مجلسين أولهما مجلس النواب او (**مجلس الخمسمائة**) وعدد أعضائه خمسمائة عضو ممن لا يقل عمرهم عن الثلاثين سنة، ومهمته اقتراح القوانين، والآخر **مجلس الشيوخ** وعدد أعضائه ٢٥٠ عضواً ممن لا تقل أعمارهم عن ٤٥ سنة، ومهمته تدقيق القوانين وإقرارها، أما السلطة التنفيذية فقد عهد بها إلى مجلس مؤلف من خمسة أعضاء يعرفون بالمديرين ينتخبهم المجلسان في جلسة مشتركة ويتبدل عضو واحد منهم في كل سنة بالاقتراع ومجلس الإدارة هذا هو الذي يعين الوزراء الذين يكونون مسؤولين تجاهه وينفذ القوانين كما يعين كبار الموظفين وقادة الجيش، وقد نص الدستور على أن يكون ثلثا السلطة التشريعية في الدورة الأولى من أعضاء المؤتمر الوطني ليساعد ذلك على إبقاء الحكم الجمهوري وينقذ البلاد من سيطرة المتطرفين أو الرجعيين، كانت الظروف التي أحاطت بحكومة الإدارة قاسية، فحالة البلاد الاقتصادية ومالية الحكومة بصورة خاصة تسير نحو الخراب، ثم إن الحرب الخارجية لم تزل قائمة فحصرت الحكومة همها في الحصول على النصر في الحروب الخارجية فكان (كارنو) الذي عرف بمنظم النصر أبرز أعضاء حكومة الإدارة وأقدرهم، فواصل جهوده في إعداد الجيوش ولما قررت الحكومة مهاجمة النمسا من إيطاليا وأعدت جيشاً لذلك اختارت نابليون بونابرت لقيادته، وهو الذي رد الجيوش البريطانية التي حاصرت ميناء طولون سنة ١٧٩٣ وفي دفاعه عن المؤتمر الوطني سنة ١٧٩٥م، قاد نابليون الجيش عبر جبال الألب فدحر جيش سردينيا فزحف على عاصمتها تورينو واضطر ملكها الى مهادنته والتنازل عن سافوي ونيس لفرنسا، ثم عبر نابليون نهر (بو) واحتل سهول لومبارديا ودخل ميلانو وكان أميراً بارما ومودينا قد خضعوا له وكذلك البابا الذي تنازل لفرنسا عن بعض ولاياته في

ايطاليا، وأخذ نابليون يتقدم نحو فيينا بعد أن سحق الجيش النمساوي مما اضطر النمسا الى ان تعقد معاهدة كومبوفورميو في ١٧ تشرين الأول ١٧٩٧م وبموجبها اعترفت النمسا بنهر الراين حدوداً لفرنسا وتنازلت لها عن الأراضي المنخفضة النمساوية والجزر الأيونية وعن ميلانو مقابل جمهورية البندقية التي ضمت إلى النمسا، كما اعترفت بالتغييرات التي أحدثها نابليون في شمال ايطاليا، وبذلك قضى على التحالف الأول ضد الجمهورية الفرنسية.

الغزو الفرنسي لمصر:

بقيت بريطانيا وحدها شاهدة السلاح ضد فرنسا فقررت حكومة الإدارة أن تغتتم الفرصة المؤاتية لضربها ولما قامت الثورة الايرلندية سنة ١٧٩٨م حاولت مساعدتها لكنها فشلت، إلا أنها عادت ونظمت حملة لحرب بريطانيا، إلا أن صعوبة غزو بريطانيا بسبب قوة الأسطول البريطاني وتفوقه، جعل حكومة الإدارة تفكر أن خير وسيلة لضرب بريطانيا هي أن تحتل مصر فتهدد طريق مواصلات الإمبراطورية البريطانية إلى الهند وبالرغم من أن مصر في ذلك الوقت كان يحكمها المماليك وكانت اسمياً لا تزال تحت سيادة السلطان العثماني، وعهد بقيادة الجيش إلى نابليون بونابرت عام ١٧٩٨م الذي كان اسمه قد برز بسبب النجاحات التي حققها في ايطاليا ولكن هذا الغزو فشل ولم ينجح في تحقيق أي من أهدافه وقد ترك نابليون جيشه في مصر ورجع إلى فرنسا ليقوم بانقلاب ويتولى السلطة هناك.

الفصل الثاني

نابليون بونابرت

١- حياته:

ولد نابليون بونابرت في مدينة أجاكسيو عاصمة جزيرة كورسيكا في ١٠ آب سنة



نابليون

١٧٦٩م وقد ولد فرنسياً، إذ كانت فرنسا قد اشترت هذه الجزيرة قبيل ولادته، ثم درس نابليون في فرنسا وأظهر تفوقاً في الرياضيات والفنون الحربية، ثم تخرج برتبة ملازم ثان وكان قد تأثر بأراء جان جاك روسو وبالثورة الفرنسية وتعاون مع حزب اليعاقبة وربما كان ذلك بدافع حب الظهور لا اعتقاداً منه بمبادئ الثورة وإخلاصه لآرائها، واشتهر في حصار طولون وقد تزوج سنة ١٧٩٦م من (جوزفين) أرملة أحد قواد الجيش الفرنسي فساعدته بالتعرف على احد رجال حكومة الإدارة.

٢- نابليون بونابرت القنصل الأول:

التحالف الأوربي الثاني ضد فرنسا:

كان نابليون في مصر حين سمع بتهديد الدول الأوربية لفرنسا إذ كون الحلفاء تحالفاً ثانياً من بريطانيا والنمسا وروسيا فرجع على جناح السرعة، وتمكن من أن يحدث انقلاباً في حكومة الإدارة في سنة ١٧٩٩م وان ينادي بنفسه قائداً أعلى في مثل تلك الظروف الحرجة.

دستور القنصلية:

ثم أعقب ذلك بإصدار دستور استمرت بموجبه الجمهورية وأصبح هو القنصل الأول أما هذا الدستور، فينص على تأليف حكومة من ثلاثة قناصل ومجلس شيوخ يعين القنصل الأول اعضاؤه، ومجلس الشيوخ هذا ينتخب من قائمة منتخبي الشعب

أعضاء للمجلس التشريعي وأعضاء لمجلس التربيون، أما مجلس التربيون فإنه يناقش القوانين دون أن يصوت عليها والمجلس التشريعي يصوت على القوانين دون أن يناقشها ووظيفة مجلس الشيوخ النظر في دستورية تلك القوانين، أما اقتراح القوانين فمن صلاحيات القنصل الأول ويبدو أن شكل الحكومة قائم على الانتخاب الشعبي ولكن الواقع أن السلطة تركزت في النهاية بيد القنصل الأول، الذي غدا مسيطراً أيضاً على الإدارة والسياسة الخارجية وقيادة الجيش.

القضاء على التحالف الثاني:

ثم انصرف نابليون لمحاربة التحالف الثاني فأقنع روسيا بالانسحاب من الحلف والتعاون معه ومع بروسيا والسويد على حرب بريطانيا، وهكذا تمكن نابليون أن يتفرغ لضرب النمسا فغزا إيطاليا وأنتصر على النمسا في معركة (مارنكو) في حزيران سنة ١٨٠٠ م وأضطرها الى عقد صلح **لونفيل** الذي أقر بنود **معاهدة (كومبر فورميو)**، ثم وجه نابليون عنايته لمقاومة بريطانيا، ولكنه لم يتمكن عليها في البحر كما أن بريطانيا أيضاً لم تستطيع دحر نابليون في البر ولذا فقد مل الطرفان من النزاع فعقدت بينهما معاهدة للصلح سنة ١٨٠٢ م تسمى **معاهدة (اميان)** ووعدت بريطانيا بموجب هذه المعاهدة بأن تعيد لفرنسا المستعمرات التي استولت عليها أثناء الحرب ماعدا جزيرتي سيلان (في آسيا) وترينيداد (في أمريكا) وأن تترك مالطة لسكانها على أن هذه الجزيرة بقيت في الواقع بيد بريطانيا وكان من أسباب الخلاف فيما بعد بين بريطانيا ونابليون.

٣- أعمال نابليون:

قام نابليون بأعمال مهمة أثناء حكمه كقنصل أول في عهد الإمبراطورية لاسيما بعد صلح اميان، ويمكننا تلخيص هذه الأعمال بما يأتي:

أولاً- واصل نابليون بث أفكار الثورة الفرنسية وكان أثناء حروبه يفتح البلدان باسم (ابن الثورة) وينشر أفكارها وساعد ذلك على تحرير ما تبقى في أوروبا من آثار العصور الوسطى البالية.

ثانياً- اهتم نابليون بتنظيم الحكومة والإدارة فجعل سلطات الدولة كلها مسؤولة تجاه

الرؤساء وهؤلاء يعينون التابعين لهم وهكذا يتكون هرم على رأسه نابليون .
ثالثاً-اعتنى نابليون بالأمور المالية فتمكن من زيادة دخل الحكومة بتنظيم جمع الضرائب والضرب على أيدي الموظفين الذين أساءوا استعمال الصلاحيات المالية، ويرجع الفضل إليه في تأسيس (مصرف فرنسا) سنة ١٨٠٠م الذي يعتبر من أقوى المؤسسات المالية في العالم.

رابعاً-تمكن نابليون من مصالحة البابا، وحدد العلاقة بينه وبين السلطة السياسية بعد أن كانت قد ساءت أثناء الثورة الفرنسية، وذلك بعقد **صلح الكونكوردات** سنة ١٨٠١م فأعترف البابا للحكومة الفرنسية بما صدرته من أملاك الكنيسة وإقفال الأديرة، على أن تدفع الحكومة الفرنسية رواتب رجال الدين من خزانة الدولة.
خامساً-اهتم نابليون بإصلاح القضاء أيضاً فقد كان النظام القضائي في فرنسا مضطرباً، فهناك نظم متعددة من بقايا عهد ما قبل الثورة، فعهد نابليون إلى لجنة قضائية وضع قانون عام تم إصداره سنة ١٨٠٤م وسمي **بقانون نابليون** وقد احتوت هذه القوانين أهم مبادئ الثورة الفرنسية فاقتبستها بعض الأمم الأوروبية الأخرى.

سادساً-اهتم نابليون بإصلاحات عامة ولا سيما في فتح طرق المواصلات وتجفيف المستنقعات وبناء الجسور وفتح قنوات الري وبناء القصور الفخمة واهتم بشؤون المعارف فشجع تدريس اللغة الفرنسية والعلوم، وأسس دار المعلمين العالية لتجهيز مدرسين للمدارس الفرنسية العامة وجعل المدارس الابتدائية والعالية تحت مراقبة الحكومة.

٤-الإمبراطورية:

أصبح نابليون حاكم فرنسا ولم يبق له ليغدو إمبراطوراً سوى الاسم وقد تم له ذلك أيضاً سنة ١٨٠٤م حيث منحه مجلس الشيوخ هذا اللقب ثم أقر الشعب الفرنسي ذلك باستفتاء عام، وجرى حفلة التتويج في كنيسة نوتردام وقد حضرها البابا، إلا أن نابليون رفع التاج بنفسه ووضع على رأسه وصار يلقب بالإمبراطور نابليون الأول. أعلن نابليون بأنه سيسير بموجب مبادئ الثورة الفرنسية فظلت مبادئ

الثورة: (الحرية، الأخاء، والمساواة) تجري على الألسن وبقي العلم المثلث الألوان راية الدولة على أن بعض المظاهر قد تبدلت فأعيد التقويم الشمسي بدلا من تقويم الثورة واستعمل لقب (مسيو) بدلا من (مواطن). أما حقيقة نظام الحكم فقد تبدلت إلى حد بعيد فقيدت الصحف وفرضت الرقابة على الشعب، حتى أصبح نابليون حاكماً مستبداً أكثر من استبداد آل بوربون، قضى نابليون دور القنصلية في الإصلاحات الداخلية وتقوية فرنسا الا انه لم يكتف بالسيادة على فرنسا، بل أراد أن يسيطر على أقطار أوروبا كافة وقد ظهر طموحه هذا بوضوح بعد أن أصبح إمبراطوراً، فكان يستعد لأجل الحروب واستخدام موارد فرنسا والدول التي أخضعها في سبيل تحقيق آماله الواسعة، وبالرغم من رغبة الشعب الفرنسي في السلم وتجنب الحروب التي لا مصلحة له فيها مطلقاً.

٥-حروب نابليون:

إن صلح اميان الذي عقد بين بريطانيا و نابليون لم يكن سوى هدنة دامت سنتين وكان يستعد خلالها الطرفان لأجل الحرب أما نابليون فقد عظم طموحه فأمتد نفوذه الى الأراضي المنخفضة والراين واستحوذ على نهر الميسيني في أمريكا فازدادت مخاوف بريطانيا من تعاظم فرنسا وتوسع نفوذها وشعرت بالخطر على تجارتها ومستعمراتها ان هذه الأسباب جددت الحرب ثانية فأعلنت بريطانيا الحرب على فرنسا سنة ١٨٠٤ فاستبشر بها نابليون وحاول أن يقضي على بريطانيا لتحقيق آماله، سعى نابليون أول الأمر إلى أن يغزو الجزر البريطانية فاعد لذلك حملة بمساعدة اسبانيا (لقاء إطلاق يدها في البرتغال) ولكن نابليون تخلى عن مشروع غزو الجزر البريطانية بسبب اقتناعه بتفوق الأسطول البريطاني الأمر الذي سيؤدي بالمشروع إلى الفشل.

التحالف الأوربي الثالث:

وقد جاء في هذه الآونة إلى الحكم في بريطانيا وليم بت المشهور بعدائه لنابليون فتمكن هذا من تأليف جبهة ضد فرنسا سنة ١٨٠٥ م عرفت بـ (التحالف الثالث) مؤلفاً من بريطانيا والنمسا وروسيا والسويد، أما نابليون فقد عدل عن غزو بريطانيا وتوجه

لقتال أعدائه في القارة الأوروبية فحارب النمسا وأنتصر عليها في **معركة أولم (Ulm)** ودخل فيينا ظافراً في تشرين الأول سنة ١٨٠٥ م على أن بريطانيا كانت تقاومه في الوقت نفسه في البحر فأنتصر اللورد نلسن على أسطوله في **معركة ترافالغار (Trafalgar)** وأنزل ضربة قاضية بالأسطولين الفرنسي والاسباني وقد قتل اللورد نلسن في أثناء المعركة في الوقت الذي حاز أسطوله النصر فيها، استمر نابليون يقاوم أعداءه في القارة الأوروبية فلاقى جيوش فرنسيس الثاني إمبراطور النمسا والاسكندر الأول قيصر روسيا في **معركة أوسترليتز** في كانون الأول سنة ١٨٠٥ م وربح نابليون معركة في البر فاضطرت النمسا إلى الانسحاب من التحالف الثالث، بعد أن خسرت نفوذها واعترفت بنابليون ملكاً على إيطاليا وحارب نابليون بروسيا لأنها انضمت إلى التحالف الثالث لعدم حصولها على هانوفر التي وعد بها نابليون، وقد اندحر جيش فريدريك وليم الثالث ملك بروسيا في **معركة بينا** في تشرين الأول



سنة ١٨٠٦م وخسر الجيش البروسي السمعة التي حازها في عهد فريدريك الكبير، ثم استمر نابليون في قتال روسيا فلاقى الجيش الروسي في بروسيا الشرقية وانتصر عليه في صيف سنة ١٨٠٧م وعقدت **معاهدة تلس** المشهورة بين نابليون والاسكندر وقد وقع الاسكندر تحت تأثير نابليون أثناء المفاوضات واتفق الجانبان على حرب بريطانيا فتعهد نابليون بأن يطلق يد الاسكندر بفنلندا والدولة العثمانية لقاء تعهد الاسكندر بالانضمام إلى نابليون لمقاومة بريطانيا وإعلان الحصار عليها، وتمكن نابليون من أن يحطم التحالف الثالث ولم يبق في حالة حرب معه سوى بريطانيا والسويد أما السويد فقد هاجمتها حملة فرنسية من الدنمارك وأخرى روسية من فنلندا فاضطرت إلى عقد صلح على أن تقطع علاقتها التجارية مع بريطانيا.

الحصار القاري:

ولم يبق شاهراً السلاح في وجه نابليون سوى بريطانيا التي لم تزل تقاومه في البحر أما نابليون فقد حاز كل انتصاراته في البر وعجز عن قهر بريطانيا في البحر ولهذا فكر أن يقاوم بريطانيا بفرض الحصار عليها وقطع علاقاتها التجارية مع الدول الأوروبية كافة لأن قوة بريطانيا تقوم على الصناعة والمتاجرة مع أوروبا والمستعمرات، فإذا تمكن نابليون من منع دخول البضاعة البريطانية إلى القارة الأوروبية أو تصدير المواد الأولية إلى بريطانيا، فأن صناعاتها وتجارتها تضمحلان ويضطّر الشعب البريطاني أن يخذل حكومته فتضطّر هذه إلى طلب الصلح، وحينئذ يملّي عليها نابليون شروطه كما يريد، وبدأ نابليون يطبق هذا المشروع الذي سمي بـ(الحصار القاري) فأصدر في تشرين الثاني سنة ١٨٠٦م **مرسومات برلين** لتنفي الحصار ومقاطعة التجارة البريطانية، فأغلقت الموانئ الأوروبية أمام السفن البريطانية وأعلن نابليون أن أية بضاعة بريطانية تشاهد في البلاد الخاضعة لنفوذه تصدر أو تحرق، أما بريطانيا فأجابت على عمل نابليون بإصدار قرارات تنص على وجوب القبض على أية سفينة تتاجر مع فرنسا وهكذا حالت دون دخول المصنوعات الأجنبية إليها وبما أن فرنسا وأوروبا لم تكن قد نشأت فيها حركة صناعية بعد، فقد أثر ذلك كثيراً عليها وساعد على فشل نابليون في تطبيق مشروع الحصار القاري.

٦- الحملة على روسيا:

إن روح الانتفاض على نابليون لم تظهر دفعة واحدة إلا بعد أن توترت العلاقات بينه وبين الاسكندر، فأن نابليون كان يهيمه تنفيذ الحصار القاري ضد بريطانيا ولم يبر بوعوده التي قطعها للاسكندر في بولندا والسويد، وقد زاد توتر هذه العلاقات الأضرار الاقتصادية التي لحقت بروسيا القيصرية من جراء تنفيذ الحصار القاري، لأن روسيا بلد زراعي وهي بأمس الحاجة إلى البضاعة البريطانية، فأدى الحصار القاري الى تدمير الشعب الروسي من سياسة القيصر فأضطر هذا الى التراجع والى فتح اسواق بلاده للتجارة البريطانية، فأغاض هذا نابليون وأعتبره عملاً عدائياً ضده، ولذلك فقد استعد نابليون في سنة ١٨١٢م للحملة على روسيا وجمع جيشاً مؤلفاً من فرنسا والنمسا وبروسيا وايطاليا وبولندا وبلغ عدد الحملة مايزيد على ٦٠٠،٠٠٠ ألف جندي هجم نابليون على روسيا في حزيران سنة ١٨١٢م لكن قيصر روسيا قرر أن لا يشتبك معه في موقعة فاصلة بل أثر الانسحاب أمام عدوه مجتذباً إياه إلى الداخل حتى يصل إلى سهول روسيا قارصة البرد، أما نابليون فلم يجد مقاومة تذكر فتوغل في الداخل حتى وصل موسكو وفي الليلة التي دخل فيها نابليون موسكو أحرقت المدينة وأتلف أكثر مواردها الغذائية فأثار الحرق الفلاحين الروس على نابليون وأمام قلة الغذاء والبرد عجز نابليون عن البقاء هناك لقضاء فصل الشتاء، فاضطر إلى التقهقر وكان هذا التقهقر أعظم مأساة وافضع هزيمة عرفها التاريخ فكان الجيش المتراجع يقاسي آلام البرد والجوع فأضطر أن ينهب ما يراه في طريقه، فاستحق ألوان السخرية من السكان ومات عشرات الألوف في طريقهم هرباً للعودة ولقد خسر نابليون في تلك الحملة ما لا يقل عن نصف مليون جندي.

التحالف الأوربي الرابع:

أما الاسكندر قيصر روسيا فلم يكتف بهزيمة نابليون، بل عزم على الاستمرار في مطاردته والقضاء عليه قضاءً مبرماً وقد اتفقت معه بريطانيا وروسيا والسويد والفت تحالفاً رابعاً للقضاء على سيطرة نابليون نهائياً، الا ان نابليون حاول أن يقضي على تألب أعدائه وحاز بعض النصر في بضعة معارك وقد حاولت النمسا أن تتوسط له لدى أعدائه لعقد صلح ملائم ففشلت في ذلك، إذ لم يرض نابليون بغير النصر الحاسم على

أعدائه ولذلك فقد انضمت النمسا نهائياً إلى التحالف الرابع وبدأت الحرب بين نابليون والتحالف الرابع وحدثت **معركة في لايبزك** في تشرين الأول سنة ١٨١٣ م سميت **بـ(معركة الأمم)** وفيها اندحر نابليون اندحاراً فظيعاً ورجع إلى فرنسا وقد تحررت بروسيا في هذه المعركة من سيطرة نابليون ثم واصل الحلفاء الزحف فدخلوا الحدود الفرنسية وساروا إلى باريس فدخلوها في آذار سنة ١٨١٤ م واجبروا نابليون على النزول من العرش والتوقيع على معاهدة باريس الأولى، تولى بموجبها عن كل حقوقه في العرش الفرنسي وسمح له بالبقاء في جزيرة (ألبا) على أن يتقاضى راتباً مقداره مليون فرنك سنوياً وترك نابليون فرنسا إلى مقره الجديد محتفظاً بلقب إمبراطور.

٧-فترة المائة يوم وسقوط نابليون:

نصب على العرش الفرنسي بعد زوال حكم نابليون لويس الثامن عشر من آل بوربون وقد أعيدت حدود فرنسا إلى ماكانت عليه في تشرين الثاني سنة ١٧٩٣ م وقد منح لويس الثامن عشر شعبه دستوراً متضمناً مبادئ الثورة الفرنسية إلا أن لويس لم يوفق في استرضاء شعبه فعم التذمر، لاسيما بين أتباع نابليون الذين أخذوا يتربصون عودته، أما نابليون فقد ضاقت به جزيرة ألبا وعلم أن الشعب لا يزال متعلقاً به، وفي شباط ١٨١٥ م هرب سراً ونزل إلى الساحل الفرنسي فسارع لويس الثامن عشر إلى إرسال جيش للقبض عليه ولم يتمكن من ذلك، ولكن الجيش حالما رأى إمبراطوره بلباسه العسكري انضموا إليه وحين سمع لويس بذلك هرب لينجو بنفسه فدخل نابليون باريس معلناً بأنه قد جاء لينقذ فرنسا من سيطرة النبلاء الذين عادوا إليها وليعيد الفلاح إلى أرضه وليوطد حقوق الإنسان التي أعلنتها الثورة الفرنسية، وأنه سيحكم فرنسا حكماً دستوريا وأنه نبذ سياسة الحرب والفتح، أما الحلفاء فكانوا مجتمعين في فيينا لوضع أسس السلم وقد اختلفوا فيما بينهم فنبذوا خلافتهم لما سمعوا بعودة نابليون إلى فرنسا واتحدوا على عدوهم المشترك للقضاء عليه قضاءً مبرماً وجددت دول الحلفاء الأربع حلفها وحشدت جيوشها للزحف على فرنسا، أما خطة نابليون فكانت أن يفرق بين أعدائه ليسهل ضرب الجيوش المحتشدة على انفراد فأسرع بالدخول إلى بلجيكا وفي ١٨ حزيران خاض غمار المعركة الأخيرة في **(واترلو)** فدارت الدائرة على نابليون وتبدد

جيشه، واعتبرت واترلو من معارك التاريخ الفاصلة لأنها قضت على نابليون وسيطرته، رجع نابليون مندحراً إلى باريس ولكن الحلفاء تابعوا سيرهم وراءه فدخلوا باريس وأعادوا معهم لويس الثامن عشر، وعقدت معاهدة جديدة بين فرنسا والحلفاء (**معاهدة باريس الثانية**) أعيدت الحدود الفرنسية بموجبها إلى ماكانت عليه قبل الثورة الفرنسية وفرضت على فرنسا غرامة حربية كبيرة، أما نابليون فقد هرب ثم سلم نفسه إلى قائد سفينة بريطانية فأرسل رأساً إلى جزيرة سانت هيلانة في المحيط الأطلسي الجنوبي وبعد أن قضى خمس سنوات ونصف مات هناك سنة ١٨٢١ م.

٨- أسباب سقوط نابليون:

في وسعنا تلخيص أسباب سقوط نابليون بما يأتي:

أولاً- كان نابليون شديد الاعتماد على نفسه، إلا أنه لم يستطع أن يأخذ كل شيء على عاتقه بعد أن اتسعت إمبراطوريته وكان كلما نال نصراً ازداد إيمانا بقدرته وريية في أتباعه، حتى صار يشك في اقدر رجاله الذين كانوا موضع ثقته وكان بعض هؤلاء قد خانته بالفعل مثل: تاليران وزير خارجيته وفوشه وزير داخلية.

ثانياً- لقد حمل نابليون فرنسا والشعوب التي كانت خاضعة له أكثر مما كانت تقوى على حمله، وقد استنفذت حروبه الكثير من الأموال العظيمة التي صرفها على حملاته من مالية فرنسا حتى عجز أخيراً أن يهيئ من العدة ما يكفي لمقاومة أوروبا كلها.

ثالثاً- الحصار القاري الذي ضربه على بريطانيا وتطبيقه بالضغط والإكراه دون أن يستطيع الاستمرار فيه، أدى إلى نفرة الأوربيين منه وكان كلما وجد صعوبة في مواصلة فرضه غالى في استعمال القوة، حتى اضطر إلى محاربة حليفه الاسكندر لعدم تمكن الأخير من مواصلة الحصار، لان بلاده الزراعية لم يكن في مقدورها أن تقطع علاقتها التجارية مع بريطانيا.

رابعاً- ثوران الروح القومية ضد استبداد نابليون ومغالاته في السيطرة على الشعوب المقهورة، ولقد أدت مغالاته في التدخل في مصائر الأمم الأوربية بتوزيع العروش على أقربائه وإعادة تنظيم أوروبا الوسطى تنظيماً يتفق وسيطرته عليها وتطرفه في مقاومته للروح القومية، ولا سيما في اسبانيا وبروسيا مما أدى إلى استفزاز الروح القومية للتححرر من سيطرته والقضاء على نفوذه.

الفصل الثالث

أوروبا بعد الثورة الفرنسية وسيادة الرجعية

١- مؤتمر فيينا:

عقد الحلفاء بعد دخولهم باريس للمرة الأولى معاهدة باريس الأولى التي لم تخسر فرنسا بموجبها خسارة فادحة ثم اتفقوا على اجتماع في فيينا لتقرير التسوية الأوروبية العامة ووضع أسس سلم دائم وكان المتفق عليه في بادئ الأمر أن لا تمثل فرنسا في هذا المؤتمر، ولكن وزير خارجيتها تاليران تمكن من استغلال الاختلافات في وجهة نظر الحلفاء بمظهر من يريد حفظ التوازن بين الجهات المختلفة، فدعيت فرنسا في الأخير إلى المؤتمر، بينما كانت المداوالات تجري بلغت أعضائه أنباء فرار نابليون من جزيرة (ألبا) وهروب لويس الثامن عشر من باريس ففزعوا منها ولكن المؤتمر واصل اجتماعاته وانتهت فترة المائة يوم باندحار نابليون الأخير في واترلو وإعادة لويس الثامن عشر إلى العرش وعقدت معاهدة باريس الثانية التي وضعت بموجبها شروطاً أثقل من سابقتها على فرنسا، أما مقررات مؤتمر فيينا المتعلقة بالتسوية الأوروبية العامة فقد وضعت في ٩ حزيران سنة ١٨١٥م أي قبيل معركة واترلو ببضعة أيام وكانت المباديء التي سار عليها المؤتمر في وضع **مقرراته**

هي:

أولاً- إرجاع القديم إلى قدمه تنفيذا لقاعدة التوازن^(١) التي رأت الدول العظمى اختلالاً طرأ من جراء الحروب النابليونية ووضع تاليران بناء على هذه القاعدة مبدأ (الحقوق الشرعية) حفظاً لحقوق العائلات المالكة وقد أراد بذلك أن يدافع عن آل بوربون وأن يلقي تبعة الحوادث على شخص نابليون نفسه لا على فرنسا.

ثانياً- مبدأ التعويض: عدل مبدأ (إرجاع القديم إلى قدمه) بعض التعديل وذلك بتعويض الدول العظمى ببعض الممتلكات التي وضعت يدها عليها أثناء الحروب النابليونية لقاء الخسائر التي تكبدتها لدحر نابليون والقضاء عليه وهذا المبدأ هو مبدأ (التعويض) الذي امتلكت بريطانيا بموجبه جزيرتي مالطة وسيلان ومستعمرة الكاب.

(١) ومعنى التوازن الدولي أن لا يسمح لأية دولة أو مجموعة دول بالتفوق على غيرها من الدول لكي لا تبسط سيطرتها على أوروبا على غرار ما فعلت فرنسا في عهد الإمبراطورية النابليونية.

٢-مقررات المؤتمر:

أما مقررات المؤتمر العامة فهي:

أولاً-المقررات الخاصة بوضع الدول الكبرى:

حصلت روسيا على بعض أقسام بولندة البروسية بما فيها دوقية وارشو، واضطرت بروسيا الى التخلي عن قسم من بولندة البروسية(دوقية وارشو) مقابل ضمها مقاطعة الراين ونحو نصف سكسونيا إليها ونقص عدد الإمارات الألمانية التي تألف منها الاتحاد الجرمانى إلى نحو التسع والثلاثين، أما نفوذ النمسا في ايطاليا فقد ازداد كثيراً اذ تملك فينيسيا-ولاية البندقية-واستعادت لومبارديا، وأصبحت الإمارات الايطالية تحت نفوذ النمسا بصورة مباشرة وغير مباشرة، أما بيدمونت فقد ضمت إليها جنوة وتألفت منها قوة أمام فرنسا وأعيدت دولة البابا وجعلت نابولي مملكة يحكمها آل بوربون واتفق مترنيخ(رئيس وزراء النمسا) مع ملك نابولي على أن لا يمنح الأخير شعبه دستوراً.

ثانياً-المقررات الخاصة بوضع الدول الصغيرة:

قرر المؤتمر توحيد دولتي هولندة وبلجيكا وتكوين(مملكة الأراضي المنخفضة المتحدة) لتكون حاجزاً قوياً أمام فرنسا ومنح عرش هذه المملكة إلى وليم اورانج الذي امتلك أيضاً دوقية لوكسمبرك وأعادت بريطانيا إلى هذه المملكة مستعمرة جاوة كما أقرضتها مليوني جنيه لتتمكن من تحصين حدودها أمام فرنسا على أن البلجيكين كانوا يكرهون الهولنديين ونجحوا أخيراً في الانفصال عنهم بعد مدة قصيرة، أما سويسرا فأصبحت دولة اتحادية مؤلفة من ٢٢ مقاطعة وأعلن استقلالها وحيادها الدائم وقد وعدت الدول بضمان هذا الاستقلال والحياد، وأعيدت لاسبانيا حدودها القديمة كما أعيد فرديناند ملكاً عليها، وكذلك أعيدت البرتغال إلى حدودها القديمة، وقرر المؤتمر فصل النرويج عن الدنمارك وضمها إلى السويد بناء على وعد سابق لدخولها في الحلف ضد نابليون، إلا أن السويد خسرت بوميرانيا الغربية التي ضمت إلى بروسيا وفنلندة التي ضمت إلى روسيا.

ثالثاً- المقررات الخاصة بالتعويضات:

أخذت روسيا بولندا البروسية-دوقية وارشو-وفنلندة أما بريطانيا فأخذت جزيرة هيلكولاند والجزر الأيونية وسيلان وترينيداد ومستعمرة الكاب وجزءاً من كينيا.

رابعاً-مقررات عامة:

أقر المؤتمر إلغاء تجارة العبيد التي اعتبرت (منافية لمبادئ المدنية والأخلاق العامة) ووعدت الدول بإيقافها ووضع المؤتمر كذلك بعض المقررات العامة التي تخص التمثيل الدبلوماسي ودرجات الممثلين الدبلوماسيين وإدارة الأنهار الدولية، وجهت انتقادات عنيفة إلى مقررات المؤتمر واتهم رجاله بالرجعية وبمحاربة الأفكار

الحرية أما أهم الانتقادات فهي:

أولاً- إن مقررات المؤتمر كانت حرباً على الأفكار الحرة والمبادئ الديمقراطية فقد أعيدت الحقوق الشرعية إلى الملك وحرمت الشعوب من حقها في الاشتراك في الحكم وقد ساعد المؤتمرين على بلوغ هدفهم حالة الرعب التي كانت مستولية على أوروبا أثار الحروب النابليونية ورغبة شعوبها الملحة في السلام، فأستغل المؤتمر هذه الرغبة لإقامة سلم رجعي مقابل ثمن باهظ دفعته الشعوب من حريتها وكرامتها.

ثانياً- لقد أهمل المؤتمر الروح القومية التي انتشرت في الشعوب الأوربية أثناء الثورة والحروب النابليونية، فراح رجال المؤتمر يبدلون في حدود الممالك يقطعون من هذه ويضيفونها إلى تلك ارضاءً للعائلات المالكة، أما رغبات الشعوب ومطالبها في التحرر والسيادة الوطنية فقد ضربت عرض الحائط، وربما كان هذا ادعى أعمال المؤتمر إلى النقد، إذ لم تمض مدة طويلة على انفضاض المؤتمر، حتى برهنت الحوادث على خطأ هذه التسوية فاتحاد هولندا ببلجيكا لم يدم أكثر من خمس عشرة سنة وقامت الثورات في ايطاليا وألمانيا وانحل اتحاد النرويج بالسويد بعد مضي نحو تسعين سنة.

ثالثاً- وأهمل المؤتمر أيضاً مطالب الدول الصغيرة فقد ضحى بحقوقها في سبيل بعض مصالح الدول العظمى، فأصبحت الولايات الايطالية غنيمة للنمسا وخسرت اسبانيا ترينيداد واقتسمت بولندا للمرة الرابعة تحقيقاً لمطالب روسيا.

ويجدر بنا أن نثني على بعض مقررات المؤتمر الخاصة بإلغاء تجارة العبيد والمقررات الخاصة بالتمثيل الدبلوماسي والقواعد الخاصة بإدارة الأنهار الدولية والتي اعتبرت من المقررات المهمة في القرن التاسع عشر لتنظيم العلاقات الدولية، وقد أثبتت نتائج المؤتمر إن القرن التاسع عشر لم يشهد حروباً دولية كالحرب النابليونية باستثناء حرب القرم، ولكن الثورات قامت ضد استبداد الملوك طلباً للتحرر الوطني والديمقراطية.

٣- عودة الملكية المستبدة

فرنسا:

كان من مباديء مؤتمر فيينا (إرجاع القديم إلى قدمه) و(الحقوق المشروعة) ولذلك فقد أعاد الحلفاء لويس الثامن عشر ثانية إلى عرش فرنسا فانتعشت بذلك الرجعية وقوى أنصار الملكية المتطرفون وانقسم الشعب الفرنسي إلى أحرار ورجعيين فالأحرار كانوا يتمسكون بمباديء الثورة الفرنسية يناصرونهم الفلاحون والطبقة البرجوازية (الوسطى) والرجعيون أنصار الملكية والأشراف وبعض المحافظين في الريف وكان لويس الثامن عشر هدفاً لضغط هذين الحزبين، ولم يتمكن من التوفيق بينهما، ولكنه عزم أن يسلك طريقاً وسطاً فأعترف بإصلاحات نابليون الإدارية والقانونية ولكنه في الوقت نفسه أعتزف بالنبل وأعاد إليهم بعض حقوقهم، ثم تراجع لويس الثامن عشر عن هذه السياسة الموالية للرجعيين وأخذ سياسة أكثر اتزاناً وألف وزارة من المعتدلين، على أن حكومة المعتدلين هذه لم تبق في الحكم بعد سنة ١٨٢٠م إذا استغل الرجعيون حادثة اغتيال ابن أخ الملك من قبل الأحرار، وجاؤا إلى الحكم أثناء رد الفعل الذي ولدته الحادثة المذكورة وراح الرجعيون يحكمون بأندفاع شديد مقاومين كل مظاهر الحرية فعطلوا من الدستور المواد الخاصة بحرية الفرد وضيقوا الخناق على الصحافة وعدلوا قانون الانتخابات، بحيث يضمن لهم الأكثرية في المجلس، وفي هذا الدور تدخلت فرنسا في شؤون إسبانيا لإعادة فرديناند إلى عرشه، هذا ولم يعمر لويس الثامن عشر طويلاً فقد مات سنة ١٨٢٤م بعد حكم دام نحو عشر سنوات، خلف لويس الثامن عشر في الحكم شقيقه الكونت آر تو فأعنتى العرش باسم شارل العاشر وكان

شارل ارستقراطياً مستتبداً يمثل الرجعية بأسوأ أشكالها فانفسح المجال أمام الرجعيين، وعد اعتلاء شارل العرش فوزاً لهم وقد كان حكم شارل مطلقاً ولم يكن يؤمن بالنظام البرلماني فقيد الصحافة وأعاد امتيازات النبلاء وعوض لهم ما خسروه من أملاكهم أثناء الثورة بصرف مليون فرنك من الخزينة العامة وسمح للجزويت^(١) أن يعودوا إلى فرنسا على أن الفرنسيين تخلصوا من حكم شارل قبل أن يتخلص النمساويون من حكم مترنيخ وذلك حين ثار أحرار فرنسا سنة ١٨٣٠م فخلعوا شارل العاشر عن العرش وجاء إلى الحكم لويس فيليب من أسرة اورليان التي هي فرع من أسرة آل بوربون ولكنه حارب أبان عهد الثورة الفرنسية في صفوف الأحرار.

اسبانيا:

أما في اسبانيا فقد عادت إليها أيضا سلطة آل بوربون ورجع نفوذ النبلاء ورجال الدين إلى سابق عهدهم ولكن الأحرار في اسبانيا ظلوا يعملون حتى اضطر فرديناند السابع إلى إجابة مطالبهم، وكانت حركة الأحرار في اسبانيا قد بدأت أثناء الحروب النابليونية اشد عنفاً وتطرفاً من تلك التي ظهرت في أواسط أوربا إذ قاموا بثورة على الملكية حملت فرنسا على إرسال جيش إلى اسبانيا كما مر معنا أنفاً.

نابولي:

وأعيد فرديناند المشهور باضطهاد الأحرار إلى عرش نابولي ولكن الأحرار ألحوا عليه بوجوب إصدار الدستور، فأضطر إلى ذلك سنة ١٨٢١م ولم يرض بذلك مترنيخ و وعد فرديناند بإرسال جيش نمساوي للقضاء على حركة الأحرار في بلاده، وقد زحف هذا الجيش بالفعل واخضع أحرار نابولي بالقوة، واتبعت النمسا مثل هذه السياسة العنيفة في البندقية ولبارديا وألمانيا وقاومت الحرية والحركات الدستورية والديمقراطية وحشدت سجونها بالأحرار، إلا أن سياسة البطش هذه لم تقض على الأفكار الحرة إذ سرعان ما ظهرت الأفكار والحركات الدستورية بزوال حكم مترنيخ، أما مترنيخ فلم ينتبه إلى نتيجة هذه الأعمال ورأى في العنف الوسيلة الوحيدة لمقاومة الأحرار، وسنأتي في فصل قادم على نتائج أعمال مترنيخ في النمسا وإيطاليا وألمانيا.

(١) من غلاة الدعاية للبابوية والإيمان بسيادتها ومن الذين يؤكدون على وجوب سيطرة كنيسة عالمية

واحدة.

أسئلة الباب الأول

- ١- اشرح أهم مميزات اليقظة الفكرية في القرن الثامن عشر وبين تأثير هذه اليقظة في توجيه الناس.
- ٢- تكلم عن اثر كل من فولتير ومونتسكيو وروسو في تنبيه الناس إلى مساويء المجتمع الأوربي في عهدهم.
- ٣- هل نستطيع أن نعتبر سقوط الباستيل حداً فاصلاً بين عهدين؟ ولماذا؟
- ٤- لماذا اشتبكت حكومة الثورة الفرنسية بالحرب مع الدول المجاورة؟
- ٥- قارن بين دستور ١٧٩١م ودستور السنة الثانية وبين أوجه الشبه والاختلاف بينهما.
- ٦- كيف توفق بين ثورة الفرنسيين على الملكية وبين إقرارهم نابليون إمبراطور لفرنسا؟
- ٧- لماذا قاومت بريطانيا نابليون؟ وهل كانت لسياسة التوازن الدولي أثر في ذلك؟
- ٨- عدد أهم الأسباب التي أضعفت نابليون وأدت إلى سقوطه، اشرح واحداً منها بالتفصيل؟
- ٩- ماهي أهم المبادئ التي تضمنتها وثيقة حقوق الإنسان؟ وماهو تأثيرها في التاريخ الحديث؟
- ١٠- ماهي مبادئ الثورة الفرنسية؟ وإلى أي حد حققت الثورة تلك المبادئ؟
- ١١- يقول البعض (إن أسباب الثورة الفرنسية سياسية) مارأيك في هذا القول؟

نشاط

يكتب الطالب تقريراً لا يقل عن خمس صفحات عن شخصية أعجبه دورها التاريخي من ضمن الشخصيات المذكورة في هذا الباب.

الباب الثاني

الثورة الصناعية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الأول:

الثورة الصناعية:

١- حالة أوروبا قبيل الثورة الصناعية:

كانت الزراعة قبل الثورة الصناعية أبرز طابع للحياة الأوروبية وهي المورد الأساسي لثروة الأمم حينذاك وكانت ثروة كبار الأغنياء-ولاسيما النبلاء منهم- تتكون من ملكية الأرض أما رؤوس الأموال الكبيرة فكانت تأتي عن طريق التجارة، ولا سيما من المساهمة في الشركات التجارية الكبرى والتي احتكرت التجارة مع الهند والعالم الجديد، أما سكان أوروبا فقد كان عددهم في مطلع القرن التاسع عشر لا يتجاوز (١٨٠) مليون نسمة، ولم تكن المدن مزدحمة بالسكان كما هي الآن فسكان باريس مثلاً لم يكونوا يزيدون على ٧٠.٠٠٠ نسمة أما المدن الصناعية الكبرى الحالية مثل مانجستر وبرمنكهام في بريطانيا وليفربول في فرنسا فكانت مدناً صغيرة لأهمية لها. كما كانت أكثر المدن المعروفة اليوم مدناً مطبوعة بطابع الحياة الزراعية، وكانت العواصم تزدهم بالسكان نسبياً وفيها حركة تجارية أو صناعية ويسكنها عادة النبلاء ومساهمو الشركات. أما الأرياف فكانت في معزل عن المدن لقلة وسائل النقل ورداءة طرق المواصلات، وكانت الحياة فيها زراعية محضة وحياتها الاجتماعية متأخرة إذ يكثر فيها عبادة الأرض والفلاح خاضع لنفوذ الإقطاعيين من الأشراف ورجال الكنيسة، على أن الحياة الأوروبية العامة أخذت تتطور ولا سيما عندما بدأت الصناعة تدخل في طور النمو، غير أن هذا التطور كان بطيئاً جداً لضيق الظروف الاقتصادية وعدم توفر وسائل الإنتاج ولذلك كان الإنتاج في أول الأمر مقتصرًا على العمل اليدوي وبعض الأدوات والآلات البسيطة، ولم تكن لدى أصحاب الصناعات رؤوس أموال كافية تساعد على إقامة المعامل الكبيرة بالطراز الذي نشهده اليوم، وخلاصة القول إن تطور حياة أوروبا الاقتصادية قبل الثورة الصناعية كان بطيئاً جداً بالنسبة للتطور الذي أحدثته هذه الثورة فيما بعد.

٢- الثورة الصناعية في بريطانيا:

عوامل سبق بريطانيا غيرها في الثورة الصناعية:

ظهرت بؤادر الثورة الصناعية في بريطانيا قبل غيرها من الدول الأوربية، ومنها انتقلت إلى دول غربي أوربا وإلى سائر الدول الأوربية، وترجع أسباب ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا قبل غيرها إلى عوامل عديدة أهمها:

١- استقرار الحالة السياسية:

قامت الثورة الجليلة في بريطانيا سنة ١٦٨٨م وأدت إلى استقرار الملكية والبرلمان ثم تقوت الأحزاب السياسية وظهر نظام مجلس الوزراء، فأصبحت بريطانيا بعيدة عن الانقلابات الفجائية وويلات حروب الثورة الفرنسية وناپليون ولم تتدخل فيها إلا عندما مست مصالحها، فاستقرت فيها الأحوال وأهتم سكانها بالناحية الاقتصادية والصناعية.

٢- نمو الرأسمالية البريطانية:

تراكمت الأموال في بريطانيا من أرباح الزراعة والتجارة ونمت فيها الرأسمالية بقيام الثورة التجارية وإتباع سياسة حرية التجارة واستمرت رؤوس الأموال في تأسيس المصانع وفتح القنوات والمناجم وغير ذلك.

٣- الاختراعات:

حافظ القانون البريطاني على حق الاختراع والتملك واهتمت جامعتا (غلاسكو) و(أدنبرة) بالعلوم النظرية والتطبيقية وكانت الجمعيات العلمية تمنح المكافآت المالية السخية للمخترعين كما اظهر أصحاب الأموال والمصانع استعدادا للاستفادة من هذه الاختراعات، فاستعملت في تحسين طرق الإنتاج بصورة واسعة، وقد تناولت هذه الاختراعات أولا إصلاح طرق الغزل والنسيج ثم تناولت استخدام البخار وتسخيره لتحريك الآلات الميكانيكية المختلفة سواء المستعملة منها في الإنتاج الصناعي أو في وسائل المواصلات.

٤- توفر العمل الرخيص:

عندما بدأت الهجرة من الريف إلى المدن توفر العمل الرخيص وكانت النساء

والأولاد ينافسون الرجال في الحصول على العمل ويعملون بأجور أقل منهم، إن توفر العمل الرخيص ضمن للرأسماليين الأرباح العالية وشجعهم على استثمار أموالهم في المشاريع الجديدة.

٥-وفرة المعادن والوقود وخاصة الحديد والفحم وربما كان وجود الفحم قرب الحديد من العوامل المهمة في تفوق الصناعة في بريطانيا وذلك لسهولة استخدامها في الصناعات الضخمة، وكان الخشب يستعمل سابقاً كوقود في المعامل مما كان يكلف غالباً، أما الفحم فقد ساعد على تقدم الصناعة بسبب كثرته وشدة حرارته وملائمته للآلات الجديدة.

٦-إن مناخ بريطانيا ووضعها الجغرافي ساعدها على سبق غيرها في مضمار الصناعة، فكونها جزر منعزلة عن القارة الأوروبية، ثم اتصالها بحراً بمستعمراتها وسيطرتها البحرية، كل ذلك ساعدها على كثرة التصدير والحصول على المواد الأولية، كما أن مناخها الرطب، كان ولا يزال ملائماً لبعض الصناعات وخاصة الغزل والنسيج.

٣-الاختراعات الميكانيكية ونظام المعامل

تقوم أسس الثورة الصناعية على عنصرين مهمين أولاهما حركة الاختراع وتطبيقها عملياً في الزراعة والصناعة والاستفادة منها في المواصلات، أما ثانيهما فهو مايعرف بنظام المعامل.

١- حركة الاختراعات:

إن الاختراعات المهمة التي ظهرت في الغرب لم تكن من بنات أفكار فئة قليلة من المخترعين، وإنما كانت جهود عدد من المخترعين تعاونوا على إكمالها، وقد تمكن (جون كي) في سنة ١٧٣٨م أن يخترع آلة جديدة تسمى بالمكنك الطائر أصبح العامل بواسطتها يستطيع أن يحرك المكنك بسرعة عظيمة بواسطة خيط متصل به، فازدادت بذلك سرعة النسيج وصار بوسع العامل أن يصنع منسوجات عريضة أيضاً، ثم تمكن جيمس هاكريفز سنة ١٧٧٠م من اختراع جهاز سماه (جني) وهو مغزل مركب يتمكن العامل بواسطته من إدارة ثمانية مغازل في آن واحد ولا يخفى

ما لهذا الجهاز من أهمية في زيادة سرعة الغزل ورخصه ثم أدخلت على هذا المغزل إصلاحات أخرى وذلك بزيادة عدد المغازل والأنوال، كان ذلك خطوة مهمة في سبيل قيام المعامل، ومن المخترعين جيمس وات ١٧٣٦م - ١٨١٩م الذي اقترن اسمه باختراع المحرك البخاري، وتمكن روبرت فولتن سنة ١٨٠٧م من صنع سفينة سارت بنجاح في نهر هدسن، وفي سنة ١٨٣٨م صنعت أول سفينة بخارية قطعت المحيط الأطلسي في (١٥) يوماً أي نصف المدة التي كانت تقطع تلك المسافة حينئذ بواسطة السفن الشراعية، ويعود الفضل إلى جورج ستيفنسن في استخدام المحرك البخاري لتسيير القطع الحديدية.

٢- نظام المعامل:

أما نظام المعامل فقد قام بعد ظهور الاختراعات التي استفادت منها الصناعة، فقد كان أرباب الصنائع قبل الثورة الصناعية يزاولون أعمالهم على الأغلب في بيوتهم، وكانت النساء والأولاد يشاركون الرجال في كثير من الأعمال، فلما ظهرت الاختراعات الحديثة، ولا سيما تلك التي تتحرك بقوة البخار، لم تعد البيوت تلائم العمل فأخذت الصناعات البيئية تزول شيئاً فشيئاً، وتحل محلها المصانع الكبيرة ذات الآلات الضخمة والتي يشتغل فيها آلاف العمال، وبذلك أصبحت المصنوعات تصنع بواسطة الآلات الميكانيكية على أساس الاختصاص في العمل والإنتاج على نطاق واسع، ويقوم نظام المعامل على أساس جمع أموال يشترك في جمعها مساهمون كثيرون، لأنه ليس بوسع الفرد شراء مثل تلك المصانع الكبيرة وإدارتها، ولابد من التعاون مع الآخرين لتحقيق هذه الغاية، وقد أدت هذه الحاجة إلى التعاون في تأليف الشركات الصناعية المساهمة لجمع رؤوس المال الكافي وتنظيم العمل، إن لنظام المعامل الجديد حسنات كثيرة، منها استخدام الآلات الميكانيكية الكبيرة التي تساعد على الإنتاج على نطاق واسع، وبذلك ينخفض ثمن الكلفة فيقل سعر المنتج، كما أنها تساعد على الاختصاص في العمل إذ يصبح بإمكان العامل أن يزاول عملاً معيناً يستطيع إتقانه وإنجازه بسرعة ومهارة، إلا إن الصناعة أدت إلى إضرار بالزراعة بترك الفلاحين لها وهجرتهم إلى المدن للعمل في المصانع، فازدحمت بهم المدن الصناعية

وأصبحت تلك البلدان لا تستطيع أن تعتمد على منتجاتها الزراعية في إعالة نفسها مما اضطرها إلى استيراد المواد الغذائية من الخارج، وخلاصة القول أن نظام المعامل وربما كان من أهم عوامل التطور الصناعي بعد الاختراعات الكثيرة، ذلك التطور الذي أدى إلى تبديل الطابع الزراعي للمجتمع الأوروبي إلى طابع صناعي وخاصة في الدول الكبيرة مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا.

٤- انتقال الثورة الصناعية إلى أوروبا:

ظهرت الثورة الصناعية في بريطانيا أولاً، وسرعان ما ظهرت في دول أوروبا الغربية، وقد انتشرت الصناعة بصورة واسعة في فرنسا في عهد لويس فيليب ونابليون الثالث، أما في بقية دول القارة الأوروبية فقد انتشرت عن طريق بريطانيا وفرنسا وقد اقتبست عنها الاختراعات الميكانيكية ونظام المعامل، كما أنها استفادت من خبراتها الصناعية وما أدخلته على الآلات من التحسين والإتقان نتيجة مزاولتها الصناعية قبل غيرها من الدول وفي ضوء هذه التجارب انتشرت الحركة الصناعية في بلجيكا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وروسيا، لم تجد الصناعة مجالاً واسعاً للانتشار إلا حيث تتوفر الشروط اللازمة لنشأتها وانتشارها، ولذا فقد كان بالإمكان انتشار هذه الحركة بسرعة في غرب أوروبا ووسطها لوجود الفحم والحديد (وخاصة إذا كانت مناجمها متقاربة) ووجود رؤوس الأموال والمهارة الفنية والأسواق المستهلكة لتلك البضائع المنتجة، بينما كان انتشارها متأخراً في بعض أقسام أوروبا الشرقية لفقدان هذه العوامل.

٥- مظاهر الثورة الصناعية:

ظهرت الثورة الصناعية بشكل إدخال بعض الاختراعات الجديدة في الصناعة وتحسين الآلات القديمة، ولكن نتائج الثورة لم تقتصر على الصناعة وحدها بل تعدتها إلى جميع مرافق الحياة، وسنذكر فيما يلي بعض مظاهر هذه الثورة.

أولاً- زيادة الثروة:

ازدادت الثروة في الدول الصناعية زيادة كبيرة على أثر استعمال الآلات الميكانيكية وتوسع حركة إنشاء المعامل، مما ساعد كثرة الإنتاج الذي ساعد بدوره على

رخص البضائع وانتشارها، فأدى ذلك إلى حصول أصحاب المصانع على أرباح طائلة، أما الصناعة في فرنسا وألمانيا فأنها أحدثت تضخماً في الثروة وزيادة في الإنتاج أيضاً ولكن على نطاق أضيق مما حدث في بريطانيا، وذلك لان الثورة الفرنسية وحروب نابليون قد شغلت فرنسا وأوربا، كما أشرنا سابقاً ردحاً من الزمن صرفتها عن الاهتمام بالصناعة ولذا تأخر ظهور هذه الحركة في فرنسا الى مابعد ١٨٤٠م.

ثانياً- زيادة السكان:

كان من الطبيعي أن تؤدي الثورة الصناعية إلى زيادة السكان، ذلك لأنه زاد في كميات الإنتاج والثروة العامة، فأصبح ميسوراً لأكثر عدد من الناس أن يعيشوا في ظل النظام الاقتصادي الجديد، أكثر مما كان ميسوراً قبل الثورة المذكورة، وفيما يلي مقارنة بين سكان الدول الكبرى في عام ١٨٠٠م وما أصبح عليه عددهم عام ١٨٧٠م.

يتبين من هذا مدى تأثير الثورة الصناعية في ازدياد سكان الدول الصناعية ولم تكن هذه الزيادة ناجمة عن ازدياد المواليد وحسب، بل نجمت أيضاً عن تحسين الحالة الصحية في تلك الدول مما أدى إلى قلة الوفيات، ولاشك في أن زيادة السكان هذه لم تحصل في الأرياف والمناطق الزراعية وإنما تجلت في الجهات الصناعية، وهناك عامل آخر ساعد على ازدياد السكان في المدن وهو هجرة الفلاحين من الأرياف إليها طمعاً في الحصول على الأجور العالية، التي لم يكن بمقدورهم الحصول عليها بمزاولة مهنة الزراعة، وهكذا هجر كثير من الفلاحين حقولهم ولجأوا إلى المدن

عدد السكان سنة ١٨٧٠	عدد السكان سنة ١٨٠٠	
٣١ مليوناً	١٤ مليوناً	بريطانيا
٣٦ مليوناً	٢٧ مليوناً	فرنسا
٣٨ مليوناً	٢١ مليوناً	ألمانيا
٢٧ مليوناً	١٨ مليوناً	ايطاليا

ليشتغلوا في المعامل، وصرنا نشاهد ظهور المدن الكبرى الصناعية إلى عالم الوجود والتي لم تكن قبل الثورة الصناعية سوى مدن صغيرة أو قرى لا أهمية لها مثل مانجستر وبرمنكهام وشيفيلد في بريطانيا وليل وليون في فرنسا وبرلين وكولون وفرانكفورت في ألمانيا.

ثالثاً-سهولة المواصلات:

لم يكن تأثير المحرك البخاري مقصوراً على تغيير طريقة الإنتاج، بل تناول المواصلات أيضاً فأحدث انقلاباً بعيد المدى فيها، وتعد سهولة المواصلات وسرعتها من أهم مظاهر هذه الثورة لأن نظام المعامل وطريقة الإنتاج على نطاق واسع اظهر بوضوح الحاجة إلى وسائل صالحة وسريعة للمواصلات لنقل المواد الأولية إلى المعامل بسرعة واخذ البضائع منها إلى الأسواق وأصبحت التجارة الداخلية والخارجية تعتمد اعتماداً كلياً على سهولة المواصلات وسرعتها وقلة نفقاتها، وكانت بريطانيا أسبق الأقطار في استخدام المحرك البخاري لتسهيل المواصلات ففي سنة ١٨٢٥م أنشأت أول سكة حديد في العالم بين ستوكتن ودارلنكتن، أما في فرنسا فقد كانت حركات إنشاء الخطوط الحديدية على يد شركات أيضاً، كانت خاضعة لمراقبة الحكومات ومشمولة بمساعدتها المالية، ولم يقتصر أثر الثورة الصناعية على المواصلات البرية، بل تعداه إلى المواصلات البحرية أيضاً، إذ بالإضافة إلى استخدام المحرك البخاري في تسيير السفن، فقد استعمل الحديد بدلاً من الخشب في بنائها فأصبحت هذه أكبر حجماً من السفن الشراعية الخشبية وأسرع منها إلى حد بعيد، ونجم عن هذا التطور الخطير في سرعة النقل انخفاض أجور الشحن بين قطر وآخر، وتوسع في التجارة وساعد هذا التطور أيضاً على ضبط مواعيد النقل وتحديد أوقات معينة لسفر البواخر، مما عاد بفوائد كبرى على التجار والمسافرين، وتألفت شركات عديدة لتسهيل السفر للركاب ولشحن البضائع لمختلف أجزاء العالم.

رابعاً-توسع التجارة:

كان لما أحدثته الثورة الصناعية في المواصلات وطرق الإنتاج أثر بعيد في توسيع الحركات التجارية، فالحاجة إلى المواد الأولية وإلى الأسواق لتصريف المصنوعات

واستثمار رؤوس الأموال، ساعدت على توسع نطاق التجارة إلى حد بعيد جداً، لم يحلم به البشر قبل الثورة الصناعية، وكانت بريطانيا أكثر الدول استفادة من هذا التوسع التجاري وخاصة بعد منتصف القرن التاسع عشر، وقد أدى توسع التجارة الخارجية إلى تأسيس المصارف الكبرى لتسهيل المبادلة بين الأقطار المختلفة، ولما كثر عدد المصارف ظهرت نزعة جديدة في سنة ١٨٧٠م لتأسيس مصارف حكومية لمراقبة المصارف وضبط المعاملات التجارية وإصدار العملة، وقد أدت هذه المصارف خدمات كبرى للشركات الصناعية والتجارية بتقديمها القروض لتلك الشركات للقيام بالمشاريع الصناعية والتجارية المختلفة، وكان من مظاهر توسع التجارة انتشار مذهب حرية التجارة، فقد كانت الدول الأوروبية كافة في القرن الثامن عشر تتبع سياسة الحماية، وذلك بوضع رسوم كمركية عالية على الواردات، إلا أن مبدأ حرية التجارة أخذ ينتشر في القرن التاسع عشر بفضل جهود الاقتصاديين الذين أخذوا على عاتقهم الدعوة إلى آراء آدم سميث العالم الاقتصادي البريطاني وصاحب كتاب ثروة الأمم.

خامساً- حالة العمال:

لم تحدث الثورة الصناعية أول الأمر تأثيراً حسناً في حالة العمال فقد ساءت أحوالهم الصحية، ولم يرتفع مستوى معيشتهم ارتفاعاً يتناسب وازدياد الثروة العامة إلا قليلاً، فكانوا يسكنون في أحياء فقيرة وبيوت ضيقة لا تتوفر فيها أبسط المستلزمات الصحية وكان النساء والأطفال يعملون ليل نهار بأجور لا تكاد تسد الرمق وكان أصحاب المصانع يرفضون كل إصلاح ولو عن طريق التشريع ويعدون ذلك تدخلاً في حقوق الملكية الفردية، وكان العمال يموتون موتاً بطيئاً من الجوع والعمل المضني والمعاملة اللاإنسانية التي يلاقونها من أصحاب المصانع، ولكن حالتهم أخذت بالتحسن نسبياً بعد منتصف القرن التاسع عشر بسبب اهتمام الحكومات المختلفة بالعناية بصحة العمال ومنع الأطفال من الاشتغال في المناجم وبعض الصناعات المرهقة، وأخذت أحوال العمال تتحسن حين سمح لهم بتأليف النقابات، ففي الربع الأول من القرن التاسع عشر، كان الاجتماع محظوراً عليهم، ثم ألغى في بريطانيا قانون التجمهر في سنة ١٨٤٤م وأصبح في مقدور العمال أن يؤلفوا جمعيات ونقابات تسهر على مصالحهم وتتخذ قراراً لتحديد أجورهم ومطالبة أصحاب المعامل بزيادتها، وصار العمال يستعملون حق الإضراب عن العمل للدفاع عن وجهة نظرهم أمام أصحاب المعامل.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة الصناعية

١- نمو الطبقة (البرجوازية) الوسطى:

كانت هذه الطبقة موجودة قبل الثورة الصناعية، وكانت تشمل التجار وأرباب الحرف المختلفة، ولكنها كانت طبقة مهمة لاشأن لها بجانب طبقتي النبلاء والفلاحين أما الطبقة (البرجوازية) الوسطى فكانت دونهما ولكنها مع ذلك كانت تنمو وتزداد قوتها تدريجياً، مما يدل على أنها ستكون من الطبقات الخطيرة في المجتمع وذلك لان التقدم العلمي كان يقطع أشواطاً بعيدة في التخفيف عن كاهل الإنسان وتيسير أعماله، هذا بالإضافة إلى ما كان من تأثير روح الحرية وانتشار الفكرة القومية في تقوية الطبقة (البرجوازية) الوسطى وتعظيم شأنها، فالأحرار وحملة الفكرة القومية من الكتاب أخذوا بيد الطبقة ودافعوا عن مصالحها باعتبارها أصل الأمة وقوة البلاد، ثم أنها بدورها، استخدمت الصحف والمجلات ومدت الأحزاب والكتل بالمال لتأييدها والدفاع عنها، وحمل الحكومة على إتباع سياسة تلائم مصالحها، ولذا فهي لم تعد تكتفي بما حصلت عليه من سلطان في عالم المادة والفكر، بل راحت تطالب بإلحاح بأن تكون لها قوة في عالم السياسة تتناسب وقوتها في الناحية الاقتصادية، وأن تكون لها السيطرة على شؤون الدولة ولما لم تجد لها أدناً صاغية عمدت إلى التكتل بتأليف الأحزاب والجمعيات للمطالبة بحقوقها، وكانت جل مطالبها تنحصر في إعلان حرية التجارة وعدم تدخل الحكومة في الصناعة ليتسنى لها تصدير مصنوعات إلى المستعمرات والأقطار الأخرى فتحصل على الأرباح الطائلة منها، ثم المطالبة بإشراك أبنائها في الحكم، ولتحقيق ذلك عمدت هذه الطبقة إلى المناداة بالحكم الدستوري والتمثيل البرلماني، وتاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر ما هو في الواقع إلا تاريخ صراع هذه الطبقة مع الإقطاع في سبيل تثبيت كيانها وتطبيق مبادئها وتأمين مصالحها الطبقية وهي بحكم مركزها القوي في عالم المادة استطاعت أن تفوز وتحصل على ماكانت تبغيه، وما كان الإصلاح الدستوري في بريطانيا عام ١٨٣٢ م

وفي فرنسا بعد عام ١٨٧٥ م ومن ثم في ألمانيا وإيطاليا، بعد أن تحقق اتحاد الأولى ووحدة الثانية إلا من تأثير هذه الطبقة أن ذلك الإصلاح الدستوري تناول:

- ١- توسيع حق الانتخابات ليشمل أبناء الطبقة (البرجوازية) الوسطى بالدرجة الأولى.
- ٢- زيادة سلطة البرلمان ليتمكن نواب هذه الطبقة من أسمع صوتهم وتلبية رغباتهم.
- ٣- جعل الملك غير مسؤول، وذلك لإضعاف طبقة النبلاء المعادية للطبقة الوسطى.

٢- ظهور طبقة العمال ومشكلاتها:

لم يكن لطبقة العمال أثر بارز في بدء الثورة الصناعية، إذ كان أفرادها من ضمن الطبقة (البرجوازية) الوسطى، وعلى أكتافهم أيضاً قامت هذه الثورة وتعاظم أمرها، واتسع ميدانها، فقد كانوا هم اليد العاملة في تشغيل الآلات وفي إنتاج البضاعة وتكوين الثروة لأصحاب رؤوس الأموال من التجار والموسرين، مقابل أجره معينة يتقاضونها بعد مجهود مضني، وهم عندما فقدوا موارد رزقهم بسبب ظهور الآلات وإنشاء المعامل التي قضت على الصناعة والحرف الفردية، وعندما هجروا مساكنهم وقراهم والتجأوا إلى المدن ليجدوا لهم وسيلة للرزق والعيش تحت سقوف المعامل فقد أيدوا بطبيعة الحال أصحاب رؤوس الأموال في مطالبهم في باديء الأمر، أملاً في أن يكون ذلك سبباً لترقية حالتهم المادية والمعنوية، ولكن خاب ظنهم عندما وجدوا أن أصحاب الشركات والمعامل لم يلتفتوا إلا إلى منافعهم الخاصة فقط، وإنهم قد اتخذوهم وسيلة لزيادة أرباحهم وبالتالي إلى زيادة ثرواتهم، عند ذلك نشط العمال للدفاع عن مصالحهم والمطالبة بحقوقهم المختلفة، فألفوا الجمعيات والنقابات لهذه الغاية، وهكذا ظهرت طبقة اجتماعية أخرى عرفت بطبقة العمال بدأوا يطالبون الحكومات بصيانة حقوقهم والدفاع عنها ضد أرباب المصانع وأصحاب رؤوس الأموال الذين لم يكونوا ليوفروا لهم الوسائل الصحية والثقافية التي لم تكفل لهم العيش، غير أن الطبقة الحاكمة لم تستجب لمطالبهم باديء الأمر، بل أخذت تضع العراقيل في طريقهم فسنت قانون التجمعات (التجمهر) الذي كان الاجتماع بموجبه محظوراً على العمال، وحرمتهم من حق تأليف النقابات للدفاع عن حقوقهم ولكن تلك الإجراءات التعسفية لم تزد العمال إلا تصميمًا على النضال من أجل ظروف أفضل للعمل.

٣-التقدم الصحي:

كان من نتائج الثورة الصناعية ذلك التكاثر السريع في السكان بنتيجة تغير طراز حياة الإنسان من زراعية إلى صناعية، وقد تسبب هذا التكاثر في إقبال أصحاب الحرف الفردية على المعامل ليشغلوا فيها مقابل أجره معينة، فانتشرت أمراض وأوبئة لم تكن منتشرة من قبل، وهذا ما ماحدا بالعلماء إلى محاربة هذه الأمراض وإيجاد الوسائل الطبية الناجحة لمقاومة عدواها والقضاء عليها وتيسير أمر الوقاية ونشرها بين الجمهور بمختلف الوسائل الممكنة ومن ذلك أن أقدم ادورد جنر على استعمال التطعيم ضد مرض الجدري الذي يفتك بالاناس فتكاً ذريعاً، كما تحسنت وسائل إجراء العمليات الجراحية بهدوء وروية مما شجع المرضى على الإقبال إليها باطمئنان وبلا خوف، الا أن أعظم نجاح حصل عليه الطب، هو اكتشاف العالم الكيماوي الفرنسي باستور لأصل الأمراض، فقد أظهر هذا العالم في عام ١٨٦٣م أن أغلب الأمراض منشؤها كائنات صغيرة جداً تعرف بالبكتيريا ثم توصل كوخ العالم الألماني إلى اكتشاف مكروب السل كما توصل علماء آخرون إلى معرفة مكروبات الدفتريا وذات الرئة وغيرها من الأمراض.

٤-التربية والتعليم:

بعد الثورة الصناعية تأثرت مبادئ التربية والتعليم إلى مدى بعيد بالروح التي سادت العالم إذ ذاك، فلم تعد وظيفة التربية إعداد الإنسان للعالم الثاني ولا الرجوع إلى الوراء والنظرة إلى الماضي وأحياء الأفكار والآراء التي كانت سائدة ولا إلى الاقتصار على تطبيق مبادئ الطبيعة، بل أصبحت تنظر إلى الحياة نظرة واقعية محسوبة تستمد روحها من رقي العلوم الطبيعية ومن الاكتشافات والاختراعات الحديثة، فكانت أهم مميزاتها اهتمامها بالمادة العلمية وتحصيلها والعناية بمعرفة ظواهر الطبيعة وآثارها، واعتبار المعارف المأخوذة عن الطبيعة أصلاً لكل ما يصل إليه الإنسان من رفعة وارتقاء، ومن ثم معرفة ما للطريقة الاستقرائية من عظيم النفع في دراسة كل علم، هذا ولا يفوتنا أن نذكر ماكان لتقدم علم النفس من أثر بارز في تطور النظريات التربوية، وجعلها ملائمة لحاجات العصر الحديث، ولتقدم كافة

نواحي العلم والفن، فقد أصبح علماء النفس يرون التربية طريقة لإنماء الفرد جسماً وعقلاً وخلقاً كما أنهم صاروا يرون دراسة غرائز الأطفال ومعرفة أحوالهم النفسية خير معين للمربين على هذا الإنماء، ولم يكن هذا الذي توصلوا إليه ليغاير ما كان علماء الاجتماع ورجال السياسة يريدونه من التربية فقد كانت التربية في نظر علماء الاجتماع طريقة لحفظ الجماعة وترقية شؤونها وعدتهم في ذلك دراسة ما للجماعات من نظم وأعمال وحاجات. وكان أهل السياسة يدركون ما للتربية من الصلة الوثيقة بنجاح الحكومات وارتقاء الشعوب وقد صرح كثير منهم بأن بقاء الأشكال الجديدة للحكومات الديمقراطية منوط بتربية الشعوب وفق أذهانهم بأنواع العلوم والمعارف وبفضل ذلك أصبح التعليم الابتدائي في كثير من الحكومات عاماً إلزامياً وبالمجان، ومن العلماء الذين اشتغلوا بالتربية ووجهوها هذه الوجهة العلمية المربي بستالوتزي (١٧٤٦م-١٨٢٧م) الذي يعد من أهم رجال التربية المصلحين الذين عرفهم التاريخ منذ عصر النهضة الفكرية في أوروبا، وله من الأثر في إصلاح التربية الابتدائية في سويسرا وأوروبا عامة ما لم يكن لأحد قبله من زعماء التربية، وجون فريدريك هربرت الألماني (١٧٧٦-١٨٤١) وهو صاحب المباحث الجديدة في علم النفس والآراء الصائبة في فن التربية، ثم فروبل (١٧٨٢-١٨٥٢) الذي يعود إليه الفضل في تأسيس رياض الأطفال.

٥- الحركة النسوية:

أدت الثورة الصناعية للحركة النسوية خدمات جليلة لا تتكرر فأن النضال الاقتصادي الذي أخذ يتسع ميدانه، أشركت النساء فيه أيضاً ولكنهم لم ينلن من أصحاب المعامل ما يخفف عن كواهلهم فكان يباشرون جميع الأعمال بلا تمييز بينهن وبين الرجال، ونالت المرأة كما نال زميلها الرجل شيئاً من الرعاية والعطف، فروعى مركزها وأعطيت بعض الامتيازات، تلك كانت حالة المرأة العاملة، أما حالة المرأة من الناحية الاجتماعية فلم تكن بالذي تحسد عليه، فقد كانت مهملة لا كيان لها في المجتمع، إلا أن ظهور الحركات الاشتراكية قد أهاب بالمرأة أن تعلن عن نفسها وتظهر وجودها إذ كان الاشتراكيون أنصار المرأة فطالبوا بتحريرها ومنحوا المرأة امتيازات خاصة

في أحوال خاصة وشجع هذا أنصار المرأة من الجنسين على تحقيق بعض الحقوق الاجتماعية والسياسية لها فطالبوا أولاً بتعليم المرأة وفتح أبواب المدارس والجامعات أمامها، فخرجن مفكرات قديرات ساهمن في التطور الاجتماعي والعلمي مساهمة فعالة نذكر منهن أمثال: (مدام أكرمن لويز) التي كانت شاعرة ومؤلفة فلسفية. ازدهرت النهضة النسائية وكثرت الجمعيات العاملة لها إذ طرحت الحكومات أن تبذل عنايتها لنشر العلم بين الجنسين وبين الطبقات، ولا سيما الابتدائية منه فأخذت تؤسس المدارس العامة المجانية ثم لم يقتصر الأمر على ذلك فقد فتحت جامعة باريس عام ١٨٦٨م أبوابها لقبول الطالبات وقد أنتج إقبال المرأة على مختلف العلوم نهضة، وبدأت النهضة النسائية في بريطانيا بين عليّة القوم وانشطر البريطانيون في شأنها شطرين: محافظ ومجدد، غير أن روح العصر المتجهة نحو ارتقاء المرأة والرجل معاً ناصر فكرة المجددين فاندفعت البريطانيات من كل الطبقات لتحصيل العلوم.

الباب الثالث

الحركة القومية والديمقراطية ١٨١٥م-١٩١٤م

الفصل الأول:

بريطانيا والإصلاح الدستوري:

١- مقدمة:

لم تشهد بريطانيا انقلاباً عنيفاً كالثورة الفرنسية في نظام الحكم فيها، نظراً لما طرأ على النظام من التطورات والإصلاحات، فلم يبق فيه من آثار الحكم المطلق ما يدعو إلى الثورة وكان نظام الحكم في بريطانيا ينعت بأنه ديمقراطي حر ولا سيما في نظر الأمم الأوروبية الأخرى التي كانت ترزح تحت أعباء النظام الذي فرضه عليها مترنيخ وزملاؤه الرجعيون من أقطاب الساسة الأوربيين، بيد إننا إذا أمعنا النظر في نظام الحكومة البريطانية في فاتحة القرن التاسع عشر لرأيناه مع ذلك بعيداً عن النظام الديمقراطي، وإنما كان ينعت بالديمقراطي بالنسبة إلى نظم الدول الأخرى المستبدة في القارة الأوروبية وإذا فحصنا الفئة الحاكمة رأينا أنها لا تمثل إلا جزءاً صغيراً من المجتمع البريطاني، ولا ريب في أن مجلس اللوردات يمثل بطبيعة الحال الطبقة الأرستقراطية، على أن المجلس الآخر (مجلس العموم) كانت تسيطر عليه أيضاً هذه الطبقة ولا يمثل العامة بغير الاسم، ولم يتمكن الأحرار الإنكليز من حمل الحكومة على إدخال الإصلاحات وقد امتد دور الرجعية في بريطانيا منذ سنة ١٨١٥م إلى سنة ١٨٣٢م لكنها ضعفت قليلاً بعد هذا التاريخ.

٢- المطالبة بالإصلاح:

لقد عملت الثورة الصناعية التي ظهرت أولاً في بريطانيا عملها في المجتمع البريطاني لأنها أفسحت المجال لبروز الطبقة (البرجوازية) الوسطى وتقويتها من الجهة الاقتصادية فاتخذت من حركة الأحرار والكتاب والمفكرين ودعوة المصلحين وسيلة لنقد الحكومة وحملها على إصلاح نظام الانتخابات وجعل الحكومة أقرب إلى النظام الديمقراطي ولكي نفهم مدى تدمير الأحرار من نظام الحكم يجب أن نلقي نظرة على النظام البرلماني في بريطانيا في فاتحة القرن التاسع عشر.

النظام البرلماني في بريطانيا في أوائل القرن التاسع عشر:

كان عدد أعضاء البرلمان البريطاني (٦٥٨) منهم (١٨٦) عضواً يمثلون الأقاليم الريفية و(٤٦٧) يمثلون المدن وخمسة أعضاء يمثلون الجامعات البريطانية الكبرى، فتبين من ذلك أن الفرق بين ممثلي الريف وممثلي المدن كبير جداً يضاف إلى ذلك أن ممثلي المدن كانوا لا ينتخبون من سكان المدن، وإنما كان حق الانتخابات قاصراً على طبقة صغيرة ممن يمتلكون الثروة فقد كان عدد سكان الجزر البريطانية في أوائل القرن التاسع عشر يقرب من العشرين مليوناً ولكن مليوناً واحداً فقط له حق الانتخابات والتمثيل في البرلمان بينما كان الآخرون محرومين من هذا الحق تماماً، بيد أن الثورة الصناعية فسحت المجال لطبقة أخرى غنية ونشطة وهي الطبقة (البرجوازية) الوسطى أن تطالب بالإصلاح وأن تحصل على حقوقها قبل القرن التاسع عشر، لولا حروب الثورة الفرنسية و نابليون التي شغلت بريطانيا بأسرها وصرفت الأمة عن الاهتمام بالشؤون السياسية الداخلية إلى مقاومة الخطر الخارجي، ولما تيسر للحكومة البريطانية أن تنصرف على عدوها وكان (حزب التوري) حينئذ في الحكم ازداد نفوذ بريطانيا واعتقد الكثيرون ولاسيما المحافظون إن ذلك يعود إلى قوة نظام الحكم فيها وقد استعمل المحافظون كل وسيلة في بادئ الأمر للضرب على أيدي المطالبين بالإصلاح إلا أن جهود الأحرار اضطرت المحافظين إلى إجابة مطالبهم وسن بعض القوانين الإصلاحية التي عدلت نظام الحكم وقد كان لظهور جورج كننك في عالم السياسة أثره في حمل حزب المحافظين على إتباع سياسة أقل رجعية ومحافظه من ذي قبل، وقد اتبع الوزير سياسة حرة مع الدول الأوروبية فانسحب من الحلف الخماسي، لا اعتقاده أن مترنيخ وزملاءه إنما أرادوا التدخل في الشؤون الإسبانية ليقمعوا ثورة حرة، ونجح أيضاً في تخفيض التعرفة الكمركية عن القمح سنة ١٨٢٣م فسهل بذلك استيراد القمح بكثرة من الخارج، أضف إلى ذلك جهود السير روبرت بل رئيس الوزراء الجديد الذي سعى سنة ١٨٢٨م لإلغاء القوانين التي منعت الكاثوليك وغيرهم من التمتع بكافة الحقوق المدنية فأصبح لهؤلاء من الحقوق المدنية ما لسائر إخوانهم من أتباع الكنيسة الانكليزية.

لإلغاء القوانين التي منعت الكاثوليك وغيرهم من التمتع بكافة الحقوق المدنية فأصبح لهؤلاء من الحقوق المدنية ما لسائر إخوانهم من أتباع الكنيسة الانكليزية.

٣- الإصلاحات البرلمانية:

أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة اضطرت الحكومة إلى الاستجابة لمطالب الشعب لإصلاح نظام الانتخابات، ففي سنة ١٨٣١م تألفت وزارة من حزب الأحرار برئاسة (اللورد كراي) الذي أعد لائحة الإصلاحات وحصلت أزمة شديدة في الحكومة ولما هدد الملك مجلس اللوردات بإدخال عدد كاف من اللوردات إلى مجلسهم للمصادقة على اللائحة المسماة بلائحة الإصلاح سنة ١٨٣٢م، تعتبر لائحة الإصلاح لسنة ١٨٣٢م أهم اللوائح التي سنت لتعديل النظام البرلماني وتحتوي على ثلاث نقاط أساسية:

أولاً- إعادة توزيع المقاعد البرلمانية على المدن وذلك بأخذ ١٤٣ مقعداً من المدن الصغيرة وتوزيعها على المدن الكبيرة.

ثانياً- إعطاء حق الانتخابات في الريف لكل فرد يمتلك عقاراً لا يقل إيراده السنوي عن عشر جنيهاً أما في المدن فأعطى حق الانتخابات لكل فرد يملك أو يستأجر بيتاً بعشرة جنيهاً سنوياً.

ثالثاً- إصلاح طريقة التصويت بوجوب إجراء الانتخابات خلال يومين فقط بعد أن كانت تجري خلال خمسة عشر يوماً.

والواقع أن هذه اللائحة لم تحقق إلا مصالح الطبقة (البرجوازية) الوسطى، التي أصبحت لها صوت مسموع بعد أن كان نفوذها ضئيلاً، وقد أدى توسع حق الانتخابات هذا إلى زيادة المنتخبين إلى الضعف ولما كان (حزب ألويك) هو الذي سعى لقبول لائحة الإصلاح هذه في البرلمان فقد جاء إلى الحكم مباشرة بعد الانتخابات التي أظهرت أن أكثرية النواب كانوا من الأحرار وقد عاضدت الطبقة (البرجوازية) الوسطى هذا الحزب الذي أصبح يسمى باسم حزب الأحرار بدلاً من حزب ألويك أما حزب الثوري فصار يسمى حزب المحافظين.

حركة جارتيس:

أن لائحة الإصلاح لسنة ١٨٣٢م حققت مصالح الطبقة (البرجوازية) الوسطى ولكنها تركت مصالح العمال مهضومة، لأن أحوالهم بقيت سيئة وكذلك فقد نشأت بين

العمال حركة إصلاحية سميت بـ(حركة جارتيست) خلال السنوات ١٨٣٨م و١٨٤٨م غايتها حمل البرلمان على سن لائحة أخرى تضمن للعمال حقوقهم السياسية، وتتلخص مطالب هذه الحركة فيما يلي:

- ١- التصويت العام للذكور.
- ٢- اجتماع البرلمان سنوياً.
- ٣- تقسيم المملكة إلى مناطق انتخابية متساوية.
- ٤- التصويت السري.
- ٥- إلغاء شروط التملك لأعضاء البرلمان.
- ٦- دفع رواتب لأعضاء البرلمان.

وقد تحمس العمال لهذه الحركة وقرروا الاجتماع سنة ١٨٣٩م في مؤتمر وطني وتقديم عريضة إلى البرلمان تتضمن مطالبهم الرئيسية ولكن البرلمان رفض عريضتهم فقدموا عريضة موقعة من خمسة ملايين عامل ثم قرروا السير متظاهرين إلى البرلمان حتى إذا رفضها هجموا عليه وهددوا أعضاء ليحملوهم على الموافقة عليها ولما بلغ الحكومة الخبر خشيت العاقبة، فعهدت إلى الدوق ولنكتون بقيادة الجيش وتفريق جمهور العمال فقام الدوق بالمهمة وفرق شمل العمال بقسوة وهكذا فشلت الحركة فأتجه قسم من العمال لإصلاح حالهم بالاشتراك في الجمعيات التعاونية وأخذ القسم الآخر بالانتساب إلى نقابات العمال، أما بعد ربع قرن من هذه الحركة فقد تسابق حزبا الأحرار والمحافظين في توسيع حق الانتخابات للشعب ومن الغريب أن المحافظين في عهد(دزرائيلي)هم الذين اعدوا لائحة الإصلاح الثانية، وهي لائحة سنة ١٨٦٧م لتوسيع حق الانتخابات وزيادة عدد المنتخبين، وقد وافق البرلمان على هذه اللائحة وحصل عمال النقابات على حق الانتخابات ورفعت بعض القيود التي وضعتها لائحة الإصلاح الثانية وهي لائحة سنة ١٨٣٢م ثم أجريت إصلاحات برلمانية أخرى في عهد وزارة الأحرار برئاسة(كلادستون)فألغيت بقية الشروط المالية التي يجب أن تتوفر في المنتخبين فزاد بذلك عددهم وأهم اللوائح الإصلاحية الأخرى لائحة الإصلاح لسنتي ١٨٨٤م و١٨٨٥م وقد حصل العمال بموجبها على حقوق

واسعة في التمثيل البرلماني، فنرى من ذلك أن حزبي الأحرار والمحافظين كليهما قد ساعدا على الإصلاح حتى غدا نظام الحكم في بريطانيا اقرب إلى الديمقراطية من قبل، وقد أعطي حق التصويت للنساء سنة ١٩١٨م إذا بلغن من العمر الثلاثين ثم عدلت هذه اللائحة سنة ١٩٢٨م فجعل حق الانتخاب للنساء والرجال على السواء أي لكل من بلغ ٢١ سنة من العمر.

٤- الإصلاحات الاجتماعية:

أ- تحسين أحوال العمال:

لقد مر بنا أن من جملة النتائج المباشرة للثورة الصناعية تهافت عدد غير قليل من سكان الأرياف على المدن الصناعية مما أدى إلى ازدحام سكانها، فأضطروا الكثيرون منهم على السكن في أماكن لا تتوفر فيها الوسائل الصحية، كما أن كثرة الأيدي العاملة أدت إلى قلة الأجور مع كثرة ساعات العمل، فنتج من ذلك انحطاط في مستوى معيشة الطبقة العاملة وسوء في حالتها الصحية، فأصبح من واجب الحكومة أن تتدخل في الأمر وأن تحاول بذل بعض الجهود لتحسين أحوال هذه الطبقة وكانت الناحية الصحية أبرز تلك النواحي التي اهتمت بها الحكومة البريطانية إذ أخذت تراقب تشييد المنازل وتمنع إقامة ما لا تتوفر فيه الشروط الصحية منها وفرضت على أصحاب المعامل أن يوفرُوا في مصانعهم وسائل التهوية والتدفئة وأن تتناسب سعة هذه المصانع مع عدد العمال الذين يشتغلون فيها وأصدرت بالإضافة إلى ذلك سنة ١٨٤٧م قانوناً حددت به ساعات العمل في معامل النسيج بما لا يزيد عن عشر ساعات يومياً، ومنعت في سنة ١٨٧٤م أصحاب المعامل من استخدام الأطفال الذين هم دون سن العاشرة من عمرهم في المعامل والمناجم. ثم التفتت الحكومة إلى ناحية الأجور لأنها أصدرت في سنة ١٩٠٩م قانوناً ينص على تأليف لجان خاصة من أصحاب المعامل والعمال لتعيين الحد الأدنى للأجور في الصناعات المرهقة، ثم اتبعته بقانون آخر عينت فيه الحد الأدنى لأجور عمال المناجم بحيث لا تقل أجره العامل عن خمسة شلنات (ما يعادل الآن ١٤٠ ديناراً عراقياً) يومياً.

ب-التعليم:

وكانت ناحية التعليم من المشكلات الاجتماعية المهمة التي أعارتها الحكومة اهتماماً في هذه الفترة (أيضاً) إذ كان مايزيد على نصف أطفال الأمة محرومين من هذا الحق الطبيعي، الذي لا بد منه في أمة تقوم حكومتها على أساس ديمقراطي لعدم توفر أسبابه فنشطت في تخصيص المبالغ الطائلة لتوسيع معاهد التعليم المختلفة ومساعدة الهيئات التعليمية الأهلية ليتسنى لها بذلك تعميم التعليم في البلاد.

ج-الضمان الاجتماعي:

نستطيع أن نعتبر اللائحة التي قدمت إلى البرلمان في سنة ١٩١١م الخاصة بضمان العمال ضد البطالة والمرض والتي عرفت بلائحة التأمين القومي من الخطوات الإصلاحية الأساسية في الناحية الاجتماعية إذ أن هذه اللائحة ضمنت للعمال مستقبلهم إلى حد غير قليل، فكان على العامل أن يدفع بموجبها مبلغاً زهيداً من المال أسبوعياً إلى صندوق الضمان الاجتماعي، ويضاف إليه ما تدفعه الحكومة وأصحاب العمل لهذا الغرض، وقد نصت هذه اللائحة على أن يدفع للعمال العاطلين رواتب معينة حتى في الحوادث الطارئة التي تصيبهم أثناء العمل، بما يناسب خسارتهم ولا شك في أن هذه اللائحة أفادت الطبقة العاملة فائدة كبيرة.

٥-نظام الحكومة البريطانية:

يمتاز نظام الحكومة البريطانية بنموه التدريجي فهو وليد عصور طويلة ترجع أصوله إلى القرون الوسطى فالبرلمان مثلاً وجد منذ القرن الثالث عشر ولكنه كان برلماناً معيناً غير منتخب وكان الملك مستبداً وصلاحياته الدستورية واسعة، ثم حددت شيئاً فشيئاً منذ أن وقع الملك جون على الصك المشهور بالعهد الأكبر (ماكانا كارتا) سنة (١٢١٥م) حتى صدور لائحة الحقوق سنة ١٦٨٩م حيث انتقلت السلطة نهائياً من الملك إلى البرلمان، فالحكومة البريطانية قد مرت بأدوار متعددة حتى أخذت شكلها الحالي وهي لا تزال في تطور مستمر.

الدستور البريطاني:

وإذا فحصنا الدستور البريطاني فأننا لانجده مدونا في صك واحد بل نجده في مجموعة من الصكوك والوثائق التي سنت في أوقات متعددة بعضها على شكل لوائح والبعض الآخر على صور قوانين أساسية أو اعتيادية ومن الخطأ اعتبار الدستور الانكليزي مدونا كله، ذلك لان البعض منه مدون كالعهد الأكبر-ماكانا كارتا- (١٢١٥م) وملتمس الحقوق (١٦٢٨م) ولائحة الحقوق ١٦٨٩م ولائحة الإصلاح سنة (١٨٣٢) وهذه بلا ريب أجزاء مهمة جداً من الدستور البريطاني، كما أن هناك قوانين دستورية أخرى غير مدونة كالتى تخص حقوق الملك أو الوزارة أو البرلمان أو الأحزاب السياسية فهذه غير مدونة وهي تؤلف أجزاء مهمة من الدستور البريطاني ويتبين من ذلك أن الدستور البريطاني تألف من هذه القوانين وأخرى غيرها على مر الأيام سواء أكان ذلك بالتشريع أم بالعادة (التقليد) وبناء على ذلك فالدستور البريطاني سمي بـ(دستور مرن) لأنه يضاف إليه ويعدل بالتشريع أي بموافقة الأكثرية في البرلمان ولا فرق في ذلك بين ما هو قانون أساسي أو قانون اعتيادي من حيث التشريع.

الحكومة:

تتألف الحكومة البريطانية من الملك والبرلمان والوزارة ويلحق بنظام الدولة في بريطانيا الأحزاب السياسية وهي عنصر لا بد منه في نظام الحكم الديمقراطي، إذا كان قائماً على أساس الانتخابات الحرة وقد نشأت الأحزاب البريطانية نتيجة لتطور نظام الحكم من سيطرة الملك إلى سيطرة البرلمان وذلك أثر ظهور حزب ألويك الذي نازع الملك شارل الأول سلطته وأيد قاعدة سيطرة البرلمان، أما حزب التوري فقد أغضب عضد الملك وأيد سلطته المطلقة ولكن النزاع انتهى بفوز مؤيدي البرلمان اثر ثورة سنة ١٦٨٨م المسماة بالثورة الجليلة وذلك بمجيء (وليم) و(ماري) من الأراضي المنخفضة وتوقيعها سنة ١٦٨٩م على لائحة الحقوق التي أقرت سيطرة البرلمان نهائياً، وظل حزبا ألويك والتوري يتناوبان الحكم حتى القرن التاسع عشر ثم تغير اسمهما بعد صدور لائحة سنة ١٨٣٢م فأصبح حزب ألويك يسمى الأحرار، كما أصبح حزب التوري يسمى حزب المحافظين وأستمر الحزبان يتناوبان الحكم رغم ظهور حزب ثالث باسم (حزب العمال) سنة ١٩٠٠م إذ لم يتح لهذا الحزب أن يستلم مقاليد الحكم حتى سنة ١٩٢٣م.

الفصل الثاني

المعضلة الايرلندية

تعريفها:

المعضلة الايرلندية هي رغبة ايرلندا بالانفصال عن بريطانيا ومعارضة بريطانيا لذلك على اعتبار أن ايرلندا جزءٌ من دولتها.

أسبابها:

إن أهم الأسباب التي أدت إلى قيام المعضلة الايرلندية هي:

١- العامل الديني:

إن معظم سكان ايرلندا من الكاثوليك ويتبعون الكنيسة الكاثوليكية في روما والتي يرأسها البابا بينما غالبية البريطانيين من البروتستانت-أنصار مارتن لوتر- ويتبعون الكنيسة الانكليزية (الكنيسة الانكليكانية).

٢- العامل الاقتصادي:

إن بريطانيا بلد صناعي وقد تأثر كثيراً بالثورة الصناعية ونتائجها- الى حد بعيد- بينما ايرلندا بلد زراعي ولم يتأثر بالثورة الصناعية إلا قليلاً.

٣- العامل الاجتماعي:

إن عادات وتقاليدها ولغة سكان ايرلندا تختلف كثيراً عن عادات وتقاليدها ولغة البريطانيين.

٤- العامل السياسي:

كانت ايرلندا تتمتع باستقلال داخلي وقد احتفظت ببرلمانها الخاص في دبلن إلى أواخر القرن الثامن عشر ومع إن هذا البرلمان كان خاضعاً إلى برلمان وستمنستر في لندن إلا أنه كان له حق التشريع في الأمور الخاصة بأيرلندا فقط، وقد ألغت بريطانيا هذا البرلمان سنة ١٨٠١م بموجب قانون الاتحاد والحقوق النواب الايرلنديين بمجلس العموم البريطاني في لندن.

٥- مشكلة الأراضي:

كان هذا السبب هو العامل المباشر لتعقد هذه المشكلة، ذلك أنه كان يوجد في ايرلندا

مساحات واسعة من الأراضي أصبحت في أيدي كبار الملاك البريطانيين بطريقة الوراثة أو بالشراء، منذ عهد كرومويل وكان معظم هؤلاء الملاكين لا يقيمون في أيرلندا نفسها، بل يسكنون بريطانيا ويعرفون بالملاك الغائبين، ولهم في أيرلندا وكلاء يتفقدون أمور هذه الأراضي ويسئون معاملة الفلاحين الأيرلنديين مما سبب استياء الأيرلنديين ورغبتهم في الانفصال عن بريطانيا والتخلص من السيطرة البريطانية على بلادهم.

ظهور المعضلة وتطورها:

عندما استقرت حركة الإصلاح الديني في بريطانيا بتغلب المذهب البروتستانتي وأصبح هذا المذهب هو المذهب الرسمي للدولة أخذت أنكلترا تتبع سياسة فرض هذا المذهب على الأيرلنديين فأُسست كنيسة (بروتستانتية) في أيرلندا وأسرفت في السخاء عليها، لتكون وسيلة لنشر هذا المذهب بين الأيرلنديين الكاثوليك.

الحركة القومية الأيرلندية:

لقد أدت السياسة إلى استياء الأيرلنديين كثيراً وجاءت بعكس النتائج التي استهدفتها من إزالة الفروق بين بريطانيا وأيرلندا، فإن الأيرلنديين بدلاً من أن يتركوا مذهبهم الكاثوليكي وينظموا إلى بريطانيا في الدين والسياسة، استاءوا جداً وازدادوا تمسكاً بمذهبهم وبفكرة الاحتفاظ باستقلالهم الداخلي، وتطورت هذه الفكرة إلى ظهور القومية الأيرلندية وقد ألف الأيرلنديون جمعية (**اتحاد الأيرلنديين**) وكانت متأثرة بأفكار الثورة الفرنسية فأحدثت ثورة في أيرلندا، إلا أن بريطانيا التجأت إلى قمع هذه الحركة بالقوة فحلت الجمعية وقاومت أتباعها ثم اتخذت من الحركة عذراً لحل البرلمان الأيرلندي، وسن قانون الاتحاد سنة ١٨٠١م، فصارت أيرلندا بموجبها تبعث بممثليها إلى البرلمان البريطاني في وستمنستر، بيد أن سياسة بريطانيا هذه نحو أيرلندا زادت في إثارة الفكرة القومية والحركة الاستقلالية التي ترمي إلى الانفصال التام عن بريطانيا.

دانيال أكونيل:

وقد وجدت الحركة القومية في أيرلندا زعماء ناضلوا في سبيل الانفصال عن

بريطانيا وفي طليعة هؤلاء الزعماء دانيال اوكونيل ١٧٧٥م-١٨٤٧م الذي أُلغى عصبه من الكاثوليك الايرلنديين، لحمل البرلمان البريطاني على الموافقة على إزالة ما حصل من الأخطاء في معاملة ايرلندا، ونجح في تأليف **(الاتحاد الكاثوليكي)** الذي حمل البرلمان البريطاني على سن قانون تحرير الكاثوليكية سنة ١٨٢٩م، الذي أُلغى بموجبه بعض القيود على الكاثوليك فصار لهم ممثلون في مجلس اللوردات والعموم وانتخب اوكونيل نفسه عام ١٨٢٩م عضواً في مجلس العموم، وصار يلعب من قبل الايرلنديين بالمحرر وقد طلب اوكونيل من البرلمان إلغاء قانون الاتحاد وإنشاء برلمان ايرلندي في دبلن ولكن محاولته هذه لم تثمر، بل صارت الحكومة الانكليزية تخشى دعوته فحلت الاتحاد الكاثوليكي وسجنت اوكونيل ولما قامت الثورة في ايرلندا سنة ١٨٤٨م قمعتها الحكومة البريطانية بقسوة وعاقبت المحرضين عليها اشد العقاب، ولقد دفعت ظروف ايرلندا وثوراتها المستر كلابستون زعيم الأحرار أن يضع سياسة جديدة لحل المعضلة الايرلندية، ولما جاء إلى الحكم سنة ١٨٦٨م بدأ بتطبيق سياسته فقاوم من جهة الحركة الثورية والاضطرابات في ايرلندا، ولكنه سعى لإرضاء الوطنيين الايرلنديين بإزالة أسباب الاستياء والتذمر من سياسة الحكومة البريطانية في ايرلندا فأمر بإيقاف مناصرة الكنيسة البريطانية في ايرلندا وجعلها مساوية في الحقوق للكنيسة الكاثوليكية، وكذلك أمر بمساعدة الفلاح الايرلندي وإصلاح حالته السيئة، على أن ذلك لم يرض الوطنيين الايرلنديين فقد ظهر زعيم آخر هو بارنل (١٨٤٦م-١٨٩١م) الذي أخذ يطالب الحكومة البريطانية بمنح ايرلندا حكماً ذاتياً وكان بارنل وزملاؤه الايرلنديون في البرلمان يطالبون بإلحاح بالحكم الذاتي وكان المحافظون في الحكم يعارضون هذه الفكرة معارضة شديدة.

لائحة الحكم الذاتي:

ولما جاء الأحرار إلى الحكم برئاسة كلابستون سنة ١٨٨١م حاولوا أن يدخلوا إصلاحات أخرى على حالة الفلاح الايرلندي، ولكن الوطنيين الايرلنديين كانوا يريدون (الحكم الذاتي) وفي سنة ١٨٨٦م قرر كلابستون أن يمنح ايرلندا حكماً ذاتياً، وقدم لائحة إلى البرلمان فنالت معارضة المحافظين ورفضت اللائحة وأضطر

كلادستون إلى أن يستقيل، ثم جاء الأحرار إلى الحكم للمرة الثالثة سنة ١٨٩٢م فقدموا لائحة (الحكم الذاتي) ثانية إلى البرلمان فقبلت في مجلس لعموم ولكنها رفضت في مجلس اللوردات، فاضطر كلادستون إلى الاستقالة والانعزال عن السياسة وجاء المحافظون وضربوا بفكرة (الحكم الذاتي) عرض الحائط وأحبطت آمال الوطنيين الايرلنديين، وفي وسعنا ان نلاحظ أن مقاومة المحافظين هذه لم تحل المعضلة الايرلندية، بل زادت تعقيداً وأثارت الفكرة القومية في ايرلندا كثيراً، فتألف سنة ١٩٠٥م حزب جديد سمي حزب (شين فين)^(١) من الشباب الايرلندي المثقف ويتلخص منهاجه في الانفصال عن بريطانيا وإقامة جمهورية مستقلة موحدة واشتهر من رجاله **آرثر كريفت** (١٨٧٢م-١٩٢٢م) الزعيم المشهور وقد عضد هذا الحزب حزب الأحرار البريطاني في البرلمان سنة ١٩١٠م-١٩٢٢م على أمل أن تنجح هذه المرة لائحة الحكم الذاتي في مجلس اللوردات، وقد عرضت وزارة الأحرار سنة ١٩١٣م لائحة إنشاء برلمان مستقل في دبلن على أن يكون خاضعاً لبرلمان وستمنستر في الامور العسكرية والمالية وبعض أمور أخرى، فقبلها مجلس العموم ورفضها مجلس اللوردات، وقدمت اللائحة للمرة الثانية سنة ١٩١٣م فقبلها مجلس العموم وأصر مجلس اللوردات على رفضها وبما أن الإصلاح الدستوري لسنة ١٩١١م يتطلب تقديم اللائحة في ثلاث دورات متوالية لتصبح قانوناً من دون موافقة اللوردات فقد كان على الأحرار تقديم اللائحة إذن سنة ١٩١٤م أيضاً وقد فعلوا ذلك فأصبحت قانوناً واجب التنفيذ.

موقف الايرلنديين البروتستانت:

أن الايرلنديين البروتستانت في مقاطعة الستر (Ulster)^(٢) خشوا عاقبة اللائحة واحتجوا على سنّها، ورفضوا الانفصال عن بريطانيا دفاعاً عن مصالحهم الاقتصادية والدينية، وأعلنوا مقاومتها بالقوة وكادت الحرب الأهلية تقع بين الجانبين، لولا نشوب الحرب العالمية عام ١٩١٤م، مما جعل الحكومة البريطانية تتريث في التنفيذ

(١) (Sinn Féin) معناها نحن أنفسنا (We ourselves).

(٢) الستر مقاطعة في شمال ايرلندا وسكانها من البروتستانت وعاصمتها بلفاست.

وتوقفه إلى مابعد الحرب، وقد استاء بعض الوطنيين الايرلنديين من تأجيل تنفيذ القانون واعتبروه تسويفا من الحكومة البريطانية ولكنهم في الوقت نفسه اخذوا يترقبون انتهاء الحرب ليتم تنفيذه.

المعضلة الايرلندية بعد الحرب العالمية الأولى:

ولما انتهت الحرب أجريت الانتخابات في كل من بريطانيا وايرلندا عام ١٩١٩م لاختيار أعضاء للبرلمان المنعقد ففاز أعضاء حزب الشين فين بكافة المقاعد المخصصة لايرلندا وحلوا بذلك محل النواب القدامى، الذين كانوا ينادون بالتعاون مع بريطانيا، ولم يكن هدف هؤلاء من الاشتراك في الانتخابات الذهاب إلى برلمان لندن لأنهم لم يؤمنوا بالتعاون مع بريطانيا، بل كانوا على العكس يريدون مقاطعتها واستعمال العنف ضدها ولذلك فأنهم أقاموا لهم مجلساً جمهورياً خاصاً في دبلن دعوه بـ(المجلس الايرلندي) وأعلنوا الجمهورية لايرلندا واختار المجلس **دي فاليرا** رئيساً للجمهورية وكرift نائباً للرئيس وكلاهما كانا سجينين في بريطانيا وكان المفروض أن يضم هذا المجلس مقاطعة الستر أيضا غير أن أهالي الستر رفضوا الانضمام بتحريض شديد من بريطانيا لايرلندا الكاثوليكية.

الثورة الايرلندية ١٩١٩م-١٩٢١م:

ثم قامت ثورة في ايرلندا تزعمها حزب الشين فين ونادى أتباعه بمقاطعة المؤسسات البريطانية خاصة، مثل إنشاء هيئات التحكيم لتحل محل المحاكم البريطانية وكان ميشيل كولنز من ابرز منظمي هذه الثورة وقادتها وبالرغم من القسوة الشديدة التي اتبعتها بريطانيا في إخماد الثورة فإنها استمرت مدة عامين (١٩١٩م-١٩٢١م) مما اضطر البرلمان البريطاني إلى الاسراع في إصدار قانون(الحكم الذاتي) عام ١٩٢٠م وإلغاء القانون السابق الذي صدر قبل الحرب العالمية ووافقت الحكومة البريطانية عليه، وقد قسم القانون الجديد ايرلندا إلى قسمين: **الأول يضم الستر** أو ايرلندا الشمالية و**الثاني يضم ايرلندا الجنوبية** وأعطى لكل من القسمين برلماناً خاصاً، وقد تم فعلاً تأليف برلمان الستر في الشمال بينما رفضت ايرلندا الجنوبية القانون الجديد واستمرت فيها ثورة الشين فين، وفي عام ١٩٢١م ناشد لويد جورج رئيس

وزراء بريطانيا الشين فين أن يقبلوا هدنة مؤقتة بعدها تتم محادثات حول تسوية النزاع وإيجاد حل يرضي الطرفين، وقد أجيب إلى طلبه وأجتمع الممثلون البريطانيون والاييرلنديون في لندن وجرت مفاوضات بين الجانبين توصلت بعدها إلى مشروع معاهدة وقعها كريفت وكولنز عن ايرلندا ولويد جورج عن الحكومة البريطانية، ومع أن هذه المعاهدة لم تعترف بجمهورية ايرلندا، إلا أنها منحتها قسطاً من الاستقلال الذاتي يفوق ما كان لأي بلد من بلدان الدومنيون ومع ذلك فأن ممثلي ايرلندا لم يقبلوا بها إلا تحت تهديد بريطانيا لهم بإعلان الحرب في حالة الرفض.

ظهور دولة ايرلندا الحرة:

وقد قام في ايرلندا هياج كبير حول المعاهدة وانقسم أتباع الشين فين على أنفسهم بين مؤيد ومعارض لها ولما أقر المجلس الايرلندي المعاهدة (بأغلبية ضئيلة) وظهرت إلى الوجود (دولة ايرلندا الحرة) نشبت حرب أهلية بين إتباع حزب الشين فين بينما كان دي فاليرا (وهو يمثل مصالح طبقة الفلاحين الفقراء والمتقنين الأحرار وعامة الشعب) معارضاً كان كريفت وكولينز (وهما يمثلان مصالح الطبقة البرجوازية ذات المصالح التجارية المتبادلة مع بريطانيا) يؤيدانها، وقد استمرت الحرب الأهلية عدة شهور تكبد فيها الجانبان كثيراً من الخسائر وكانت بريطانيا تساعد المؤيدين للمعاهدة لتمكنهم من إخضاع خصومهم ومع أن الحرب الأهلية قد خفت حدتها تدريجياً إلا أن الجمهوريين أصروا على مقاطعة (الدولة الحرة) وأن ممثليهم الذين انتخبوا إلى برلمان (ايرلندا الحرة) وعلى رأسهم دي فاليرا رفضوا حضور جلساته، حتى لا يقسموا يمين الولاء لملك بريطانيا، وأخيراً قرر فاليرا أن يبدل أسلوبه في الكفاح فذهب مع رجال حزبه إلى مجلس ايرلندا واقسم يمين الولاء، ولكنه صرح بأنه لم يفعل ذلك إلا مراعاة للمراسيم الشكلية وأنه سيلغي هذا القسم عندما تتم له الأغلبية في المجلس، ولما جرت الانتخابات عام ١٩٢٣م وفاز دي فاليرا بالأغلبية في البرلمان بدأ في تنفيذ برنامجه الذي وعد به الشعب الايرلندي بإلغاء اليمين الدستورية لملك بريطانيا وأبلغ الحكومة البريطانية توقفه عن دفع الأقساط السنوية للأرض^(١)، وقد أحدثت هذه الإجراءات ضجة كبيرة في بريطانيا مما دفع حكومة بريطانيا إلى تقديم احتجاج شديد

اللهجة، ولما أصرت أيرلندا على موقفها شنت عليها بريطانيا حرباً اقتصادية ففرضت الرسوم على الحاصلات الأيرلندية المصدرة إلى بريطانيا بقصد الإضرار بالمزارع الأيرلندية والضغط على أيرلندا للعدول عن قرارها آنف الذكر وقامت الحكومة الأيرلندية من جانبها بفرض رسوم عالية على البضائع البريطانية المصدرة إلى أيرلندا، وقد ألحقت هذه الحرب الاقتصادية خسائر فادحة بالمزارعين وأرباب الصناعة في كلا الدولتين، وكانت نتائج انتخابات ١٩٣٢م التي فاز فيها دي فاليرا بأغلبية تفوق أغليته السابقة صدمة شديدة لبريطانيا ودليلاً على أن سياستها في شن حرب اقتصادية لم تجدها نفعا تجاه إصرار الشعب الأيرلندي وحكومته، لذا فأنها أخذت تنجح إلى التفاهم مع الحكومة الأيرلندية وعقد اتفاق بين الجانبين عام ١٩٣٨م على إنهاء الحرب الاقتصادية التي دامت عدة سنوات، كما عقدت اتفاقية جديدة حلت بموجبها مشكلة أقساط الأراضي والالتزامات المالية الأخرى وكانت ذات فائدة كبيرة لأيرلندا الحرة، وهكذا خطا دي فاليرا خطوات واسعة نحو الجمهورية بقطعة، كثيراً من الروابط التي كانت تقيد أيرلندا بالحكومة البريطانية والتاج البريطاني، فقد زال يمين الولاء لملك بريطانيا وتوقفت أيرلندا عن دفع الأقساط السنوية للأرض والغني منصب الحاكم العام البريطاني، والمشكلة الوحيدة التي ظلت قائمة بوجه أيرلندا هي ضم مقاطعة الستر في الشمال، ودي فاليرا الذي كان لا يرغب في استخدام القوة في ضمها، بل كان يأمل أن يكسب شعور الود في الستر لإدخالها في الاتحاد الأيرلندي.

(١) عندما صودرت الأراضي في أيرلندا وسحبت من كبار الإقطاعيين اتفق على تقديم تعويضات ضخمة للمالكين البريطانيين على أقساط سنوية مما تغله الأرض على الفلاحين الذين وزعت عليهم وظل هذا الدفع مستمراً لمدة طويلة إلى أن أوقفه دي فاليرا.

الفصل الثالث

الحركات القومية في ايطاليا وألمانيا والنمسا

حركات عام ١٨٤٨م - ١٨٤٩م

ايطاليا:

لم تكن ايطاليا عند بداية عام ١٨٤٨م موحدة كما لم تكن مستقلة لأن القسم الغني منها بما فيه ميلان والبندقية جزءا من إمبراطورية النمسا وكان جنوبي هذه المنطقة النمساوية أي في أواسط ايطاليا دوقيات مستقلة ثلاث هي بارما ومودينا وتسكانيا، يحكم كلا منها أمير من آل هابسبرك، وإلى جانب هذه الدويلات كانت دولة البابا تحت سيطرة البابا نفسه، أما جنوبي ايطاليا المؤلف من نابولي وجزيرة صقلية فكان يدعى بمملكة الصقليتين تحت سيطرة ملك من آل بوربون توازره النمسا في الأوقات العصيبة، ولم يكن في جميع ايطاليا دولة مستقلة عن النفوذ الأجنبي سوى مملكة سردينيا التي كانت تشمل بيدمونت جنوه وجزيرة سردينيا، غير أنه وجدت في مختلف أنحاء ايطاليا خلال المدة ١٨٣٠م - ١٨٤٨م حركة تعمل وراء الستار في سبيل الوحدة القومية والاستقلال، وإن كان هناك شيء من الاختلاف بين العاملين في هذا السبيل فجماعة جوزيف مازيني ١٨٠٥م - ١٨٧٢م كانت ترمي إلى تحقيق الوحدة في ظل حكومة ثورية جمهورية، وكان حزب رجال الدين يرمي إلى إنشاء اتحاد ايطالي تحت رئاسة البابا وكان الفريق الثالث يريد زعامة الملك شارل ألبرت ذي النزعة الحرة ورئيس دولة سردينيا المستقلة، إلا أن الاختلاف في نوع الحكومة المنشودة ورئاستها لم يؤثر في موقف الكره والمعارضة لنفوذ النمسا، فالقوميون على اختلاف وجهات نظرهم كانوا متفقين على ضرورة إخراج النمسا من الأراضي الايطالية وإقصاء نفوذها عن بلادهم وأن جمعية (ايطاليا الفتاة) التي أسسها مازيني والتي استهدفت إنشاء جمهورية ايطالية موحدة، استهدفت بالدرجة الأولى التخلص من السيطرة الأجنبية.

ثورة عام ١٨٤٨م:

ولم يحل شهر آذار ١٨٤٨م حتى أخذت عواصف الثورة القومية تجتاح مختلف الجهات الإيطالية، مبتدئة في ميلان التي كانت تحت سيطرة النمسا مباشرة، وهنا تمكن الثوار بعد قتال دام بضعة أيام من دحر الجيش النمساوي الذي كان بقيادة رادتسكي، فتم لهم تحرير المدينة وعندئذ اندلع لهيب الثورة في باقي أنحاء منطقة لمبارديا والبندقية فانتهز الملك شارل ألبرت ملك سردينيا الفرصة وأعلن الحرب على النمسا وتقدم بجيشه النظامي لمساعدة الثوار، وفي تلك الآونة كان البابا بيوس التاسع يعطف على آمال القوميين الأحرار، كما أصبحت الملكية في الصقليتين بسبب ثورة نشبت هناك مقيدة بدستور، فظهر خلال شهري مايس وحزيران كأن إيطاليا أوشكت أن تنال الوحدة والاستقلال، غير أنها كانت في الحقيقة ظلت بعيدة نوعاً ما عن نيل ذلك فأن الجيش النمساوي الذي أخذ يستجمع قواه أحرز بقيادة رادتسكي نصراً حاسماً على جيش شارل ألبرت في **موقعة كستوزا** يوم ٢٥ تموز ١٨٤٨م وعندئذ أخذ ينعكس التيار، ثم فشلت حملة عسكرية أخرى قام بها شارل ألبرت في عام ١٨٤٩م وفشلت أيضاً على يد ذلك القائد النمساوي في **موقعة نوفارا** الحاسمة (٢٣ آذار سنة ١٨٤٩م) وأثر ذلك تخلى شارل ألبرت عن عرش مملكة سردينيا لابنه فكتور عمانوئيل الثاني وسرعان ما استرجعت النمسا مقاطعتها في شمال إيطاليا ونفوذها في المناطق الأخرى ورجع الوضع إلى ما كان عليه قبل الثورة من تجزئة ونفوذ أجنبي وحكومات مطلقة.

نتائجها:

ومع هذا فأن الوضع لم يخل من نتائج خطيرة فلقد اشتد كره الإيطاليين للنمسا في المناطق التي كانت تحت نفوذها مباشرة لما اقتترفته من قسوة في معاقبة الثوار وبقيت في أذهان الإيطاليين ذكرى كفاحهم المشترك خلال عام ١٨٤٨م - ١٨٤٩م في سبيل الحرية والوحدة كما استمرت دولة سردينيا مستقلة في ظل ملكها ذي النزعة القومية، فكان هذا الملك زعيماً صالحاً للقوميين في كفاحهم المقبل في سبيل الحرية .

ألمانيا:

وفي ألمانيا أيضا كانت الظروف ملائمة لحدوث حركة قومية حرة خلال تلك السنة المضطربة، فلقد قويت النزعة الحرة خلال المدة ١٨٤٨م-١٨٤٩م بين رجال الطبقة المثقفة وأفراد الطبقة (البرجوازية) الوسطى في مختلف أنحاء ألمانيا رغم ما بذله مترنيخ من الجهود الجبارة في القضاء على تلك النزعة الحرة بواسطة الشرطة السرية والسيطرة على الصحافة والتعليم ومراقبة جوازات السفر مراقبة شديدة، ولقد أصبحت الجامعات الألمانية مراكز مهمة في الدعوة إلى الحرية على النمط الذي دعت إليه الثورة الفرنسية من سيادة الشعب وضمان الحريات وحكومات دستورية.

ثورة عام ١٨٤٨م:

فلم تكد تنتشر في ألمانيا أخبار ثورة مايس ونجاحها في قلب حكومة لويس فليب حتى هب الأحرار في مختلف المدن الألمانية مطالبين بالحرية والاتحاد القومي فاستهدفت معظم الدويلات الألمانية إنشاء اتحاد ألماني قومي في ظل ملكية دستورية وأضطر أمراء كل من بافاريا وبادن وسكسونيا وهانوفر كما اضطرت حكومات المدن الألمانية المستقلة إلى تأليف وزارة حرة، وإلى دعوة مجلس تأسيسي للقيام بسن دستور وفي مايس عام ١٨٤٨م انعقد في فرانكفورت مجلس يمثل الدويلات الألمانية كافة لغرض سن دستور لاتحاد ألماني في ظل ملكية دستورية وعرضوا التاج على فريدريك وليم الرابع ليصبح (إلى جانب ملكيته في بروسيا) ملك الاتحاد المنشود، غير أن الثورات الحرة قد خمدت حينذاك وأصبح في وسع الملك فريدريك وليم الرابع أن يرفض التاج مقيدا بدستور حر، فلنزعته المحافظة أولاً ولتخوفه من منافسة إمبراطور النمسا وغيره من أكابر الأمراء ثانياً، نجد أن ملك بروسيا يرفض التاج وبهذا أحبط مساعي مجلس فرانكفورت واثراً هذا انحلال المجلس واضطر الأحرار من رجاله إلى ترك البلاد، ولم يحل خريف ١٨٤٨م حتى أخذت الحركة تخمد سريعاً في بروسيا وفي باقي الدويلات الألمانية وكان السبب في ذلك أن الأحرار كانوا أقلية وكانت الأكثرية الساحقة من الشعب الألماني لاتبالي بما تدعو إليه تلك الأقلية، كما كانت زمرة المحافظين ذات عدد لا يستهان به وذات نفوذ عظيم وما أن سنحت الفرصة لفريدريك

وليم الرابع حتى أقال الوزارة الحرة التي كان قد اضطر إلى تأليفها أثناء اضطرابات نيسان وعهد إلى الكونت براندنبرك زعيم الرجعية بتأليف وزارة جديدة، ولم يتجرأ الناس في برلين على القيام ضد ذلك لما كان في جانب الملك من قوة الجيش، ثم أعلن الملك دستورا للدولة بناء على وعده السابق إلا أنه دستور من صنع الملك وحاشيته أبقى السلطة العليا في يد الملك ولم يضمن للشعب شيئا جوهريا من الحرية والنفوذ، ولقد حدث مايمثل هذه الحركة الرجعية في مختلف أنحاء ألمانيا فقام الأحرار بعد انحلال **مجلس فرانكفورت** (مايس ١٨٤٩م) بثورات موضعية يائسة قضي عليها بمساعدة الجيش البروسي وعندئذ هجر البلاد كثير من الأحرار واستقروا في الولايات المتحدة كما زج كثير منهم في غياهب السجون.

الإمبراطورية النمساوية:

ثورة ١٨٤٨م في النمسا:

لم يستطع مترنيخ إيقاف النزعة الحرة في معقل سياسته الرجعية وعاصمة الإمبراطورية النمساوية فلم تكد تصل لهذه العاصمة أخبار الثورة في باريس وفي إيطاليا حتى قام الأحرار حوالي منتصف شهر آذار عام ١٨٤٨م بثورة على النظام القديم أدت إلى استقالة مترنيخ وفراره إلى بريطانيا وعندئذ أذعن الإمبراطور فرديناند الأول إمبراطور النمسا لمطالب الثوار فألغى الرقابة على الصحافة ووعد بسن دستور للدولة.

ثورة ١٨٤٨م في جيکوسلوفاكيا والمجر:

ولقد تعقد أمر الثورة في الإمبراطورية النمساوية بما كان هناك من تعدد القوميات فلم تكد تنتشر أخبار ثورة فيينا حتى قام الجيکوسلوفاكيون بثورة على الحكم النمساوي في بوهيميا والمجريون بثورة على سيطرة النمسا في هنغاريا ففي كلتا هاتين المنطقتين كانت الثورة كما كانت في إيطاليا ترمي بالدرجة الأولى إلى التخلص من حكم النمسا وإنشاء حكومات قومية، ونظرا لتعدد القوميات في الإمبراطورية النمساوية من مجرية وجليك سلوفاكية وإيطالية، تعددت أهداف الأحرار داخل

الإمبراطورية فلم تتوحد جهودهم في مقاومة السلطة المركزية، وعلى هذا الاساس استطاع رجال العهد القديم ان يقضوا على كل من تلك الثورات على انفراد، ففي حزيران من عام ١٨٤٨م انعقد مؤتمر سلافي في مدينة براغ للنظر في تأسيس حكومة مستقلة للجيك والسلوفاك وغيرها من العناصر السلافية الكائنة ضمن حدود الإمبراطورية النمساوية. غير أنه سرعان ماتمكن القائد النمساوي فندشكراتز من القضاء على هذه الحركة والسيطرة على الوضع في بوهيميا أما في هنغاريا فأن الحركة كانت أوسع نطاقا وأعظم خطراً لأن المجرين التقوا حول زعيمهم لويس كوشوط وألفوا حكومة قومية مستقلة ذات نزعة حرة أقرت حرية الصحافة وألغت الامتيازات الخاصة بالنبل، غير أن الحركة كانت قد انتهت في بوهيميا على يد القائد فندشكراتز الذي توجه بعد ذلك بجيشه إلى فيينا تشرين الأول عام ١٨٤٨م للقضاء على حكومتها الحرة فأستطاع بعد قتال دام بضعة أيام أن يحتل المدينة ويعيد سلطة الإمبراطورية، وعندئذ تولى الإمبراطور الضعيف فريناند الأول عن العرش لابن أخيه فرانسيس جوزيف، فأودع الإمبراطور الجديد مقاليد الحكومة إلى الأمير سفارتزمبرك الذي كان لا يختلف عن مترنيخ في النزعة الرجعية وسعة النفوذ، فلم ينته عام ١٨٤٨ حتى كانت أنفاس الثورة قد خمدت داخل النمسا وأصبح متوقعاً إخمادها في ايطاليا وهنغاريا، وقد تم هذا خلال السنة التالية حيث تمكن الجيش النمساوي من دحر الجيش الايطالي - كما ذكرنا آنفاً - وأستطاع عندئذ توجيه قواه إلى الثورة المجرية وفي هذه الآونة أرسل قيصر روسيا (نيقولا الأول) جيشاً لمساعدة الإمبراطور، فاستمات المجرين في الدفاع عن استقلالهم إلا أنهم أخفقوا في وجه تلك القوة الجبارة بعد قتال عنيف دام ثلاثة أشهر، وفر لويس كوشوط مع نفر من زملائه إلى الدولة العثمانية ولاقى الزعماء الآخرين على يد النمسا أشد العقاب، وبالقضاء على الحركة في هنغاريا تم استقرار الحكم الرجعي في مختلف أنحاء الإمبراطورية النمساوية، وانتهى ذلك العهد (عهد ثورات عام ١٨٤٨م - ١٨٤٩م) ولئن زال مترنيخ عن الحكم فقد حل محله من لا يختلف عنه في السياسة الداخلية والخارجية هو سفارتزمبرك الذي قبض على زمام الأمور بيد من حديد، ومع هذا فأن الأحوال لم

ترجع إلى سابق عهدها تماماً فأن الوعي القومي قوي خلال تلك السنة المضطربة وأستقر في النفوس ولم يلبث أن ظهرت بوادره الخطيرة بعد ذلك بزمان يسير.

زعامة سردينيا (١٨٤٩-١٨٥٩)

لم يبال الأمراء الرجعيون في مختلف أنحاء إيطاليا بما تركته حوادث عام ١٨٤٨م من الحماس القومي والنزعة إلى الحرية في نفوس الشعب الإيطالي، فقصوا على الحقوق الفردية، وحكموا حكماً استبدادياً على النمط القديم وكان الأمر على أشده في مملكة الصقليتين، حيث استعمل ملكها البوربوني (فرديناند) شتى الأساليب القديمة من تقييد الصحافة والاعتقال والعقوبات القاسية في سبيل القضاء على كل حركة، غير أن تلك الأساليب الرجعية لم تزد الأحرار إلهاماً وتمسكاً بمبادئهم، كما أنها أحرزت لهم عطف الأحرار الإنسانيين في مختلف أنحاء أوروبا وأصبح منتظراً أن تنشب ثورة عامة في إيطاليا في أقرب فرصة ملائمة، بعد أن تتفق آراء القوميين حول رئاسة الدولة المراد تحريرها وتوحيدها. ولم يحل عام ١٨٥٠م حتى كانت معظم الآراء متفقة على زعامة سردينيا في إنشاء الدولة الإيطالية المنشودة، ذلك لأن سردينيا هي المملكة الإيطالية الوحيدة التي لم تخضع لسيطرة النمسا، كما أنها كانت الوحيدة في تمتعها بذلك الدستور الحر الذي منحها إياه الملك شارل ألبرت عام ١٨٤٨م.

زعماء الوحدة الإيطالية:

ولقد أنجبت سردينيا ثلاثة زعماء، كان في مقدمتهم الملك فكتور عمانوئيل الثاني (١٨٤٩م-١٨٧٨م) الذي خلف والده شارل ألبرت وأستبقى الدستور فأدرك الأحرار فيه رجلاً صالحاً لتحقيق آمالهم في مختلف أنحاء إيطاليا، ثم كان هناك غاريبالدي (١٨٠٧م-١٨٨٢م) الذي أصبح رغم ميله إلى الحكم الجمهوري مستعداً لتأييد دولة موحدة دستورية في ظل فكتور عمانوئيل، فقد أدرك هذا المغامر بأن زعامة سردينيا هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف القومية، وأخذ يراقب الأحوال من موطنه في جزيرة صغيرة تدعى كابريرا ليقوم في الوقت الملائم بقسطه من العمل.

كافور:

وكان هناك كافور (١٨١٩م-١٨٦١م) ذلك السياسي الذي يرجع إليه الفضل الأكبر في تحقيق الوحدة الإيطالية، وكان في طليعة الأعمال التي قام بها كافور على أيام شارل ألبرت، اشتراكه في تحرير الجريدة المسماة في الإيطالية (البعث) التي كانت تدعو باقي الدويلات الإيطالية إلى الالتفاف حول سردينيا في سبيل تحقيق الوحدة، ثم في أيام الملك فكتور عمانوئيل أصبح كافور رئيس الوزراء وظل يشغل هذا المنصب (باستثناء فترة قصيرة) طيلة المدة من سنة ١٨٥٢ حتى وفاته سنة ١٨٦١م.

سياسته:

قام كافور خلال مدة حكمه بجملة من الأعمال في صالح مملكة سردينيا وفي سبيل الوحدة الإيطالية، فمن الناحية الداخلية أخذ يشجع الزراعة والصناعة ويحسن طرق المواصلات، كما انه اخذ يطبق مبدأ حرية التجارة ويهتم بشؤون التربية والتعليم وهو لم يغفل عما كان يتمتع به رجال الدين من النفوذ الواسع في مملكة سردينيا، لذلك قام بتقليص نفوذهم وألغى الأديرة وأجبر الجزويت على ترك البلاد. ومن الناحية السياسية عمل هذا الوزير المحنك على كسب ود كل من بريطانيا وفرنسا فأدخل سردينيا الى جانب هاتين الدولتين في حرب القرم ضد الدولة الروسية، فأستمال بذلك حليفته وأصبحت لسردينيا مكانة بين الدول الأوروبية، ولم يفتأ كافور يعمل على نيل مساعدة فرنسا فيما كان يريده من دحر النمسا حتى حدثت مواجهته (عرضاً) لنابليون الثالث في بلومبير بفرنسا وتم بينهما مايعرف **ب(اتفاق بلومبير)** عام ١٨٥٨م تعهد نابليون بتقديم المساعدة لمملكة سردينيا في إخراج النمسا من لمبارديا والبندقية وتعهد كافور لقاء ذلك بالتخلي لفرنسا عن كل من نيس وسافوي.

تحقيق الوحدة الإيطالية (١٨٥٩م-١٨٧١م):

الحرب بين النمسا وسردينيا (١٨٥٩م)

ولم يلبث كافور بعد أن وثق من مساعدة فرنسا حتى أخذ يثير القلاقل في لمبارديا والبندقية من جهة، وليعد جيشه للحرب من جهة أخرى، مما أثار حفيظة النمسا وحدا بها إلى إعلان الحرب على سردينيا وفي الحرب التي نشبت بين الطرفين انتصر

السردينيون والفرنسيون على النمساويين في **معركتي (ماكينتا) و(سولفرينو)** فكان هذا النصر مدعاة لنشوب الثورة في كل من بارما ومودينا وتسكانيا ونجاح كل منها في إقصاء حاكمها (الهابسبركي) عن الحكم، وعندئذ رأى نابليون الثالث فيما نشب في إيطاليا من ثورات وما قامت به بروسيا من تعبئة عسكرية على حدود الراين مايبرر سحب جنوده من الجبهة النمساوية، فأقدم دون استشارة حليفته سردينيا على عقد هدنة فيلافرانكا مع إمبراطور النمسا فرانسيس جوزيف (عام ١٨٥٩م) اتفقا بموجبها على بقاء البندقية في حوزة النمسا وعلى ضم لبارديا إلى سردينيا وإرجاع الأمراء المخلوعين إلى عروشهم الإيطالية وإنشاء اتحاد إيطالي برئاسة البابا، فوافق الملك فكتور عمانوئيل على شروط هذه الهدنة لاعتقاده بعدم إمكان مقاومة النمسا من دون مساعدة خارجية، غير أن كافور غضب لعدم انجاز نابليون ما كان قد وعد به في تحرير إيطاليا (مابين جبال الألب وبحر الادرياتيک) وأراد استمرار سردينيا في الحرب ولما لم يوافق الملك على ذلك استقال كافور من منصبه وعندئذ استقرت بنود الهدنة بموجب معاهدة زيوريخ عام ١٨٥٩م.

انضمام الدوقيات الشمالية إلى سردينيا (١٨٦٠م):

وقد أظهرت الدوقيات الثلاث بارما ومودينا وتسكانيا والمنطقة البابوية المسماة رومانا عداً لفكرة إنشاء اتحاد يكون تحت رئاسة البابا، فالبابوية في ذلك الوقت لم تكن تمتاز بالنزعة الحرة، كما أنها لم تكن تمتاز بالنزعة الوطنية، خلافاً لما اشتهرت به سردينيا من النزعة الوطنية الحرة، بالإضافة إلى مغامراتها الحربية في سبيل الوحدة وعلى هذا أعلنت تلك المناطق الأربع رغبتها في الانضمام إلى مملكة سردينيا فوقف نابليون الثالث معارضاً هذه الرغبة التي لم تكن تتفق وبنود معاهدة زيوريخ وفي هذه الفرصة رجع كافور إلى رئاسة الوزارة وعنده حل لهذه المشكلة، وذلك أنه تقدم لنابليون بإعطائه نيس وسافوي (حسبما تقرر باتفاق بلومبير) على شرط أن يوافق على ضم تلك المناطق إلى سردينيا فتم لكافور ما أراد وأستقر ذلك بموجب معاهدة تورين بين نابليون الثالث وفكتور عمانوئيل الثاني عام ١٨٦٠م.

غاربيالدي وانضمام مملكة الصقليتين (١٨٦٠م):

وفي الوقت الذي نجح فيه كافور في ضم الدويلات الشمالية إلى سردينيا أخذ غاربيالدي يعمل على ضم مملكة الصقليتين إليها فأغتنم فرصة نشوب ثورة في جزيرة صقلية، وأبحر إليها قائداً لأكثر من ألف رجل من أتباعه الأشداء (ذوي القمصان الأحمر) وكان هذا الزعيم قد أخذ وعداً من كافور بعدم التدخل في شؤون هذه الحملة ولقد جابه (ذوو القمصان الأحمر) صعوبات جمة عند نزولهم أرض الجزيرة ولم تتم لهم السيطرة عليها إلا بعد حرب دامت ثلاثة أشهر، انتقل غاربيالدي من بعدها عبر مضيق مسينا إلى نابولي فأخضع المدينة وأضطر الملك فرنسيس الثاني إلى الفرار ولقد أوجد غاربيالدي بإخضاعه مملكة الصقليتين وضعاً دولياً معقداً تناوله كافور بما عرف عنه من حكمة ودهاء ووقف منه نابليون موقف تردد وحيرة فأن نابليون كان قد أوعد البابا بسلامة ممتلكاته وكان ماقام به غاربيالدي مما يهدد تلك الممتلكات، وعلى هذا الأساس أرسل نابليون احتجاجاً شديداً إلى كافور مهدداً بالتدخل وقمع الحركة بالقوة، فما كان من كافور إلا أن يتظاهر بشديد الأسف والاستياء لما حدث في جنوب إيطاليا وتوجه على أثر ذلك جيش سردينيا نحو نابولي لقمع الثورة على ما يظهر هذا بينما كان نابليون يميل إلى أن يقوم جيشه بقمع الثورة ألا أن تخوفه من استياء بريطانيا لتدخله في شؤون إيطاليا أقعده عن العمل.

إعلان الملكية الإيطالية (١٨٦١م):

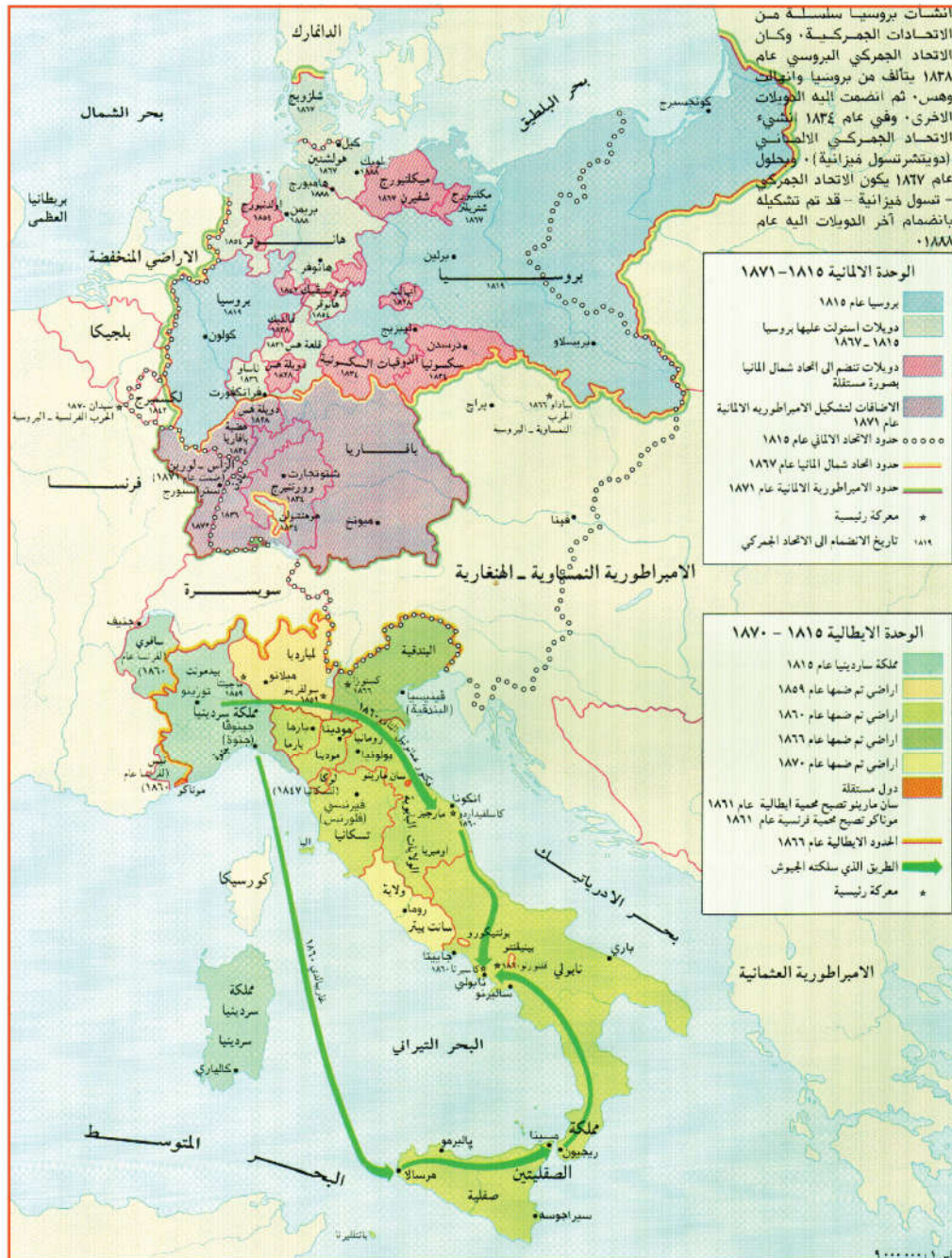
وأخيراً وصل الملك فيكتور عمانوئيل مدينة نابولي بعد أن دحر جيش البابا الذي اعترض سبيله وأقتطع من دولة البابا مناطق مهمة وفي خريف عام ١٨٦٠م أجرى الاستفتاء في مملكة الصقليتين وفي مناطق البابوية المحتلة فكانت الأكثرية الساحقة تؤيد الانضمام إلى مملكة سردينيا عندئذ تم توحيد جميع إيطاليا ما عدا منطقة البندقية التي كانت لا تزال تابعة إلى النمسا ومنطقة روما التي كانت لا تزال بيد البابا ثم في مستهل ربيع ١٨٦١م اجتمع في العاصمة تورين أول برلمان يمثل الوحدة الإيطالية فأعلن الوحدة رسمياً في ظل الملك فكتور عمانوئيل الثاني ودستور عام ١٨٤٨م.

انضمام كل من البندقية وروما إلى المملكة الإيطالية:

لم تمض عشر سنوات على إعلان الملكية الإيطالية حتى تم لها انضمام هاتين المنطقتين المهمتين بالبندقية وروما وكان لجهود ألمانيا في سبيل اتحادها وضغطها في هذا السبيل على كل من النمسا وفرنسا أثر كبير في إتمام الوحدة الإيطالية فقد اشتبكت بروسيا في عام ١٨٦٦م بحرب شعواء مع النمسا ودخلت إيطاليا إلى جانب بروسيا طمعاً باسترجاع البندقية وسرعان ما غلبت النمسا على أمرها تجاه القوة البروسية واضطرت إلى قبول تسوية عاجلة كان من شروطها التخلي عن البندقية للمملكة الإيطالية وكان الاستفتاء الذي أجري بعد ذلك في البندقية يجمع على الانضمام إلى إيطاليا ثم أدت نفس السياسة الألمانية إلى نشوب مادتعى بحرب السبعين (١٨٧٠-١٨٧١م) بين ألمانيا وفرنسا مما أجبر نابليون الثالث على سحب حاميته من روما وعندئذ لم يلاقي الجيش الإيطالي صعوبة في التغلب على جنود البابا وفي أواخر عام ١٨٧٠م أجري الاستفتاء في هذه المدينة فكانت في جانب الوحدة وعندئذ أصبحت روما عاصمة المملكة الإيطالية.

إيطاليا بعد الوحدة ١٨٧١-١٩١٤

لم يلبث الإيطاليون بعد تحقيق الوحدة والتخلص من السيطرة الأجنبية حتى أخذوا يطمحون إلى استعادة مجدهم الغابر (مجد الإمبراطورية الرومانية) أو إلى أن يصبحوا على الأقل في مصاف الدول العظمى وعلى هذا قامت الحكومة الإيطالية ببناء أسطول كبير وأقرت عام ١٨٧٥م التجنيد الإلزامي لكافة بالغى الرشد من شبان الأمة وأخذت تقلد الدول العظمى في الحصول على المستعمرات وكانت تونس (مقر قرطاجة القديمة) في مقدمة ما أرادت الحصول عليه فلما استقرت سيطرة فرنسا على تونس بإعلان الحماية عليها في عام ١٨٨١م بلغ الاستياء في إيطاليا أشده حتى أنها دخلت في السنة التالية في حلف ثلاثي مع ألمانيا والنمسا (عدوتها القديمة)، ولقد بقيت إيطاليا في ذلك الحلف الثلاثي طيلة المدة ١٨٨٢م-١٩١٥م فكان لذلك أثر بليغ في تضخم مصروفاتها الحربية كما أنه أقعدها عن المطالبة بمدينتي ترنت وتريست اللتين كانتا لا تزالان تحت سيادة النمسا ووجهت إيطاليا خلال تلك المدة همها إلى مشاريع استعمارية في أفريقيا



كبدتها خسائر فادحة في الرجال والأموال كانت نتیجتها الحصول على اريتريا والصومال والفشل الذريع في محاولة استعمار الحبشة حيث غلبت ايطاليا في معركة عدوة عام ١٨٩٦م ثم اشتبكت ايطاليا بحرب مع الدولة العثمانية خلال عام (١٩١١م- ١٩١٢م) حصلت بنتیجتها على طرابلس (ليبيا) في شمال أفريقيا وعلى عدد من الجزر الصغيرة في بحر ايجة، غير أن تلك الإمبراطورية الايطالية الحديثة لم تكن غنية ولم تأت بفائدة تذكر للشعب الايطالي وأن أدت إلى إثراء نفر من رجال المال ورجال الحكومة فقد استمرت الحكومة ترهق الشعب وخاصة طبقتي العمال والفلاحين بالضرائب الباهظة فكانت نتيجة هذا الإرهاق وما كان هنالك من التجنيد الإلزامي هجرة عدد كبير من تلك الطبقات الدنيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين والبرازيل حتى بلغ عدد المهاجرين الايطاليين خلال المدة ١٨٧١م-١٩١٤م حوالي ستة ملايين نسمة، ولقد كانت النعرة القومية الشوفينية (العنصرية) من أبرز مظاهر الدولة الايطالية الحديثة وكانت أهم الأسباب التي دعت الأمة إلى مغامراتها الاستعمارية فأدت هذه المغامرات بدورها الى تأصيل الروح القومية العنصرية واستفحال أمرها حتى شهدت ايطاليا في القرن العشرين من الحماس القومي المتطرف ما لا يقل عما شهدته أبان القرب التاسع عشر وقد تجلى ذلك الحماس خلال الحرب مع الدولة العثمانية واحتلال طرابلس (ليبيا) ثم خروج ايطاليا عن الحلف الثلاثي عام ١٩١٥م وانضمامها إلى جانب بريطانيا وفرنسا وهجومها عندئذ على النمسا التي كانت لاتزال تحتل ترنت وتريست وعلى أثر ذلك استرجعت هاتين المدينتين ووسعت حدودها إلى أكثر من ذلك.

٥-بروسيا زعيمة الاتحاد الألماني

شهدت الولايات الألمانية عمليتي توحيد: **الأولى** عندما قام نابليون باخترال مئة ولاية من عدد الولايات الألمانية الذي كان يربو على الثلاثمائة ولاية **والثانية** عندما قرر مؤتمر فيينا تقليص الولايات الألمانية إلى تسع وثلاثين ولاية وكان الاتحاد الكمركي (زولفراين)^(١) الذي عقد في عام ١٨٣٤م بزعامة بروسيا بين معظم

(١) - زولفراين هو نظام للاتحاد الكمركي الغيت بموجبه المناطق الكمركية بين الولايات الألمانية المنظمة إليه وجعلت منطقة كمركية واحدة.

الدويلات الألمانية حافزاً لإنشاء اتحاد سياسي موثق الحلقات، أما إخفاق مجلس فرانكفورت عام (١٨٤٩م) فكان بسبب نزعته الحرة ولم يكن العهد الرجعي الذي أعقبه يقل شعوراً قومياً أو ميلاً إلى الاتحاد ولقد اتضحت بمرور الزمن ضرورة استبدال الاتحاد المفكك القديم بآخر أشد منه إحكاماً غير أن السبيل لذلك لم يكن يخلو من عقبات جسام وفي مقدمتها تنافس الزعامة بين بروسيا فكان لا بد من رجحان الواحدة بين هاتين الدولتين على الأخرى في تحقيق الاتحاد المنتظر وكانت الأرجحية إلى جانب بروسيا لأنها (خلافاً للنمسا) لم تكن متألّفة من شعوب مختلفة بل كانت متألّفة من شعب جرمانى متجانس بالإضافة إلى قوتها وأهميتها الدولية.

زعماء الاتحاد الألماني:

الملك وليم الأول (١٨٦١م-١٨٨٨م):

لقد تهيأ لبروسيا رجلان كانا في طليعة العاملين على تعاظمها وإنشاء الاتحاد المنشود وهما الملك وليم الأول ووزيره الشهير بسمارك، تسلم وليم الأول العرش البروسي عند وفاة أخيه فريدريك الرابع وكان يمتاز بالجد والنشاط وحسن اختياره لمستشاريه وإيداعهم الثقة التامة كما انه كان شديد الاهتمام بالقوة العسكرية ولقد حاول منذ بداية حكمه أن يقوم بتوسيع الجيش وإعادة تنظيمه بمساعدة وزير الدفاع الفون رون ورئيس أركان الجيش الفون مولتكة (MOLTKE) ليجعل من الجيش وسيلة فعالة لتعاظم بروسيا ولكن البرلمان البروسي حاول رفض ميزانية الجيش لضخامتها ولخوفه من أن يؤدي الأمر إلى إرجاع الحكم الاستبدادي وإلغاء الدستور وسنرى فيما يلي كيف تمكن بسمارك من حل هذه المشكلة العويصة.

بسمارك (١٨١٥م-١٨٩٨م):

ولد بسمارك عام ١٨١٥م من عائلة بروسية إقطاعية نبيلة شديدة المحافظة على القديم وهو لم يعرف في حياته بالدرس والتتبع وإنما عرف باللهو



بسمارك

والاهتمام بمقاطعاته الزراعية والتعصب الشديد لبروسيا وكان من خلال اضطرابات عام ١٨٤٨م-١٨٤٩م في مقدمة دعاة الرجعية لا يؤمن بالشعب والديمقراطية وتتلخص آراؤه فيما يأتي: ان الحكم الملكي المطلق هو أحسن الأنظمة الحكومية وأنه لا مبرر لمطالبة الشعب بدستور وأن نزعة مجلس فرانكفورت سخيصة وأنه قدر للاتحاد الألماني أن يتحقق فان ذلك يجب أن يكون على يد ملك بروسيا يدعمه النبلاء وطبقة الموظفين المدنيين والعسكريين والكنيسة البروتستانتية أي أن ألمانيا يجب أن تصطبغ بصبغة بروسيا ثم عند إخفاق الحركة الحرة وإرجاع ندوة فرانكفورت إلى وضعها الأول أصبح بسمارك ممثلاً لملك بروسيا في هذه الندوة ١٨٥١م-١٨٥٩م وعمل مع زملائه الرجعيين على إخماد النزعة الحرة في مختلف أنحاء ألمانيا وهنا أيضا ترعرع في نفسه العداء للنمسا وأكتسب خبرة دبلوماسية واسعة وأستطاع بالتؤدة وبعد النظر أن يجعل بروسيا على قدم المساواة مثل النمسا في ذلك الاتحاد القديم ثم أرسل في عام ١٨٦٢م سفيراً لدى الحكومة الفرنسية حيث أتصل بالإمبراطور نابليون الثالث وعرف شيئاً لا يستهان به عن شخصية هذا الإمبراطور وميوله وفي نفس السنة دعى إلى برلين وأصبح رئيس الوزراء وظل يشغل هذا المنصب الخطير طيلة المدة ١٨٦٢م-١٨٩٠م استطاع خلالها توسيع رقعة بروسيا وتحقيق الاتحاد الألماني ووضع الأسس التي استندت إليها سياسة الدولة حتى عام ١٩١٤م.

تقوية الجيش:

وما أن تقلد بسمارك منصبه الجديد حتى عمل على تأييد سياسة الملك في توسيع الجيش البروسي وتنظيمه فحاول أولاً إقناع البرلمان بالموافقة على الميزانية لكنهم رفضوا فأصر بسمارك على موقفه فوجدوا أنفسهم تجاه وزير لا يثنيه شيء عن مراده فلقد امتنع بسمارك وخاطبهم بقوله: (إن ألمانيا لاتعني بالنزعة الحرة في بروسيا وإنما هي تعني بالقوة البروسية وأن مشكلاتنا الكبرى لايمكن أن تحل بإلقاء الخطب وأصوات الأكثرية- وهذا موطن ضعف عام ١٨٤٨م-١٨٤٩م وإنما تحل بالدم والحديد) ولما لم يتبدل موقف المجلس أهمله بسمارك وأخذ يجبي الضرائب دون

رضاه ولما ارتفعت الاحتجاجات على تصرفاته ضغط على حرية الصحافة واعتقل المعارضين.

٦- تحقيق الاتحاد الألماني

كان بسمارك يرى بأن لابد من التغلب على النمسا في حرب تقعدها عن عرقلة مساعي بروسيا في سبيل الاتحاد والزعامة الألمانية فمهد السبيل لذلك بأن عزل كلا من روسيا وفرنسا عن احتمال مساعدة النمسا اذا نشبت الحرب بينها وبين بروسيا فأستمال القيصر الاسكندر الثاني بمساعدته في إخماد الثورة في بولندا عام ١٨٦٤ ونوه للإمبراطور نابليون الثالث بأن فرنسا ستنال شيئاً من (التعويض) إذا ما التزمت جانب الحياد وكان هذا في الوقت الذي أخذت بروسيا تنظم جيشاً على قاعدة التجنيد الإلزامي العام وتستعد للحرب غير أن حرباً مع الدانمارك سبقت التصادم مع النمسا وساعدت بسمارك في تحقيق مسعاه.

الحرب مع الدانمارك ١٨٦٤م:

كانت منطقة شلزيك وهولشتاين السبب المباشر لنشوب هذه الحرب فلقد كان الألمان يؤلفون الأكثرية الساحقة في هاتين المنطقتين اللتين كانتا تابعتين لملك الدانمارك وأن لم يكونا جزءاً من الدولة الدانماركية فلما أعتزم الملك على ضمها إلى الدانمارك وجعلها جزءاً منها (رغم معارضة ندوة فرانكفورت) اشتد استياء الأكثرية الألمانية في شلزيك وهولشتاين تدخلت كل من بروسيا والنمسا في الأمر باسم الاتحاد الألماني والتزمتا موقفاً لا يقل تطرفاً عما ألزمته الدانمارك فبينما كانت بروسيا والنمسا تريدان ضم المنطقتين بكاملها إلى الاتحاد الألماني كانت الدانمارك لا تريد التخلي عن أي جزء منها، ولم تلبث أن نشبت الحرب بين الطرفين حتى غلبت الدانمارك على أمرها وأصبحت شلزيك وهولشتاين تحت نفوذ بروسيا والنمسا، وسرعان ما أصبحت هذه القضية كما كان يريد بسمارك مثار النزاع بين بروسيا والنمسا إذ اخذ بسمارك يعمل على ضم المنطقتين إلى بروسيا بينما أرادت أن تجعلها مستقلتين ضمن الاتحاد الألماني ولم يجد نفعاً ما اتفقتا عليه ظاهرياً من اقتصار نفوذ بروسيا على

شلزفيك ونفوذ النمسا على هولشتاين وأخيراً في حزيران عام ١٨٦٦م اقترح بسمارك تحرير الاتحاد الألماني وإخراج النمسا منه وفي نفس الوقت أستعد الجيش البروسي للحرب وعندئذ استطاعت النمسا أن تضم الدويلات الألمانية الصغرى إلى جانبها دفاعاً عن الاتحاد القديم.

الحرب مع النمسا والتقدم في سبيل الاتحاد:

تدعى الحرب التي نشبت بين بروسيا والنمسا بحرب الأسابيع السبعة نظراً لقصر المدة التي استطاع الجيش البروسي خلالها من إحراز النصر التام على النمسا (سبعة أسابيع فقط) فلقد كان الجيش البروسي يمتاز بكثرة العدد وجودة التنظيم والتسليح كما انه نال شيئاً من المساعدة بدخول جيش سردينيا إلى جانبه (كما ذكرنا آنفاً) ففضى في بادئ الأمر على مقاومة الدويلات الألمانية ثم بعد ذلك دحر الجيش النمساوي في معركة سادوا الحاسمة (Sadowa) في تموز عام ١٨٦٦م وعلى أثر ذلك عقد صلح بين الغالب والمغلوب وأصبحت بروسيا مطلقة اليد في الشؤون الألمانية. لقد كانت من أهم

النتائج التي ترتبت على اندحار النمسا في حرب السبعة أسابيع هي:

- ١- انحلال الاتحاد الألماني القديم الذي يرجع عهده إلى مؤتمر فيينا.
- ٢- انفصال النمسا عن ألمانيا وتخليها عن البندقية لاطاليا.
- ٣- توسيع رقعة مملكة بروسيا بضم شلزفيك وهولشتاين وهانوفر ومدينة فرانكفورت وبضع مناطق أخرى إليها حتى بلغ ما أضيف إلى بروسيا من السكان أربعة ملايين ونصف المليون فأصبحت بذلك تضم ثلثي سكان ألمانيا وتشغل ثلثي مساحتها تقريباً.
- ٤- تقرر تكوين اتحاد من الولايات الألمانية الشمالية بزعامة بروسيا وإدارة برلمان مؤلف من مجلسين أحدهما يمثل أمراء الدويلات المتحدة ويدعى بنسرات والثاني يمثل الشعب عن طريق التصويت العام للذكور ويدعى رايشستاغ.
- ٥- إدخال نظام التجنيد الإلزامي في مختلف دويلات الاتحاد.
- ٦- الاعتراف باستقلال الدويلات الألمانية الجنوبية وهي (بافاريا وورتمبرغ وبادن وهسه).

كما وافقت هذه الدول الجنوبية أن تكون جيوشها تحت قيادة ملك بروسيا عند نشوب الحرب بين بروسيا وأية دولة أخرى (على شرط أن تكون حرباً دفاعية) كما وافقت في الوقت نفسه على الانضمام الى الاتحاد الكمركي البروسي (الزولفرين)، وهكذا يتبين لنا أن سياسة بسمارك الحكيمة عملت على استمالة الأحرار إليه بتقريره مبدأ التصويت العام في انتخاب مجلس الرايخشتاغ مع العلم انه لم يدع لهذا المجلس سيطرة على أعمال الوزارة أو نفوذاً كبيراً في الأعمال التشريعية وأصبح بسمارك نفسه رئيس وزراء (مستشار) ذلك الاتحاد وصاحب السلطة الأولى فيه.

الحرب مع فرنسا وإنشاء الإمبراطورية الألمانية (١٨٧٠-١٨٧١م)

أخذ بسمارك يعمل خلال المدة ١٨٦٧-١٨٧٠ بكل حكمة ودهاء على استمالة دويلات جنوبي ألمانيا للانضمام إلى الاتحاد الشمالي فالدويلات الجنوبية لم تكن تترتاح لزعامة بروسيا إلا أنها كانت في نفس الوقت تخشى أطماع نابليون الثالث الذي أخذ يطالب بشيء من (التعويض) بعد حرب الأسابيع السبعة، فتربص بسمارك الفرصة لاستغلال ارتياب الدويلات الجنوبية من نوايا نابليون وأتيحت له الفرصة عندما أغرى أحد أقارب ملك بروسيا في قبول العرش الاسباني الذي كان شاغراً حينذاك وقد أثار هذا الحادث حفيظة فرنسا فتدخل نابليون في الأمر عن طريق المفاوضات وكادت المشكلة تنتهي عندما عدل المرشح البروسي عن قبول التاج وكادت الفرصة تفلت من يد بسمارك.

برقية امز:

غير أن هياج الرأي العام الفرنسي اضطر نابليون أن يطالب من بروسيا وعداً بعدم قبول أي فرد من أفراد عائلة هوهنزولرن العرش الاسباني في أي وقت كان فلما عرض السفير الفرنسي هذا الطلب على ملك بروسيا الذي كان يرتاح في مدينة أمز رفض الملك ذلك بلهجة حازمة وأرسل إلى بسمارك برقية (تلغرافاً) يخبره بالأمر فأستغل بسمارك الخبر ونشر مضمونه محوراً بعض الشيء بحيث أوهم الشعب

الفرنسي بأن سفيره قد أهين نوعاً ما في تلك المقابلة الملكية فأشدد استياء الفرنسيين وحماسهم فكانت الشرارة التي أشعلت الحرب وفي تموز ١٨٧٠م أعلنت فرنسا الحرب على بروسيا فظهر لدويلات ألمانيا الجنوبية بأن فرنسا هي المعتدية وهذا ما كان يرمي إليه بسمارك فانضمت جيوشها إلى الجيش البروسي، وكفي بهذا الصدد أن نذكر أن الجيش الألماني كان يفوق الجيش الفرنسي في العدد والتنظيم والعتاد فكان النصر حليفه في مختلف المواقع الحاسمة وتمكن في موقعة سيدان في أيلول عام ١٨٧٠م من أسر الجيش الذي كان يقوده الإمبراطور نابليون الثالث مع أسر الإمبراطور نفسه وفي الوقت الذي طوقت الجيوش الألمانية باريس حدث ما كان يصبو إليه بسمارك وذلك أن الدويلات الجنوبية الأربع طلبت من تلقاء نفسها الانضمام إلى الاتحاد الشمالي فكان لها ما أرادت وأستبدل عندئذ اسم (اتحاد ألمانيا الشمالي) باسم (الإمبراطورية الألمانية) وفي ١٨ كانون الثاني عام ١٨٧١م نودي بملك بروسيا وليم الأول في قاعة المرايا في قصر فرساي إمبراطوراً للدولة الألمانية الاتحادية وأخيراً عقدت معاهدة للصلح بين فرنسا وألمانيا (معاهدة فرانكفورت في مايس ١٨٧١م) حصلت الإمبراطورية الألمانية بموجبها من فرنسا على الألزاس واللورين وعلى غرامة حربية كبيرة حوالي (٢٥٠ مليون دولار).

القومية في النمسا والمجر

نشوء الملكية الثنائية:

مر بنا بداية هذا الفصل ذكر الثورة التي قام بها المجرىون خلال عام (١٨٤٨م- ١٨٤٩م) للتخلص من الحكم النمساوي وعلما كيف أخفقت تلك الثورة الدامية في تحقيق الاستقلال المنشود غير أن القوة التي استطاعت إخضاع المجرىين لم تستطع القضاء على نزعتهم الاستقلالية فاستمروا يطالبون بالحكم الذاتي ولكن بطرق سلمية حيث أدركوا بأن وسائل العنف لا تجدهم نفعاً وكان زعيمهم في هذا الاتجاه السلمي فرنسيس دياك ذلك المجرى الداهية الذي كان له الأثر البالغ في نفوس مواطنيه ما حمله على إتباع رأيه في العدول عن الثورة وقت اندحار النمسا على يد بروسيا عام ١٨٦٦م وعلى أثر ذلك كافأهم الإمبراطور جوزيف بإقرار (وفاق) عام ١٨٦٧م الذي أصبحت المجر بموجبه

مملكة مستقلة لها دستورها وبرلمانها ووزاراتها وإدارة كافة شؤونها الداخلية أما ملكها فهو إمبراطور النمسا نفسه، فبموجب (وفاق) عام ١٨٦٧ م نشأ ما يدعى بالملكية الثنائية في النمسا والمجر هاتين المملكتين اللتين بقيتا تابعتين لعاهل واحد ممثلين في مجلس وزراء خاص يشرف على شؤونها الخارجية والحربية وبعض شؤونها المالية وكان هؤلاء الوزراء مسئولين تجاه مجلس نواب هو في الحقيقة عبارة عن لجننتين تتألف كل منهما من ستين عضواً واحدة تمثل المجر والأخرى تمثل النمسا وهكذا أخذ المجرىون يعتبرون أنفسهم على قدم المساواة مع النمساويين ولقد أصبح (وفاق) عام ١٨٦٧ م دستور الملكية الثنائية وظل معمولاً به حتى عام ١٩١٨ م وكان طول تلك المدة ناجحاً على وجه الإجمال نجاحاً كبيراً.

مشكلات الملكية الثنائية:

على أن العلاقات بين الطرفين لم تكن تخلو من مشكلات أثارت الجدل والمشاحنات فالمعاهدات التي عقدت بينهما حول قضايا التجارة والضرائب والسكك الحديد كانت تتجدد كل عشر سنوات وكانت فرصة تجدها مثار المشاحنات بين الطرفين يضاف الى ذلك اعتقاد النمساويين بأن الإمبراطور تساهل مع المجر في جعل حصتها من مصاريف الدولة المشتركة ثلاثين بالمائة ثم كان هناك ما يدعى بحزب الاستقلال المجري برئاسة فرنسيس كوشوت (بن لويس كوشوت زعيم ثورة عام ١٨٤٨ م) ذلك الحزب الذي كان يرمي إلى تقوية الاستقلال المجري في الشؤون المالية والعسكرية فقد طالب كوشوت بإنشاء مصرفين وطنيين أحدهما خاص بالمجر والآخر خاص بالنمسا بدلاً من المصرف (النمساوي-المجري) الذي كان مقره في فيينا كما طالب بأن تكون المجرية اللغة الرسمية في الجيش كافة أن أمثال هذه الاختلافات هي التي توضح لنا أسباب الثورة التي قامت في المجر عام ١٩١٨ م والتي أدت إلى إنشاء الدولة المجرية الحديثة، كما أن الدولة المزدوجة كانت تضم ثمان قوميات مختلفة وكانت السيطرة (بموجب وفاق عام ١٨٦٧ م) للمجريين البالغ عددهم عشرة ملايين نسمة في المجر والجرمان عددهم زهاء اثني عشر مليوناً في النمسا أما القوميات الست الباقية فكانت تابعة لها وبسبب العنت الشديد والاضطهاد الذي لاقته تلك القوميات التابعة تجزأت الدولة المزدوجة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى فنشأت على أنقاضها دول جديدة في أوروبا.

الباب الرابع

الفصل الأول

الاستعمار الحديث في الشرق الأدنى

١- مقدمة

الشرق الأدنى:

اختلفت الآراء في تسمية المنطقة الجغرافية التي يطلق عليها حالياً منطقة الشرق الأدنى أو منطقة الشرق الأوسط وهذا التعبيران الجغرافيان يتبعان التوزيع الجغرافي لمنطقة غرب آسيا وشرق البحر المتوسط وكان الكتاب الغربيون هم أول من أستعمل هذه التعابير وقد عنوا بتعبير (الشرق الأدنى) ذلك الاصطلاح الذي وضعه الفرنسيون عن منطقة شرق البحر المتوسط (أي الإمبراطورية العثمانية وممتلكاتها في كردستان والوطن العربي وشبه جزيرة البلقان ودويلات الدانوب وجزيرتا قبرص وكريت) وقد أستعمل المؤرخون الفرنسيون اصطلاح تمدن الشرق الأدنى أثناء كتاباتهم عن الإمبراطورية العثمانية وعنوا بمسألة (الشرق الأدنى) مسألة الدولة العثمانية إن المسألة الشرقية التي كانت مسرحاً للمنازعات بين روسيا القيصرية وفرنسا من جهة وبين وزارة الخارجية البريطانية من جهة أخرى والتي تتعلق بصورة مباشرة باتجاه التوازن الدولي في القارة الأوروبية بصورة عامة، وقد اهتم المؤرخون الأوروبيون بصورة عامة طوال القرن التاسع عشر بدراسة منطقة الشرق الأدنى من حيث العلاقات الخارجية لبلادهم من جهة ومن حيث المصالح الاقتصادية من جهة ثانية فأهتم المؤرخون الأوروبيون بقضايا من شأنها إظهار الإمبراطورية العثمانية بمظهر (الرجل المريض) مثل الحركات الارمنية واليونانية وادعوا أن الوازع الإنساني هو الذي حفزهم على الاهتمام بالحركات الاستقلالية وكان في الغالب تحت تأثير موجه الدعاية السياسية لكسب رضى الرأي العام كما إنهم أكدوا على الأهمية الاقتصادية لبلدان الشرق الأدنى مثل وقوع المنطقة على طرق التجارة العالمية وإمكانية استغلال مرافقها الطبيعية لإغراض الشركات والمؤسسات الأوروبية وأخذوا يفكرون منذ بداية القرن التاسع عشر في مشاريع ربط منطقة الشرق الأدنى

بممتلكاتهم في الهند عن طريق الملاحة النهرية أو طرق السكك الحديدية والقنوات، وهكذا فإن الكتابات الأوربية عن منطقة الشرق الأدنى في القرن التاسع عشر تتصف بميزة المصالح الاستعمارية السياسية من جهة، وقضايا الاحتكار الاقتصادي من جهة ثانية، وقد تناسى أولئك المؤرخون مع الأسف الشعوب التي كانت تقطن المنطقة وأحوالها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وأنظمتها السياسية البالية ولم ينحصر ذلك بالمؤرخين والكتاب فحسب، بل تعداه إلى التقارير الرسمية التي كتبها وكلاء سياسيون في المنطقة نفسها، فالتقارير التي كتبها القنصل البريطاني العام في بغداد والوكيل البريطاني في مسقط والسفير البريطاني في طهران، كانت خالية من الإشارة إلى مستوى معيشة السكان وتقدمهم الثقافي والصحي، ولم تكن المناطق التي سيطر عليها البريطانيون في الشرق الأدنى مباشرة أحسن حظاً من تلك التي كانت تحت الإدارة العثمانية المباشرة.

الشرق الأوسط:

أما تعبير (الشرق الأوسط) فهو أكثر حداثة وقد استعمله العسكريون على الخصوص بعد الحرب العالمية الأولى وقد ورد تعبير الشرق الأوسط لأول مرة في تقارير الكولونيل هنل القنصل البريطاني في مسقط خلال عصر محمد علي وسعيد بن سلطان، وعنى بالتعبير منطقة الخليج، وقد زاد استعمال هذا الاصطلاح بعد مؤتمر الصلح في باريس وخاصة بعد أن استعمل على نطاق واسع من قبل المعهد الملكي للشؤون الدولية (تحت رئاسة البروفسور توينبي) في لندن، الذي كان أول مؤسسة غربية اهتمت بالكتابة عن الشرق الأوسط ضمن بحوثها عن الشؤون الدولية بصورة عامة ويعني بمنطقة الشرق الأوسط التي شملها تعبير الشرق الأدنى (الإمبراطورية العثمانية وممتلكاتها بما فيها كوردستان) بإضافة كل من إيران وأفغانستان وشمال أفريقيا العربية وقد أضافت معاهد الولايات المتحدة التي اهتمت بالمنطقة بعد الحرب العالمية الثانية دولاً أخرى مثل: الهند والباكستان، على أساس اجتماعي وليس على أساس سياسي. وإذا نظرنا إلى خريطة الشرق الأوسط بالنسبة إلى معهد الشرق الأوسط في واشنطن نجد أنها تتعدى المناطق التي ذكرناها أعلاه فتشمل سيلان والباكستان ووسط آسيا السوفيتية أي العالم الإسلامي بأسره اذن فتسمية (الشرق الأدنى)

و(الشرق الأوسط) هي تعبيرات تقريبية وليست مطلقة كمثل تعبير(وسط آسيا) فقسم من الاختصاصيين يضم أفغانستان إليها وقسم يضم كشمير وقسم يؤكد أن جمهوريات الاتحاد السوفيتي الإسلامية هي جزء من منطقة آسيا الوسطى.

٢-الدولة العثمانية وعلاقتها بالدول الأوروبية

تعتبر سنة ١٤٥٣م نقطة تحول مهمة في العلاقات بين الشرق والغرب لأن سقوط القسطنطينية في تلك السنة بأيدي العثمانيين فتح بوابة جنوب غرب أوروبا بوجه القوات العثمانية العسكرية، التي وصلت في زحفها في بداية القرن السادس عشر إلى أسوار فيينا وحدود بولونيا، وكان الأتراك كقومية قد هاجروا من مواطنهم الأصلية في وسط آسيا وغرب الصين منذ بداية القرن الحادي عشر الميلادي بعد اكتساحهم وسط آسيا وإيران واستفادوا من ضعف الدولة العباسية، فانحدروا غرباً واحتلوا العراق وكوردستان وآسيا الصغرى وكان السلاجقة الأتراك عاملاً مهماً في حروب الفرنجة(الحروب الصليبية) وقد اعتبر المؤرخون الأوربيون التهديد العثماني للقارة الأوربية امتداداً لحروب الفرنجة(الحروب الصليبية) واعتبروا احتلال القسطنطينية نجاحاً للخطة العسكرية الإسلامية السابقة.

نتائج فتح القسطنطينية:

وكان من نتائج فتح القسطنطينية:

١- زوال الإمبراطورية البيزنطية(الإمبراطورية الرومانية الشرقية) التي كانت في تزاخم شديد مع الإمبراطورية الغربية والبابوية وكان هذا التزاخم يرجع إلى اختلاف مذهبي وفكري بين الكنيستين الشرقية والغربية.

٢- وقوع طرق التجارة المهمة عبر العراق والخليج تحت السيطرة العثمانية.

٣- بدأ مايعرف بالمسألة الشرقية فأن احتلال العثمانيين للقسطنطينية ساعدهم على الاستيلاء على حوض نهر الدانوب وأصبح هم الدول الأوربية الشاغل إتباع كل الوسائل السلمية والدبلوماسية والعسكرية وتكوين الأحلاف لإرجاع القوات العثمانية إلى آسيا الصغرى. ٤- السيطرة العثمانية على البحر المتوسط واستيلائهم

على قواعد بحرية في كريت وقبرص، مما اعتبر خطراً مباشراً لاحتكار الدويلات والمدن الإيطالية لتجارة المنطقة.

المسألة الشرقية:

بدأ توقف العثمانيين عن التوسع حين عقدوا مع النمسا معاهدة رتفاتورك في سنة ١٦٠٦م ثم انكشف ضعفهم أمام روسيا بعد عقد معاهدة كارلوفت في سنة ١٦٩٩م (على أثر الحرب التي شنتها العصبة المقدسة ضد الدولة العثمانية) ومنذ ذلك العهد أخذت الدول المجاورة تتوسع على حساب الدولة العثمانية وتتنافس على تقسيم الإمبراطورية إلا أن ممتلكات العثمانيين أثارت منافسة شديدة بين الدول الأوروبية الكبرى ولا سيما روسيا وفرنسا وبريطانيا، لأنها لم تتفق على مشروع الاقتسام فأخذ بعضها يقاوم البعض الآخر ومن هذه المنافسة بين الدول الأوروبية ظهرت (المسألة الشرقية) التي يمكن تعريفها (بأنها المشكلة التي نجمت عن ضعف الدولة العثمانية والمنافسة التي حدثت بين الدول الأوروبية لاقتسام أملاكها) ويتبين من هذا التعريف إن المسألة لم تكن (شرقية) من حيث تعقدها وإنما كانت (مسألة غربية) لأنها كانت مشكلة المطامع الأوروبية في الإمبراطورية العثمانية.

الدولة العثمانية والنمسا:

ترجع علاقات النمسا مع الدولة العثمانية إلى القرن الخامس عشر منذ بدأ الجيش العثماني يتوغل في الغرب حتى وصل أسوار فيينا وقد بقيت المجر تحت حكم العثمانيين زهاء القرن والنصف ولكنهم انسحبوا منها تماماً بموجب معاهدة كارلوفت التي أشرنا إليها. أن التوازن الدولي في شرقي أوربا وجنوبها الشرقي كان يعتمد طيلة القرنين السابع والثامن عشر على دول ثلاث هي الدولة العثمانية والنمسا وروسيا وكانت الأهداف النمساوية ترمي إلى استرجاع المقاطعات التي كانت تابعة لها في أوربا الوسطى والبلقان والقضاء على أي منافس يملك قوة بحرية في البحر المتوسط.

الدولة العثمانية وروسيا:

أما روسيا فكانت تهدف إلى جعل البحر الأسود بحيرة روسية وتنظر إلى إمكانية

الاستيلاء على مناطق (سوقية) مهمة في الإمبراطورية العثمانية وعلى الأخص المضائق المنفذ الهام الى مياه البحر المتوسط الدافئة.

معاهدة كوجك كينارجي:

وتعتبر معاهدة كوجك كينارجي التي عقدت بين روسيا والسلطان العثماني سنة ١٧٧٤م تحول مهمة في الصراع العسكري الذي كان جارياً بين بطرسبرك واسطنبول لأنها أول معاهدة حصلت بموجبها روسيا على امتيازات مهمة في الدولة العثمانية ظلت آثارها إلى أيام انهيار الدولتين في الحرب العالمية الأولى وفيما يلي أهم محتويات المعاهدة:

- ١- أخذت روسيا مدينة آزوف وما حولها من البقاع فسيطرت بذلك على الأقسام الشمالية من ساحل البحر الأسود.
- ٢- منحت الدولة العثمانية التتر في شبه جزيرة القرم استقلالاً ذاتياً على أن يكون السلطان خليفة للمسلمين فيها بصفته المرجع الديني الأعلى للمسلمين كافة.
- ٣- أصبح لروسيا حق التمثيل في الدولة العثمانية بسفارة في اسطنبول وفي إرسال القناصل إلى حيث تشاء من البلاد العثمانية لغايات تجارية.
- ٤- أصبح لروسيا حق حماية الرعايا الأرثوذكس في الدولة العثمانية.
- ٥- أعيدت الولايات الدانوبية إلى السلطان على أن يدخل السلطان الإصلاحات الضرورية لإدارتها.

الدولة العثمانية وفرنسا:

وقفت فرنسا موقفاً ودياً من الإمبراطورية العثمانية في ادوار الصراع الأولى مع روسيا والنمسا، ولم يتغير هذا الموقف حتى أيام نابليون الذي حطم الصداقة الفرنسية-العثمانية باحتلال مصر في سنة ١٧٩٨م، ومن المعروف ان معاهدة التحالف والصداقة التي عقدت بين السلطان سليمان القانوني وفرنسا سنة ١٥٣٥م وضعت الحجر الأساس للامتيازات الفرنسية في الشرق الأدنى، وتضمنت معاهدة ١٥٣٥م تلك تسهيل الملاحة للسفن الفرنسية ومنح الحرية الدينية التامة للفرنسيين في البلاد العثمانية وعدم محاكمتهم في المحاكم العثمانية.

التنافس الاستعماري في الشرق الأدنى في القرن التاسع عشر:

لقد امتازت منطقة الشرق الأدنى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأهميتها

للتزاحم العسكري والاقتصادي بين الدول الأوروبية الاستعمارية وذلك لتقدم الصناعة في القارة الأوروبية من جهة، وازدياد عوامل الاستعمار الحديث ووضوحها في هذه الفترة من جهة أخرى، وقد امتازت منطقة الخليج بحدة المنافسات الأوروبية وأصبح النفوذ البريطاني في المنطقة عرضة لتنافس شديد من الدول الأوروبية الأخرى، ونستطيع أن نتبين ذلك بإلقاء نظرة عامة على الأحوال السياسية في كل من الدولة العثمانية وإيران.

١- الدولة العثمانية

بالرغم من حركة الإصلاحات التي شجعها السلطان محمود الثاني في الإمبراطورية العثمانية بتأثير من روسيا والدول الغربية، فإن الوضع الداخلي في الدولة العثمانية وممتلكاتها لم يتحسن كثيراً وبقي نظام الحكم فيها بعيداً عن التنظيم الدستوري الصحيح وكانت بوادر الانشقاق قد ظهرت في الإمبراطورية العثمانية قبل ذلك وقد اعتبر ظهور محمد علي واستقلاله في مصر وتوسعه في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وتهديده العسكري المباشر لاسطنبول نفسها، أهم عامل في اضمحلال الإمبراطورية العثمانية عسكرياً، أما بلاد العرب بما في ذلك نجد وعسير واليمن فقد كانت متمتعة باستقلال عن اسطنبول ولا علاقة لهما بها، إلا فيما يتعلق بدفع الضرائب، وأما المناطق الكردية فكانت خاضعة للإمارات الكردية، كما حاول والي العراق القوي مدحت باشا (١٨٦٩م-١٨٧٢م) إعادة قوة الإمبراطورية في شرق الجزيرة والساحل الغربي من الخليج وقد قام بحملة عسكرية لغزو الاحساء والقطيف ونجد، ولكن عزله عن ولاية بغداد قد اضعف جهود الدولة العثمانية في القضاء على الحركات المعارضة في شبه جزيرة العرب، كما اضعف مركزها عموماً في جنوب العراق والخليج وقد حاول السلطان عبد الحميد وقف التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية العراقية عن طريق

ضرب المشاريع البريطانية الاقتصادية، وقد كان عدواً لدوداً لشركة لنج التجارية التي احتكرت بواخرها التجارة العراقية على نهر دجلة، كما قام في الاستانة نفسها بإهمال السفير البريطاني والتقرب قدر الإمكان من روسيا كما كان ينازع موقف بريطانيا صراحة في الكويت والبحرين وكان يعتقد أن جميع الساحل الغربي من الخليج حتى حدود مسقط يقع ضمن الحماية العثمانية، وقد ازداد الشقاق بين السلطان عبد الحميد والسفراء البريطانيين في اسطنبول مثل لايارد ووايت اثر الاحتلال البريطاني للأراضي المصرية في سنة ١٨٨٢م وقد أجاب السلطان العثماني على الاعتداء البريطاني بتسليح منطقة شط العرب ومنع السفن البريطانية الحربية من الاقتراب من المياه العثمانية الإقليمية في الخليج، كما قام بعرقلة أعمال شركة لنج في العراق. إن احتلال بريطانيا لمصر أعظم ضربة وجهت إلى السلطان عبد الحميد في السياسة الخارجية، وقد ظل السلطان عبد الحميد حتى وفاته حاقداً على بريطانيا، ولم يعترف بحكمها في مصر، وفي ١٩٠١م عندما حاولت ألمانيا بتشجيع من السلطان عبد الحميد مد سكة حديد برلين-بغداد إلى الكويت احتجت بريطانيا على قبول السيادة العثمانية على الكويت، ولكنها سرعان ما عادت فاعترفت بالحقوق السلطانية على الكويت.

٢- إيران:

أما إيران فقد كانت في هذه الفترة في بداية عهد الضعف، لأنها خسرت أفغانستان وقسماً من الأراضي التي كانت تسيطر عليها في آسيا الوسطى التي ضمتها روسيا. كما أن البحرية الإيرانية ضعفت في الخليج بعد وفاة نادر شاه وكانت كل محاولة تقوم بها إيران خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر للتأثير على أفغانستان أو الضغط العسكري على حدود الهند الشمالية الغربية تقابله بريطانيا بهجوم بحري على ساحل إيران الجنوبي، فعندما قامت إيران سنة ١٨٢١م بالهجوم على أفغانستان واحتلت مدينة هراة عاصمتها يومئذ قامت البحرية البريطانية باحتلال موانئ الخليج الشرقية مثل بوشهر وبندر عباس، أما شؤون إيران الداخلية فقد انحطت تدريجياً بسبب الحروب المتواصلة بينها وبين الدولة العثمانية والتي انتهت بعد توسط روسيا وبريطانيا بعقد معاهدة ارضروم الثانية سنة ١٨٤٧م هذه المعاهدة التي وضعت الحدود بينهما بصورة

نهائية وفي السنة التالية تولى العرش الإيراني الشاه (ناصر الدين) الذي استمر يحكم إيران قرابة نصف قرن حتى مصرعه سنة ١٨٩٦م، لقد ساءت العلاقات بين إيران وبريطانيا في زمن حكم هذا الشاه لأن الحرب البريطانية-الفارسية لسنة (١٨٥٥م-١٨٥٦م) قضت نهائياً على مقدرة إيران العسكرية للدفاع عن نفسها كما قضت على آمالها باسترجاع حكمها على أفغانستان وكانت نتيجة تلك الحرب أن ضعف نفوذ حكومة طهران على الأقسام الجنوبية للمملكة، التي أصبحت تعتبر منطقة نفوذ بريطاني وقد امتازت إيران في عهد هذا الشاه أيضاً بانهييار قاس في نظامها الاقتصادي وشؤونها الإدارية، وقد تقاسم أخوانه الأمراء من عائلة آل قاجار جميع المقاطعات الإيرانية وكانت حصة الأسد قد أعطيت إلى أخيه الأكبر ظل السلطان الذي كان حاكماً على جميع المقاطعات الجنوبية الغربية وفي عهد هذا الأمير تغلغل البريطانيون في حوض نهر الدجيل وحصلت شركة لنج التجارية على نفس الامتيازات التي كانت قد حصلت عليها في دجلة في العراق ولقد استهدفت بريطانيا استغلال نهر الدجيل للملاحة وحاولت إقناع الشاه بمنح الشركات البريطانية امتيازات خاصة بمد سكة حديد على طول الساحل الشرقي للخليج وقد تردد الشاه في قبول العروض البريطانية، وذلك لان روسيا القيصرية كانت مستعدة لان تقدم نفس الطلبات في الشمال وقد تبلورت في إيران حركة ضد الاستغلال الاقتصادي الأجنبي وقد وصلت هذه الحركة أوجها خلال الثورة التي قامت بها الشعوب الإيرانية ضد احتكار بريطانيا لتجارة التبوغ في سنة ١٨٩٢م وقد طالبت شعوب إيران بإلغاء امتياز شركة رويتر في هذا الخصوص وعندما تلقى الشاه في تلبية مطالب الشعب ثار وأيد في ذلك الروس الذين قاوموا المشروع الاقتصادي البريطاني المذكور، وقد اضطر الشاه نتيجة للضغط الشعبي إلى إلغاء امتياز شركة التبوغ ووافق أن يدفع للشركة تعويضاً مقداره نصف مليون باون، وكان عليه أن يستقرض هذا المبلغ أما من البنوك البريطانية أو الروسية نتيجة الاستغلال الذي كان قد عرضه عليه أمراء العائلة المالكة وخاصة ظل السلطان ونائب السلطة وكان الأول حليفاً للسياسة البريطانية بصورة علنية وكان يعتقد بأحقية في العرش وبإمكانية بريطانيا مساعدته للحصول على آماله السياسية وكان الثاني قائداً للجيش يميل إلى السياسة الروسية، وكان

ذلك العامل الأول في إضعاف حكم آل قاجار، أما العامل الثاني في إضعاف حكم آل قاجار، فكان ظهور حركة جمال الدين الأفغاني الإصلاحية، التي دعا فيها إلى استقلال إيران في السياسة الخارجية وتحسين أحوالها الاقتصادية والإدارية في العلاقات الداخلية وأبعاد الاقتصاد الإيراني عن الاحتكار الذي تفرضه الشركات الأجنبية في المرافق العامة، وخاصة في المواصلات، ونتيجة للرحلات التي قام بها جمال الدين الأفغاني إلى الهند ومصر وبريطانيا وروسيا فأنها ساعدته على تفهم التقدم العلمي والصناعي والفكري الذي وصلته الحضارة الأوروبية، وقد أعجب بالأنظمة الدستورية في أوروبا الغربية وأعجب بالمجالس التمثيلية، وقد ازدادت مطالب شعوب إيران الدستورية بعد اغتيال الشاه ناصر الدين في سنة ١٨٩٦م بيد أحد تلامذة جمال الدين المدعو ميرزا مهدي، فان عهد مظفر الدين الذي خلفه يمتاز بعنف الحركة الدستورية من جهة وازدياد حدة الصراع بين بريطانيا وروسيا من جهة أخرى، وقد ظلت روسيا القيصرية إلى سنة ١٩٠٧م صاحبة الكلمة العليا في إيران وقد رفضت تقسيم المملكة بينها وبين بريطانيا كما رفضت الاعتراف بمنطقة الخليج وخاصة الساحل الشرقي منطقة نفوذ بريطانيا وقد زاد النفوذ الروسي في طهران نتيجة للقروض التي قدمتها روسيا للميزانية الإيرانية وتقوى مركزها أيضاً لانشغال بريطانيا في حرب البوير في جنوب أفريقيا في الفترة ما بين (١٩٠٠م-١٩٠٢م) وكان بإمكان روسيا في هذه الفترة إخضاع جميع إيران عسكرياً لو أرادت ذلك خاصة بعد النجاح المحسوس الذي نالته الدبلوماسية الفرنسية في مسقط، إذ وقع فيصل بن تركي على معاهدة صداقة مع فرنسا بدون اللجوء إلى استشارة الحكومة البريطانية في الهند حسب الأصول المرعية ولكن انتهاء حروب جنوب أفريقيا لصالح البريطانيين واندحار القوات الروسية البرية والبحرية أمام اليابان في سنة ١٩٠٥م قد أدى إلى الاتفاق البريطاني-الروسي حول تقسيم إيران في سنة ١٩٠٧م وقد وقعت المقاطعات الإيرانية الجنوبية بأيدي بريطانيا، كما وضعت مقاطعات شمال إيران تحت النفوذ الروسي وبقي الشاه ملكاً على طهران فقط ومنذ ذلك التاريخ حتى الحرب العالمية الأولى تعاونت روسيا وبريطانيا في الشرق الأوسط ضد النفوذ الألماني في الإمبراطورية العثمانية.

الفصل الثاني

١- الحركة الاستقلالية في البلقان

استقلال اليونان:

وكانت بلاد اليونان من أهم الأقطار البلقانية التي سرت إليها الفكرة القومية نظراً لما للإغريق، تاريخ مجيد ومركز ممتاز في الدولة العثمانية، فقد ظهرت فيها حركة إحياء للآداب، ونشاط في التجارة ساعدت على تحقيق آمالها الوطنية، إلا أن الحركة الاستقلالية في اليونان لم تبدأ بصورة فعالة، إلا بعد الحرب النابليونية وقد ظهرت واضحة في ثورة سنة ١٨٢١م وقد أوقد نار هذه الثورة جمعيات سرية أشهرها فيلكة هيتريا التي تأسست في سنة ١٨١٤م والتي ترأسها الضابط أسكندر ابسلانتي وقد بدأ فعلاً بالزحف على المقاطعات الدانوبية وكان يأمل مساعدة القيصر الروسي، ولكن الأخير كان يتبع المدرسة الرجعية الأوربية بزعامة مترنيخ وهكذا فشلت ثورة ابسلانتي الاستقلالية بفضل تعاون القوة الرجعية في روسيا والنمسا، وقضى بطل الثورة ببقية حياته في أحد سجون النمسا، ولكن اليونان عادت إلى التمرد على الحكم العثماني فبدأت ثورة المورة الشهيرة (١٨٢٢م-١٨٢٧م) التي شملت جميع أجزاء اليونان وجزر بحر ايجه والتي فشل السلطان في أول الأمر في قمعها، لذلك طلب من محمد علي والي مصر ان ينقذه في إخماد الثورة فأرسل محمد علي في سنة ١٨٢٤م أسطولاً بقيادة ابنه ابراهيم باشا فاحتل جزيرة كريت وأستعملها قاعدة بحرية ثم أنزل جنوده في المورة سنة ١٨٢٥م وشرع يستولي على مواقع البلاد الحصينة، وأوشكت الثورة أن تخمد لولا أن دخلت الحركة في طور هو طور التدخل الأوربي.

التدخل الأوربي:

لقد وقفت الدول الأوربية هذه المرة موقفاً مسانداً من الحركة الاستقلالية في البلقان لسببين.

١- عامل التنافس التوسعي بين هذه الدول وأطماعها في البلقان.

٢- الموقف الودي الذي اتخذه الرأي العام في بريطانيا وفرنسا وشجبه للسياسة العثمانية.



وكان الشاعر الانكليزي اللورد بيرون في مقدمة المتطوعين الذين ذهبوا إلى اليونان والذين قتلوا في ساحات الحرب دفاعاً عن حرية الشعب اليوناني، وقد اتفقت روسيا وبريطانيا وفرنسا في سنة ١٨٢٧م على أن تستقل اليونان بإرادتها عن السلطان ضماناً للمصالح الأوروبية وقررت عقد الهدنة وإيقاف القتال بين السلطان واليونان ولما رفض السلطان هذا العرض سارعت روسيا وفرنسا وبريطانيا إلى

إرسال أساطيلها إلى بحر ايجه وفي معركة نافارينو (Navarino) الشهيرة تحطمت قطعات الأسطول المصري واضطر ابراهيم باشا الى الانسحاب من اليونان كما اضطر والده الى عقد الصلح مع الدول الاوربية بالرغم من خيبة الأمل التي لاقاها من حليفته فرنسا.

الحرب بين روسيا والدولة العثمانية:

كان العداء بين روسيا والدولة العثمانية في هذه الاثناء قد بلغ اقصاه، فقامت الحرب بينهما سنة ١٨٢٨م فتمكنت الجيوش الروسية من اختراق البلقان والوصول إلى أدرنة وكادت الاستانة تسقط بيدها، لولا أن بادر السلطان إلى طلب الصلح فعقدت معاهدة أدرنة سنة ١٨٢٩م وبموجبها أستقلت اليونان استقلالاً داخلياً ثم وافقت الدولة العثمانية في سنة ١٨٣٢م على منح اليونان استقلالها التام واختير الأمير اوتو ثاني انجال ملك بافاريا ملكاً عليها في السنة نفسها.

استقلال رومانيا:

أخذت رومانيا تتأثر بما قام في اليونان من نضال وطني للتخلص من الحكم العثماني وقد أتحدت ولايتا ولاكيا وملدافيا تحت زعامة الأمير التقدمي أسكندر كوزا الذي ألغى الإقطاع وأسس جامعة بخارست، إلا أن هذه الإصلاحات لم ترق لكبار الملاكين فأجبروا أسكندر على التخلي عن العرش في سنة ١٨٦٦م ونصب بدلاً عنه الأمير شارل من العائلة الألمانية المالكة، وقد تمكنت رومانيا، كما تمكنت صربيا من الحصول على الاستقلال التام في مؤتمر برلين، إلا أن بلاد أوربا الشرقية بقيت حتى القرن العشرين مكبلة بقيود الرجعية والأنظمة الملكية وبقايا الإقطاع الأمر الذي جعلها تتأخر عن التقدم الصناعي والعلمي والدستوري الذي شمل شمال غربي أوروبا.

٢- حرب القرم ومعاهدة باريس (١٨٥٣م-١٨٥٦م)

لاشك في أن ضعف الدولة العثمانية وتقهقرها أدى الى تدخل الدول في شؤونها وقد أدرك السلطان وجوب إدخال الإصلاحات في دولته- ولا سيما في الجيش- منذ أن اضطر السلطان محمود الثاني إلى محاربة محمد علي باشا وقد نجح السلطان محمود في تشتيت الانكشارية وتأسيس جيش نظامي، وكان رشيد باشا الصدر

الأعظم متحمساً لإدخال الإصلاحات، وكان قبل ذلك سفيراً للدولة العثمانية في لندن مما ساعده على دراسة الحياة الأوربية عن كثب فعزم على إصلاح أحوال الدولة العثمانية وقد وافق على برنامج السلطان محمود الثاني ثم السلطان عبد المجيد من بعده.

لائحة تنظيمات خط شريف كولخانة:

أصدر السلطان عبد المجيد لائحة الإصلاحات سنة ١٨٣٩م أمام أكابر رجال الدولة والممثلين الدبلوماسيين وسميت هذه اللائحة بتنظيمات (خط شريف كولخانة) وهي تحتوي على الحقوق الكاملة للأفراد كالحرية والمساواة في الضرائب وحق التملك كما نصت على تنظيم الجيش وإصلاح القضاء، إلا أن هذه التنظيمات لم تطبق وأثارت معارضة شديدة من جهات مختلفة وكانت حالة الرعايا المسيحيين من الأمور التي شملت لائحة الإصلاحات أيضاً مما سبب حدوث بعض المشكلات والمنازعات بين رجال الدين المسيحيين في الأراضي المقدسة، على أن هذا النزاع كان من الأمور التي تذرعت بها كل من روسيا وفرنسا للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، فكان رجال الدين الكاثوليك يحتمون بفرنسا ورجال الدين الارثوذكس يحتمون بروسيا وكان نابليون الثالث يريد التوسع وإعلاء شأن فرنسا كما كانت روسيا تتطلع إلى حالة الدولة العثمانية المتدهورة وترغب في اقتسامها وقد فاوض قيصر روسيا بريطانيا بواسطة سفيرها في بتروغراد (عاصمة روسيا القيصرية) فقال: (الدولة العثمانية (رجل مريض) بين أيدينا ويجب أن نتفق على اقتسام أملاكه قبل أن يموت)، إلا أن بريطانيا عارضت مشروع التقسيم فأنصرفت روسيا منفردة إلى التحرش بالدولة العثمانية، وفي سنة ١٨٥٣م أرسل قيصر روسيا الأمير منشيكوف إلى السلطان يطلب منه أن تكون حماية المسيحيين الارثوذكس في القدس لروسيا، أما اللورد ستراتفورد سفير بريطانيا في الاستانة فقد أدرك قصد روسيا من هذا الطلب فنصح منشيكوف أن يقتصر على قضية الدفاع عن حقوق الارثوذكس دون أن يطلب الحماية عليهم وقد رفض السلطان طلبه بتشجيع ستراتفورد ورجع منشيكوف وهددت روسيا السلطان بالحرب ، وقد توسطت النمسا في الأمر لحل الأزمة فدعت

الدول إلى مؤتمر عقد في فيينا (من بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا) واتفق المؤتمر على توجيه مذكرة إلى الدولة العثمانية وروسيا وأكدت المذكرة على السلطان بوجوب المحافظة على الرعايا المسيحيين، كما هو الأمر في معاهدة كوجك كينارجي فرفضت روسيا المذكرة زاعمة أن حماية الرعايا المسيحيين إنما لها لا للسلطان.

حرب القرم:

أدى رفض روسيا للمذكرة إلى إعلان الحرب، فأصرت بريطانيا وفرنسا على مقاومة روسيا ومعاودة السلطان لوضع حد لتدخل روسيا في شؤون الدولة العثمانية وقد أدى هجوم روسيا على الدولة العثمانية إلى اشتراك الأسطول البريطاني في الحرب وضرب ميناء سواستبول، كما حدثت معارك برية مهمة اندحرت فيها روسيا فطلبت الصلح.

معاهدة باريس:

أثر ذلك عقدت معاهدة باريس في ٣٠ آذار سنة ١٨٥٦ م بين روسيا من جهة وبريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية من جهة أخرى كانت أهم بنودها مايلي:
أولاً-قررت الدول إدخال الدولة العثمانية عضواً في المحفل الأوربي على أن تشترك في ضمان استقلال الدولة العثمانية ووحدتها.

ثانياً-وافق السلطان على إدخال الإصلاح في بلاده وألا يفرق بين رعاياه في الدين والجنس وقد أصدر السلطان بالفعل لائحة تنظيمات (خط همايون) التي بلغت للدول وضمت كملحق لمعاهدة باريس.

ثالثاً-جعل البحر الأسود محايداً وفتح موانئه لتجارة الدول كلها، على أن تغلق في وجه السفن الحربية ومنعت الدولة العثمانية وروسيا من بناء الحصون على سواحلها كما حددت قوات روسيا الحربية فيه.

رابعاً-أعيدت مدينة قارص في شمال كوردستان إلى الدولة العثمانية وشبه جزيرة القرم إلى روسيا.

خامساً-أبيحت الملاحة في نهر الدانوب لجميع الدول ووضعت إدارته تحت إشراف لجنة دولية.

سادساً-أعيد جنوبي بساربيا إلى ملدافيا وجعلت كل من ملدافيا وولاكيا تابعة للسلطان على ان يكون لهما استقلال داخلي وأن يكون منهما مجلس يقرر شكل الحكم وتخلت روسيا عن حمايتها لهاتين الولايتين.

سابعاً-منحت الصرب استقلالاً داخلياً على أن تبقى تابعة للسلطان.

ثامناً-كما تقرر في ملحق خاص بالمعاهدة أن تغلق الدولة العثمانية المضائق أمام السفن الحربية للدول كافة.

أهمية حرب القرم:

من المعروف أن إصلاح الحكم في الإمبراطورية العثمانية كان آخر ما يفكر به الاستعماريون الأوروبيون وكان لكل دولة هدف خاص من دخول حرب القرم، فكانت فرنسا تسعى تحت نفوذ نابليون الثالث لتحقيق التوسع ذي الأهداف الخيالية وكان البروسيون والايطاليون يسعون إلى نوع من الوحدة القومية، بينما كان البريطانيون يخشون فكرة القياصرة الروس في الاستيلاء على المضائق التركية وبذلك تصبح مواصلاتهم عبر العراق والخليج إلى الهند في خطر محقق وفي الوقت الذي كانت الأهداف العسكرية البريطانية مقتصرة على العوامل السوقية(إستراتيجية). وفي الشرق الأوسط ووسط آسيا كانت بقية الدول الأوروبية تهدف إلى تمزيق معاهدة ١٨١٥م(تسوية مؤتمر فينا) الذي جعل مصير شعوب أوروبا الشرقية الوسطى مرتبطاً بالسياسة الرجعية التي كانت تسير عليها كل من النمسا وروسيا وخاصة بعد الضربات التي كالتها كل من هاتين الدولتين الرجعيتين للحركات الشعبية المتمثلة بثورة ١٨٤٨م التي انتشرت كما رأينا في فرنسا وعمت ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا والنمسا، وحتى روسيا نفسها والتي كانت تهدف إلى(التغيير) في نظام الحكومات الرجعية، مطالبة الحكام الرجعيين في أوروبا بالدساتير، كما أن اندحار روسيا القيصرية في حرب القرم ١٨٥٦م كان استبشاراً للعناصر الوطنية في أوروبا، التي رأت في ذلك أول خطوة في سبيل التحرر من القيود الرجعية ومن ناحية أخرى كانت حرب القرم صفحة سوداء في تاريخ الحكومات الأوروبية القائمة حينذاك

بصورة عامة وذلك للمضحايا البشرية الهائلة التي ذهبت من جراء تلك الحروب التوسعية.

قلنا أهم نتائج حرب القرم إن أوروبا بدأت تدخل في دور (التغيير) ونعني به أن الشعوب أخذت تطالب بتغيير نوع الحكم في بلادها والتخلص من الحكم المطلق، وإعطائها دساتير تعين حقوقها وواجباتها، وقد شهدت الفترة ١٨٥٩م-١٨٧١م:

١- تشكيل الإمبراطورية الألمانية الجديدة.

٢- مملكة موحدة في إيطاليا.

٣- مملكة ثنائية في النمسا والمجر.

٤- تغييرات هامة في روسيا.

٥- الحرب الأهلية وانتصار الشمال على الجنوب في الولايات المتحدة.

٦- ظهور الاتحاد الكندي.

٧- نهضة اليابان الحديث وتأثرها بالحضارة الغربية.

وقد زاد هذه التغيرات عوامل مهمة تتعلق بتطور السكك الحديد والسفن والملاحة التي ساعدت على تبادل الأفكار والبضائع وكذلك شجعت حركة الناس من منطقة إلى أخرى ومن الناحية السياسية يمكن القول أن هذه الظواهر مجتمعة كانت قد مثلت تقدم فكرة الدول القومية، إن التغييرات الآتية الذكر لم تخدم قضايا الشعوب مباشرة، بل كانت في الغالب فترات انتقال ساعدت الشعوب على السير قدماً في تحقيق مطالبها على حساب المحتلين الأجانب تارة، أو على حساب الحكام المستبدين تارة أخرى.

٣- الحرب الروسية العثمانية ومؤتمر برلين

رأينا أن معاهدة باريس التي وضعت نتيجة حرب القرم، كانت قد وقفت في وجه التدخل الروسي في شؤون الدولة العثمانية، كما أفسحت المجال للسلطان لإدخال الإصلاحات الضرورية في شؤون دولته.

لائحة إصلاح خط همايون:

إن السلطان عبد المجيد حاول الاستفادة من تلك الفرصة فاصدر في ١٨ شباط

١٨٥٦م لائحة قانونية عرفت باسم (خط همايون) تضمنت إصلاحات عديدة في نواحي الإدارة والتعليم وشؤون الجيش، إلا أنه لم ينفذ منها إلا ما كان له علاقة بتقوية الجيش، إلا أن خلفه السلطان عبد العزيز بذل في أول حكمه جهوداً كبيرة في تنفيذ تلك التنظيمات فأهتم بطرق المواصلات وشؤون التعليم والتنظيم الإداري فأسس محكمة العدل، كما أنشأ (مجلس الدولة) الذي زود بصلاحيات تشريعية وإدارية، إلا أن أكثر هذه الإصلاحات كانت فاشلة ويعود فشلها إلى عوامل عديدة، منها:

- ١- عدم تيسر العدد الكافي من الموظفين الكفؤين المتحمسين للإصلاح.
 - ٢- اصطدمت بالفئات المحافظة التي لا تريد تغييراً في الوضع.
 - ٣- أن أكثرية الشعوب الجاهلة لم تدرك أهمية الإصلاح فلم تتقبله برضا وحماسة.
- هذا بالإضافة إلى أن السلطان نفسه لم يكن يهتم من الإصلاح سوى المظاهر خاصة وقد انغمس في ملذاته ولهوه فاستمرت، الدولة العثمانية ولم تستفد من الفرصة التي أتاحت لها بموجب معاهدة باريس، أما روسيا فقد كانت تتحين الفرصة الملائمة للتخلص من قيود معاهدة باريس وقد رأيناها في حرب السبعين تخرج على البنود الخاصة بتقييد قواتها في البحر الأسود ولما حدثت في سنة ١٨٧٥م بعض الاضطرابات في البوسنة والهرسك اغتنمت روسيا الفرصة فساعدت تلك الاضطرابات التي أخذت تنتشر في أنحاء أخرى من البلقان وبادرت الدول الأوروبية إلى التدخل وجرت مفاوضات بين ألمانيا وروسيا والنمسا، أسفرت عن تقديم مذكرة إلى السلطان عرفت بـ (مذكرة اندراسي) نسبة إلى وزير خارجية النمسا الكونت اندراسي -الذي- وضعها تطالب فيها انجاز إصلاحات معينة في البلقان. على أن السلطان لم يباشر شيئاً مما طلب إليه القيام به من الإصلاحات في ولايات البلقان، كما أن الثوار لم يركنوا إلى الهدوء وإنما استمروا في ثورتهم فأرسل السلطان حملة أنزلت بهم وبالبلغاريين بصورة خاصة خسائر كبيرة وفتكت بهم بشدة وقسوة، مما أثار الرأي العام الأوروبي وخاصة في بريطانيا فانتهزت روسيا هذه الفرصة فأرسل القيصر الاسكندر الثاني مذكرة إلى السلطان يطلب إليه إيقاف القتال وإلا فأن روسيا تسحب ممثلها الدبلوماسي من الدولة العثمانية، فوافق السلطان عبد المجيد وكان قد تسلم العرش في هذه الآونة وعلى ذلك فعقدت الهدنة في أواخر سنة ١٨٧٦م.

معاهدة سان ستيفانو:

ولما رفض السلطان عبد الحميد قبول مندوبي الدول للإشراف على الحكومة العثمانية الإصلاحية باعتباره تدخلاً في شؤون دولته الداخلية اتخذت روسيا ذلك حجة فأعلنت الحرب على السلطان وانضمت إليها رومانيا والصرب والجبل الأسود فاحتلت الجيوش الروسية صوفيا وادرنة، كما أنها توغلت في القفقاس، فاضطر السلطان إلى طلب الصلح بعد أن تبين له أن لا قبل لجيشه بصد هجوم المهاجمين فعقدت معاهدة سان ستيفانو في ٣ آذار سنة ١٨٧٨م وقد تقرر بموجبها استقلال رومانيا والصرب والجبل الأسود، وان تتألف بلغاريا من الأراضي الممتدة بين الدانوب وبحر ايجة وتمنح استقلالاً داخلياً تحت سيادة السلطان، واحتلت روسيا باطوم وقارص ودبروجه كما تعهد السلطان بمباشرة الإصلاح في البوسنة والهرسك تحت إشراف روسيا والنمسا ولم يرق للدول الأوروبية وخاصة بريطانيا ما توصلت إليه روسيا في معاهدة سان ستيفانو بحجة أن البحث في كافة مشكلات الدولة العثمانية يعود إلى المحفل الأوربي ولذلك أجبرت روسيا على الموافقة على إعادة النظر في معاهدة سان ستيفانو في مؤتمر يعقد في برلين.

مؤتمر برلين:

اجتمع ممثلو الدول في برلين برئاسة بسمارك، حيث اتفق على عقد معاهدة أخرى تحل محل معاهدة سان ستيفانو وقد تم التوقيع على المعاهدة الجديدة في ١٣ تموز سنة ١٨٧٨م وكانت أهم بنودها:

أولاً-أخذت روسيا بساربيا وباطوم وقارص واردهان.

ثانياً-اعترف باستقلال رومانيا التام وأعطيت دبروجة مقابل تنازلها عن بساربيا التي أعطيت إلى روسيا.

ثالثاً-اعترف باستقلال كل من الصرب والجبل الأسود.

رابعاً-تقرر أن تحتل النمسا وتدير مقاطعتي البوسنة والهرسك على أن تبقى تحت سيادة السلطان.

خامساً-منحت بلغاريا استقلالاً داخلياً وبقيت تابعة للسلطان وانتزعت منها روم إيلي الشرقية التي أقيمت ضمن ممتلكات السلطان.

سادساً-أخذت بريطانيا جزيرة قبرص من الدولة العثمانية.

أسئلة الباب الثالث و الرابع

- ١-ناقش العبارة التالية: للثورة الصناعية علاقة كبيرة بما حدث في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر من إصلاحات اجتماعية ودستورية.
- ٢-اشرح أهمية كل من بسمارك وكافور في تحقيق كل من الاتحاد الألماني والوحدة الإيطالية.
- ٣-بين أوجه الشبه والاختلاف في وضعي ألمانيا وإيطاليا (داخليا وخارجيا) في أواخر القرن التاسع عشر.
- ٤-ماذا يقصد بـ(الشرق الأوسط، الشرق الأدنى، الإمبراطورية العثمانية، البلقان، المسألة الشرقية، والامتيازات الأجنبية).
- ٥-كيف كان موقف الاستعمار البريطاني من الشرق الأدنى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.
- ٦-ما أهمية حرب القرم بالنسبة لسياسة(التغيير في أوروبا)؟
- ٧-لماذا ساعد البريطانيون الحركة القومية في البلقان وتجاهلوها في الشرق الأوسط..

النشاط

- ١-خذ خريطة صماء لإيطاليا و اشر عليها مراحل تحقيق الوحدة الإيطالية.
- ٢-خذ خريطة صماء لألمانيا و اشر عليها مراحل تحقيق الاتحاد الألماني.
- ٣-اكتب مقالة عن إحدى الشخصيات القومية التي كان لها الفضل الأكبر في تحقيق الوحدة الإيطالية

الباب الخامس

الفصل الأول

الحرب العالمية الاولى

أسباب الحرب:

أسباب الحرب غير المباشرة:

كما هو معلوم فان انقسام أوربا إلى جبهتين كبيرتين متعاديتين أدت إلى اصطدامها بسبب اختلاف مصالح الجبهتين من جهة، وتطور شكل المحالفات التي تربط دول جبهة من الجبهات من دفاعي إلى هجومي من جهة أخرى، وكانت شقة الخلاف بين الفريقين تتسع كلما حدثت أزمة سياسية حتى صارت الدول تتوقع حرباً عامة على حين غرة لان أوربا كانت لا تنتهي من مشكلة، الا وتجد نفسها أمام مشكلة أخرى اشد تعقيداً من سابقتها، وكانت هناك إلى جانب هذا الوضع وانقسام الدول إلى جبهتين، نزعات وقواعد عامة تؤثر في المجتمع الأوربي وتوسع شقة الخلاف وتمهد السبيل لاشتعال نيران الحرب ولذلك يمكننا أن ندرج هذه العوامل تحت صنفين رئيسيين، هما أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة وتتلخص الأسباب غير المباشرة فيما يلي:

أولاً-التوازن الدولي:

لقد اتبعت هذه القاعدة للدفاع عن استقلال الدول والمحافظة على السلم من اعتداء إحدى الدول العظمى على غيرها ولكن أوربا أصبحت بعد عقد سلسلة المحالفات (التي كان أكثرها سرية) على نوع من التوازن متعلق بشبكة المحالفات، تربط دول كل جبهة على حدة فإذا حدث نزاع بين إحدى دول الجبهة الواحدة مع دولة أخرى في الجبهة الثانية، أقدم حلفاء كل دولة على مساعدتها، وهكذا أصبح التوازن قلقاً ومتعلقاً إلى حد بعيد بالمحافظة على الوضع الراهن، ولكن هذا الوضع أصبح صعباً ولا سيما بعد ان تحولت التحالفات تدريجياً من شكلها الدفاعي إلى شكل مشبع بالروح الهجومية، ولذلك أصبحت كل جبهة تتوقع أن تنطلق الشرارة الأولى من الجبهة الثانية.

ثانياً المنافسة الاستعمارية:

بدأت المنافسة الاستعمارية اثر الثورة الصناعية طلباً للأسواق والمواد الأولية أو لاستثمار رؤوس أموال زائدة، ولكن هذه المنافسة جرت الدول إلى التخاصم على بناء الإمبراطوريات وأصبحت مظهراً من مظاهر المنافسة في سبيل العزة القومية، وجرت هذه المنافسة إلى مساوية سياسية كما قوت المحالفات بين كل جبهة لتحقيق برامجها الاستعمارية ومما قوى هذه المنافسة الاستعمارية اعتبار الدول ان الحصول على المستعمرات جزء من البرنامج القومي وهكذا تزايد الاختلاف في المصالح ولم يعد في المستطاع تسويته وصار لكل جبهة مجموعة من المطالب تود تحقيقها بسحق الجبهة الأخرى إذا ما نشبت الحرب.

ثالثاً-السباق في التسليح:

وعندما فشلت المؤتمرات التي عقدت لتحديد السلاح في مؤتمر لاهاي عام ١٨٩٩م وفي المؤتمر الثاني عام ١٩٠٧م بدأت الدول تتسابق في سبيل تسليح جيوشها بأحدث وسائل الفتك والدمار وخصصت جل ميزانياتها لهذا الغرض، كما أنها أدخلت التدريب الإلزامي على أبنائها وهكذا أصبحت أوروبا مدججة بالسلاح تنتظر ساعة الزحف والقتال.

رابعا الدعاية:

كثيراً ما كانت الصحافة عاملاً في إثارة البغضاء بين بعض الدول بما تنشره من الأخبار التي قد تكون مشوهة وما تبثه من دعاية سيئة مقصودة ضد دولة، من الدول ومن أول الأمثلة على ذلك تلك الدعاية السيئة التي أخذت تشنها صحف النمسا وصربيا بعضها على البعض الآخر اثر مقتل الارشيدوق فرديناند، وتسمم الرأي العام في البلدين مما عجل في إشعال نار الحرب بينهما، ثم توسيعها إلى حرب عالمية وحدث أن بعض الحكومات كانت هي بنفسها تثير بعض الحملات الصحفية ضد أعدائها، فكانت مثل هذه الحملات الصحفية والدعايات السيئة عاملاً في توتر العلاقات واشعال نار الحرب بين الأمم.

أسباب الحرب المباشرة

العداء بين النمسا والصرب:

ترجع الأسباب المباشرة للحرب العالمية الأولى إلى العداء بين النمسا وصربيا حول العناصر السلافية في إمبراطورية النمسا والمجر، وقد كانت صربيا مركزا لإثارة هذه العناصر فرأت النمسا أن تقضي على هذه الدولة للتخلص من الحركة السلافية، قبل أن يتفاهم أمرها، وكانت النمسا متيقنة من أن روسيا ستساعد الصرب إذا اشتبكت معها في حرب، فقد كانت النمسا تفضل الإسراع في الحرب قبل أن يتم تنظيم الجيش الروسي، وكانت تعتقد أيضا إن ألمانيا ستساعد ضد روسيا، وعليه أثرت الإسراع بحل المشكلة بينها وبين صربيا قبل أن تتطور الأحوال ويصبح أمر الحرب أصعب من قبل، وكانت الصرب من الجهة الأخرى ترى في النمسا عدوتها اللدودة والعقبة الكأداء في طريق الجامعة السلافية، ولا سيما بعد أن ضمت إليها البوسنة والهرسك سنة ١٩٠٨م ولذلك نشط الصربيون والسلاف في البوسنة لبث دعاية سلافية والقيام بأعمال إرهابية بغية إرغام النمسا على إجابة مطالب السلاف، وتألقت فيها جمعية (الكف الاسود) أو جمعية (الاتحاد أو الموت) لاغتيال أعداء الجامعة السلافية والقيام بأعمال عنيفة لإرهاب من يقاوم هذه الحركة، وحدث أن زار (الارشيدوق فرنسيس فرديناند) ولي عهد النمسا والمجر وزوجته ولاية البوسنة في ٢٨ حزيران عام ١٩١٤م فسرعان ما نشطت جمعية الكف الاسود لاغتيال ولي العهد وزوجته وتطوع للقيام بالعمل ثلاثة طلاب وقد رمى اأدهم وهو بريتنزيب (Printsip) قنبلة على موكب الأمير فقتله هو وزوجته في مدينة سارييفو وكان هذا الحادث السبب المباشر للحرب.

نهاية الحرب:

بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧م انسحبت روسيا من الحرب العالمية الأولى رغبة من القائمين بها في تثبيت أقدامهم في السلطة قبل كل شيء، إلا أن الحلفاء وان خسروا حليفا في الشرق فقد كسبوا حليفا قويا في الغرب وهو الولايات المتحدة الأمريكية وقد انضمت دول أخرى إلى جانب الحلفاء، حيث أصبح عددها ثلاثا وعشرين دولة وقد أخذت الخسائر تتوالى على الألمان والمدد الأمريكي يزداد في صفوف الحلفاء ولذا اضطرت ألمانيا إلى طلب الصلح وتم عقد الهدنة بصورة رسمية في اليوم الحادي عشر من الشهر الحادي عشر من سنة ١٩١٨م وبذلك انتهت الحرب.

الفصل الثانى

مؤتمر الصلح في باريس

١- شخصيات المؤتمر:

اجتمعت وفود المؤتمر في باريس وقد اختيرت هذه المدينة لعقد المؤتمر بناء على طلب فرنسا، احتشدت بآلاف الزائرين من غير الوفود كالسياسيين والصحفيين والسياح وكذلك بوفود بعض الشعوب الصغيرة للاتصال برجال المؤتمر وإيصال مطالبهم إليهم واجتمع مندوبو الدول الكبرى الأربع وهم: ويلسن (أمريكا) وكلمينسو (فرنسا) ولويد جورج (بريطانيا) وأورلاندو (إيطاليا) وترأس كل واحد منهم وفدا من رجال السياسة والمستشارين الفنيين للاشتراك في وضع بنود المعاهدة، ولما انسحب أورلاندو من المؤتمر ظل الآخرون وسموا بالثلاثة الكبار يديرون دفة المؤتمر والواقع إن أكثر القرارات تمت باتفاقهم ولم يكن لوفود الدول الصغرى دور خطير في تقرير مصير الصلح.

٢- انعقاد المؤتمر:

أعدت وفود المؤتمر قبل مجيئها إلى باريس مواد وتقارير كثيرة ومشاريع مختلفة لخارطة أوربا الجديدة وأعدت وفود بولندا والجييك والسلاف مشاريع تخص مستقبل بلادها، عقدت الجلسة الأولى للمؤتمر في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩١٩م وقد حضرها مندوبو الحلفاء والدول الملحقه بهم ولم يكن في مقدور أعضاء المؤتمر كافة أن يضعوا مواد المعاهدات، ولذلك اقتصرت اجتماعات المؤتمر العام على ست جلسات كبيرة أما بقية الاجتماعات فقد اقتصرت على (مجلس الصلح الأعلى) أو مجلس العشرة وهو مؤلف من مندوبي: (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان) وقد تألفت لجان فنية مختلفة ترأسها مندوبو الدول العظمى، ولما رأت الدول الكبرى إن اجتماع مجلس العشرة غير ممكن بسبب كثرة أعضائه لذلك اقتصرت الاجتماعات على (مجلس الأربعة) (Council of Four) وهو مؤلف من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وعقد هذا المجلس (٤٥) جلسة ثم أقر معظم مواد المعاهدات، بعد أن أعدتها اللجان المختلفة وبلغ عدد اللجان نحو (٨٥) لجنة فنية أهمها لجنة عصابة الأمم

ولجنة التعويضات ولجنة تسوية الحدود وكانت اللغتان الانكليزية والفرنسية لغتي المؤتمر الرسميتين.

٣- مشكلات المؤتمر:

ومن أكبر المشكلات التي ظهرت في المؤتمر مشكلة المعاهدات الاستعمارية السرية التي عقدها الحلفاء فيما بينهم أثناء الحرب مثل معاهدة لندن السرية واتفاقية سايكس بيكو التي تختص بالشرق الأدنى ثم مشكلة بنود ولسن الأربعة عشر التي أذاعها في خطابه في ٦ كانون الثاني ١٩١٨ م واستناداً إليها أرسلت ألمانيا في ٣ تشرين الأول ١٩١٨ م مذكراتها إلى ولسن تطلب فيها الصلح وأهم هذه المبادئ:

- ١- إلغاء الأصول الدبلوماسية السرية وإتباع أخرى علنية.
- ٢- حرية البحار .
- ٣- إلغاء الحواجز الكمركية.
- ٤- نزع السلاح إلى الحد الضروري لسلامة الأمن.
- ٥- حق تقرير المصير.
- ٦- إخلاء أراض متعددة مثل: (بلجيكا، الألزاس، اللورين، رومانيا، صربيا، وغيرها) وإقامة دول فيها على ضوء حق تقرير المصير.
- ٧- تأليف عصبة الأمم.

وقد وجد الكولونيل هاوس الذي سبق ولسن في المجيء إلى المؤتمر صعوبة في إقناع فرنسا وبريطانيا بقبول هذه المبادئ أساساً للسلم إلا أنه هدد الحلفاء بالانسحاب من المؤتمر وبعقد معاهدة صلح خاصة بين الولايات المتحدة وألمانيا، ففاز بموافقتهم ومع ذلك فقد بقيت مبادئ ولسن الأربعة عشر من المشكلات المهمة التي أدت إلى اختلاف وجهات النظر الأمريكية والفرنسية والبريطانية ولم تلتزم بها الدول الكبرى على صعيد التطبيق العملي.

٤- معاهدة فرساي

أعد المؤتمر مواد معاهدة الصلح وهي التي تسمى بمعاهدة فرساي وقد تم التوقيع عليها في ٢٨ حزيران سنة ١٩١٩ م واحتوت (٤٤٠) مادة وكثيراً من الملحقات أهم محتوياتها:

أولاً- تأليف عصبة الأمم وقد ترأس ولسن اللجنة الخاصة بتحضير مشروع العصبة وفحصت هذه اللجنة مختلف المشاريع التي قدمتها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة حتى تم الاتفاق أخيراً على (ميثاق العصبة) ومنه يتألف القسم الأول من المعاهدة وقد ادمج هذا الميثاق في معاهدات الصلح الأخرى وجعل في أقسامها الأولى أيضاً.

ثانياً- تعديل حدود فرنسا وضمانها ضد اعتداء ألمانيا، رأت فرنسا نفسها في موضع يجب الدفاع عنه بصورة دائمة، فقد شهدت الجيوش الألمانية حتى ذلك الحين ثلاث مرات تعبر الراين لغزوها، وقد تم الاتفاق على ضرورة نزع السلاح في منطقة الراين بصورة دائمة ووعد ولسن ولويد جورج وكليمنصو بعقد معاهدة ثلاثية بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، تتعهد بموجبها الولايات المتحدة وبريطانيا لفرنسا بمساعدتها إذا هوجمت من قبل ألمانيا، إلا أن هذه المعاهدة لم تبرمها الولايات المتحدة فيما بعد، فأهملت وأعيدت الالزاس واللورين إلى فرنسا وكذلك استولت بلجيكا على أوبن وماليدي من ألمانيا ووضعت السار تحت إدارة عصبة الأمم لمدة خمسة عشر سنة، على أن يقرر مصيرها بعدئذ بالاستفتاء العام، والمعروف أن بريطانيا كانت تريد الإسراع في إنهاء مشكلة الحدود الألمانية-الفرنسية وذلك لأهمية السوق الألمانية للصناعة البريطانية.

ثالثاً- تعديل الحدود الشرقية لألمانيا: تقرر الاعتراف باستقلال بولندا إلا أنه ظهرت مشكلة إعطاء منفذ إلى البحر، إذ يحول دون ذلك، أن بعض المناطق التي أكثرية سكانها من الألمان متداخلة في بولندا مثل بروسيا الشرقية ودانزك، وقد تم الاتفاق على فصل بروسيا الشرقية عن ألمانيا بمرور يوصل إلى دانزك على أن تبقى دانزك مدينة حرة تحت إدارة التعويضات والعقوبات وولندا السيطرة عليها في السياسة الخارجية، أما سيليزيا فقد أجري فيها استفتاء عام فأخذت بولندا جزءاً منها حاوياً بعض العناصر الألمانية وهو غني بالثروة المعدنية، كما أجري استفتاء في ولاية شلزيك الشمالية فأعيدت إلى الدنمارك.

رابعاً- التعويضات والعقوبات وقد كانت مطالب فرنسا في هذا الموضوع أكثر

تطرفاً من غيرها، بسبب ما أصابها من الخسائر وأعتبرت التعويضات نوعاً من الانتقام تتأثر بها لنفسها من تلك الغرامة الحربية التي دفعتها لألمانيا سنة ١٨٧١ م، كما كان لويد جورج متطرفاً في ذلك أيضاً إلا أن ولسن لم يكن ليهمة هذا الموضوع ولما اختلف الخبراء في تقرير ما تستطيع ألمانيا دفعه أهمل ذكر كمية التعويضات واقتصر على تعيين (لجنة التعويضات) لدرس قدرة ألمانيا على الدفع ومن ثم تقدير المبلغ الذي عليها أن تدفعه، كما وضعت أيضاً بعض المواد الخاصة بإنشاء محكمة لمحاكمة (وليم الثاني) إمبراطور ألمانيا (السابق) لمخالفته القوانين الدولية ونقضه المعاهدات كما نصت إحدى المواد على محاكمة القادة ورجال الجيش الألماني الذين خالفوا قوانين الحرب وقواعدها.

خامساً- مواد أخرى: وصت المعاهدة في إحدى موادها على وضع مسؤولية الحرب على ألمانيا، كما نصت نزع سلاح ألمانيا بحيث لا يتجاوز عدد جيشها ١٠٠٠٠٠ ألف جندي، ولما اختلف أعضاء المؤتمر حول مصير مستعمرات ألمانيا في أفريقيا والمحيط الهادي اخذوا بفكرة الانتداب والانتداب أسلوب جديد في الاستعمار وهو يقضي بوضع المستعمرات بيد عصبة الأمم، على أن تنتدب هذه بعض الدول لإدارتها باسم العصبة وقد اقترح فكرة الانتداب مندوب جنوبي أفريقيا في المادة (٢٢) من مؤتمر الصلح وأخذها عنه الرئيس ولسن وادخلها ميثاق عصبة الأمم.

٥- نقد معاهدة فرساي:

أثيرت انتقادات عديدة حول معاهدة فرساي ولعل أهم هذه الانتقادات هي عدم دعوة ألمانيا والتعويضات الهائلة التي فرضت عليها وعدم حل مشكلة الأقليات، فان ألمانيا لم تدع إلى المؤتمر لبيان وجهة نظرها، إذ أن دعوتها كان مما يوجب تعاونها مع الحلفاء لوضع أسس سلم دائم، وقد سبق أن رأينا أن فرنسا بعد اندحار نابليون تساهم في مؤتمر فيينا مما أدى إلى عدم نزوعها إلى الانتقام، كما أن تطبيق قاعدة حق تقرير المصير الجزئي أدى إلى قيام دول جديدة في أوربا مثل بولندا وبيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا، غير أن تعيين حدود هذه الدول لم يكن منطبقاً على القوميات مما سبب وجود بعض الأقليات في كل منها ومما أثار حنق ألمانيا على المعاهدة، فتم فصل

بروسيا الشرقية عنها بممر لأجل إعطاء بولندا منفذاً على البحر وجعل دانزك ميناءاً دولياً، وقد أحاطت بالمؤتمر ظروف منها تغلب الروح القومية وضغط الأحزاب على رجال السياسة في وجوب التشدد مع ألمانيا بحيث انتقد كليمنصو من قبل الرأي العام الفرنسي مع انه كان اشد رجال المؤتمر تطرفاً في ذلك، وكذلك حمل أعضاء البرلمان البريطاني على لويد جورج لعدم تغريم ألمانيا نفقات الحرب، ولم تقتصر أعمال مؤتمر الصلح في باريس على معاهدة فرساي فحسب، بل أعدت معاهدات صلح أخرى مع بقية الدول التي حاربت إلى جانب ألمانيا مثل معاهدة (سان جرمان) مع النمسا و(تريانو) مع المجر و(نوبي) مع بلغاريا و(سيفر) مع الدولة العثمانية.

٦- نتائج الحرب العالمية الأولى:

وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها يوم ١١-١١-١٩١٨م بعد أن دامت ٥٢ شهراً واستعملت خلالها الأسلحة الفتاكة والغازات السامة وقد اشترك في الحرب ٦٥ مليوناً من الجنود وقتل منهم ١٥ مليوناً وقد نتج عن هذه الحرب الطاحنة تبديل الكثير من النظم الدولية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة قبل قيامها ذلك أن الأمم المتحاربة انصرفت إلى إحراز النصر النهائي بأي ثمن، فلم تعر أي اهتمام للمبادئ القانونية أو الدولية أو الأخلاقية وقد كانت النتائج التي اسفرت عنها تلك الحرب هائلة ومروعة في كل ناحية من نواحي الحياة العامة، **ويمكننا تلخيص تلك النتائج كما يلي:**

- ١- زوال أربع إمبراطوريات عظيمة هي: (إمبراطورية النمسا والمجر، الإمبراطورية العثمانية، الإمبراطورية الروسية، والإمبراطورية الألمانية أي: إمبراطوريات آل هابسبورك، آل عثمان، آل رومانوف، وآل هوهنزولرن).
- ٢- ظهور دول جديدة في أوربا على أساس مبدأ القومية وحق تقرير المصير مثل: (بولندا جيکوسلوفاکيا، يوغسلافيا، ليتونيا، لاتفيا، فنلندا)، ولو أن بعض الدول ضمت إليها من غير قوميتها الأصلية.
- ٣- حدوث مشكلات اقتصادية خطيرة في كثير من بلدان العالم، ذلك ان معظم المصانع كانت قد جردت من عمالها الذين أرسلوا إلى ساحات القتال، فقتل عدد

كبير منهم أو شوه، كما أن المصانع نفسها حولت إلى الأغراض الحربية بدلاً من الأغراض المدنية، مما أدى إلى نقص واضح في البضائع الاستهلاكية فارتفعت الأسعار وظهرت مشكلات اقتصادية معقدة بعد الحرب اکتوى بنارها الغالب والمغلوب على حد سواء.

٤- تزعزعت الكثير من النظم الحكومية القائمة سواء في دول أوروبا أو اسيا وحدثت انقلابات عنيفة في بعض دول العالم كما حدث في روسيا والنمسا والمجر وتركيا وإيران وغيرها وقد أدى ذلك كله إلى قيام حكومات دكتاتورية في كثير من هذه البلاد كما حدث في ايطاليا وألمانيا ويوغسلافيا وبولندا وتركيا وإيران.

٥- حدوث تغيير واسع النطاق في الأخلاق والآداب العامة، ذلك ان الناس بعد ما قاسوه من العذاب والحرمان والبؤس أيام الحرب، لم يعد يهتمهم بعد انتهائها قوانين الأخلاق ولا مقياس الآداب العامة والسلوك، مما أدى إلى تغيير اجتماعي واسع النطاق في مختلف بلاد العالم.

اسئلة الباب الخامس

- ١- ماهي أهم أسباب الحرب العالمية الأولى (غير المباشرة)؟
- ٢- ماهي الأسباب المباشرة للحرب العالمية الأولى؟
- ٣- عرف ما يأتي: برينتريب، جمعية الكف الأسود، مجلس الأربعة
- ٤- إن التطاحن الاستعماري أهم عوامل الحرب العالمية الأولى اشرح ذلك؟
- ٥- مارأيك في القول: (أن الحرب العالمية الأولى لم تكن مقصودة، بل اندفعت إليها الدول بدون إرادتها فانغمرت فيها انغماراً)؟
- ٦- كيف انتهت الحرب؟
- ٧- لماذا انسحبت روسيا من الحرب سنة ١٩١٧م؟
- ٨- اذكر نتائج الحرب العالمية الأولى.
- ٩- اذكر أهم معاهدات الصلح التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى.

النشاط

اكتب تقريراً لا يقل عن خمس صفحات عن أحد الموضوعين الآتيين

١- الحرب العالمية الأولى.

٢- معاهدة فرساي.

الباب السادس

التطورات العامة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية

الفصل الاول

التطورات العامة في أوروبا

١- الدول الجديدة في أوروبا:

من المبادئ التي اهتم بها الرئيس ولسن في مؤتمر الصلح في باريس والتي لاقت قبولاً في المؤتمر وأيدها الرأي العام الأوروبي، مبدأ تقرير المصير للقوميات المختلفة في وسط أوروبا وشرقها، تلك القوميات التي كانت رازحة تحت نير قوميات أخرى وهدفاً لتمثيلها وهضم حقوقها وقد فسحت معاهدات الصلح المجال لظهور دولتين ظلتا مجزأتين بضعة قرون وهما بولندا وجيكوسلوفاكيا كما أنها ساعدت على نمو يوغسلافيا، أضف الى هذا ظهور أربع دول جديدة على ساحل البلطيق كانت معرضة للاضطهاد وهي لتوانيا ولاتفيا واستونيا وفنلندا ولاريب في أن إعادة هذه الدول إلى الحياة تحرير لقوميات مختلفة لم يكن في مقدورها أن تكافح منفردة لتظفر باستقلالها.

النمسا والمجر:

انحلت الملكية الثنائية في النمسا والمجر إلى عناصرها القومية المختلفة، انفصلت النمسا عن المجر وتكونت منها دولتان مستقلتان، فعقدت النمسا معاهدة صلح مع الحلفاء هي **(معاهدة سان جرمان)** كما عقدت المجر أيضاً معاهدة مستقلة هي **(معاهدة تريانو)** على أن عدد سكان ومساحة كلتا الدولتين قد تقلصتا كثيراً فقد كان سكان النمسا نحو (٢٢) مليون نسمة فأصبح عددهم لا يزيد على الثمانية ملايين كما تقلصت مساحتها كثيراً، كما سلخت من المجر أيضاً أجزاء ضمت إلى يوغسلافيا وجيكوسلوفاكيا فأصبح عدد سكانها نحو سبعة ملايين، وكانت المجر قبل الحرب من اشد الأقطار قسوة في معاملة القوميات المنضوية تحت لوائها، مما أدى إلى شعور تلك القوميات بالكره الشديد للحكم المجري ورغبتها في التخلص منه وكان الملاكون المجريون الارستقراطيون يعاملون الفلاحين غير المجريين بظلم وقسوة.

جيكوسلوفاكيا:

وتألفت جيكوسلوفاكيا من اتحاد ألجيك والسلوفاك لتأليف دولة ديمقراطية عصرية وقد ضم إليها ثلاثة ملايين ونصف من العنصر الجرمانى (من النمسا) ويستنتج من هذا الضعف الأساسي في دولة جيكوسلوفاكيا هو تكوينها من خليط من العناصر التي ليس من السهل دمجها لتكوين دولة متحدة، فقد تألفت من ستة ملايين من ألجيك ومليونين من السلوفاك وثلاثة ونصف من الألمان ونحو مليون من المجر ومع ذلك فقد بذل سياسيو جيكوسلوفاكيا جهدهم لتأليف دولة ديمقراطية، ويرجع الفضل في ذلك الى زعيمين قديرين هما الرئيس مازاريك الذي انتخب رئيساً لجمهوريتها والدكتور بينش وزير خارجيتها ورئيس جمهوريتها بعد وفاة سلفه، وقد أخذت أحوال البلاد تتحسن تدريجيا وخاصة في النواحي الاقتصادية حتى أصبحت جيكوسلوفاكيا جمهورية عصرية قوية.

يوغسلافيا:

أما صربيا فقد غدت على اثر الحرب دولة واسعة ومساحتها ثلاثة أضعاف ماكانت عليه سابقاً، وأصبحت تسمى دولة يوغسلافيا وقد ضمت إليها الجبل الأسود ودلماسيا والبوسنة وسلوفينا وارتفع عدد سكانها من أربعة ملايين إلى (١٢) مليوناً والأكثرية الساحقة من هؤلاء يوغسلاف ولكن هناك بعض الفروق التقليدية ولاسيما بين الكروات والسلوفيين وكان لابد من غض النظر عنها لتكوين امة متحدة، ألا ان تأليف دولة متحدة مركزية الإدارة أثارت مناقشات طويلة في البرلمان اليوغسلافي ونزاعاً حزبياً أدى الى ان يلغي الملك اسكندر الدستور وان يحكم البلاد حكماً دكتاتورياً ثم أعد سنة ١٩٣١م شكلاً جديداً من النظام التمثيلي ريثما يتم النضوج القومي واغتيل الاسكندر سنة ١٩٣٥م في مارسيليا فأصبحت الملكية في يوغسلافيا تحت وصاية الأمير بول.

بولندا:

وربما كانت بولندا أوسع وأعظم دولة جديدة تألفت في أوربا بعد الحرب العالمية الأولى وقد جلبت القضية البولندية إليها عطف الحلفاء كلهم، وكانوا مجمعين على

مساعدها وتكوين الدولة البولندية التي تجزأت بضع مرات بين الدول المجاورة (فقسمت بولندا أربع مرات قبل الحرب العالمية الأولى في السنوات ١٧٧٢م و١٧٩٣م و١٧٩٥م و١٨١٥م ثم قسمت في الحرب العالمية الثانية مرة خامسة سنة ١٩٣٩م على الرغم من كونها كانت دولة عظيمة في الماضي، ولكن وقوعها بين ثلاث دول كبيرة (روسيا وبروسيا والنمسا) وعدم وجود حدود طبيعية لها جعلها عرضة لطموح هذه الدول، وقد رأينا في فصل سابق كيف حسمت قضية الحدود مع ألمانيا ولا سيما فيما يخص إدارة دانزك وتقسيم سيلزيا ثم استطاعت بولندا أن تستولي على مدينة فلنا (Vilna) من لتوانيا وتمكن المارشال بلسودسكي الذي اشتهر بجهوده أثناء الحرب مع الحلفاء من حسم قضية الحدود الشرقية مع روسيا وذلك بعد الصلح في ريغا سنة ١٩٢٠م، إلا أن الحكومة الديمقراطية التي تألفت في بولندا أعطت مجالاً للمنازعات الحزبية والشخصية مما جعل بلسودسكي يقوم في سنة ١٩٣٦م بحركة انقلاب حول فيها الحكومة إلى حكم استبدادي (دكتاتوري) ورأى بلسودسكي في سنة ١٩٣٨م أن يتعاون مع ألمانيا بعد مجيء الحزب النازي للحكم فعقد معاهدة عدم اعتداء معه في سنة ١٩٣٤م، واستمرت الحكومة البولندية في صداقتها مع ألمانيا، حتى بدأت العلاقات تتوتر حيث أثرت مشكلة دانزك والممر البولندي، تلك المشكلة التي كانت من العوامل المباشرة للحرب العالمية الثانية.

تعديلات أخرى:

وضمت رومانيا إليها أقساماً مهمة من المجر فقد سلخت منها ترانسلفانيا الغنية بمعادنها وغاباتها وأخذت من النمسا بوكوفينا ومن روسيا بسارابيا وهكذا تضاعفت مساحة وسكان رومانيا اثر تلك التسوية، إلا أن دخول عناصر غير رومانية فيها خلق لها مشكلات قومية عديدة كما أن نظام الحكم فيها لم يكن قومياً وربما كان أهم الإصلاحات التي قامت بها حكومتها توزيع الأراضي الإقطاعية على الفلاحين فيها رغم معارضة الطبقة الأرستقراطية، ولم يكن نصيب إيطاليا من ارث الملكية الثنائية في النمسا والمجر ضئيلاً فقد وصلت حدود إيطاليا إلى مضيق برينر وبذلك ضمت إليها ربع مليون من العنصر الجرمانى واستولت على حدود طبيعية في التيرول على

أنها كانت تطالب بأكثر من ذلك لقاء دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء اثر عقدها معاهدة لندن السرية(١٦ نيسان سنة ١٩١٥م فقد طالبت بضم استريا ودلماسيا وميناء فيومي) ولكن ولسن عارض ذلك وحدث نزاع بين اورلاندو وولسن كما رأينا في المؤتمر، ثم تمت التسوية بالمفاوضات بين ايطاليا ويوغسلافيا على اثر احتلال ايطاليا لفيومي وضمت ايطاليا مدينة(زارا) في دلماسيا وهكذا ضمت ايطاليا نحو نصف مليون سلافي بالإضافة الى ربع مليون ألماني من التيرول.

الاتحاد السوفيتي

ان دخول روسيا الحرب ساعد كثيراً على انهيار النظام القيصري الاستبدادي فقامت الثورة في سنة ١٩١٧م للتخلص من النظام القائم وتألّفت حكومة مؤقتة لغرض تأسيس نظام ديمقراطي في روسيا ولمواصلة الحرب، الا أن هذه الحكومة كانت ضعيفة ومنقسمة على نفسها، فتمكن الثوار البلشفيك من قلب نظام الحكم وتألّفت حكومة اشتراكية مستمدة من مبادئ وتعاليم كارل ماركس، الا أن الثورة الاشتراكية التي قامت في روسيا كانت ترمي إلى إلغاء النظام الرأسمالي في روسيا ومواصلة الثورة الاشتراكية هذه التي نجحت في روسيا ولم تتمكن من مواصلة عملها خارج روسيا بالرغم من تأليف(الدولية أو الأممية الثالثة) بقصد نشر هذا المذهب في العالم كافة ولما توفي لينين سنة ١٩٢٤م وخلفه ستالين أعلن هذا بأن برنامجه سيقصر على روسيا فقط وقد جرت هذه السياسة إلى نزاع بين ستالين وتروتسكي، لان الأخير أراد مواصلة الثورة العالمية دون اقتصرها على روسيا وقد أدى الخلاف إلى طرد تروتسكي من الحزب الشيوعي ثم إخراجه من روسيا، حيث عاش متنقلاً في أوروبا وأمريكا حتى اغتيل سنة ١٩٣٩م في المكسيك، وفي مجالات العلاقات الخارجية فقد عقدت روسيا معاهدة الصلح مع ألمانيا وأنهت الحرب معها حتى تنفرغ لشؤونها الداخلية ثم عقدت معاهدات عدم الاعتداء مع الدول المجاورة وأعقب ذلك اعتراف الدول الكبرى بالاتحاد السوفيتي بصورة تدريجية كإيطاليا سنة ١٩٢٢م وبريطانيا سنة ١٩٢٤م ثم الولايات المتحدة سنة ١٩٣٤م، وفي سنة ١٩٢٨م بدأ ستالين بتطبيق

مشروع السنوات الخمس بقصد زيادة الإنتاج وتوسيع الصناعة في الاتحاد السوفيتي وقد نجحت الحكومة بقطع أشواط واسعة في الصناعة قبل نهاية الخمس سنوات ولا سيما عند تطبيق مشروع السنوات الخمس الثاني ١٩٣٣م-١٩٣٨م، ولما قام الحكم النازي في ألمانيا تقرب الاتحاد السوفيتي من جبهة الحلفاء ودخل عصبة الأمم سنة ١٩٣٤م ثم حالف فرنسا سنة ١٩٣٥م وأشترك في مقاطعة إيطاليا الاقتصادية تطبيقاً للمادة (١٦) من ميثاق عصبة الأمم بعد اعتدائها على الحبشة إلا أنه انكمش من دول الحلفاء بعد مؤتمر ميونخ، لأنه تركت خارج نطاق هذا المؤتمر فأوجسا خيفة من هذا الأمر مما دفعه الى عقد معاهدة (عدم اعتداء) مع ألمانيا في آب ١٩٣٩م، وقد خطا الاتحاد السوفيتي خطوات واسعة في سبيل التعاون مع الحلفاء اثر هجوم هتلر عليها في حزيران ١٩٤١م فأشترك في مؤتمر سان فرانسيسكو وفي منظمة الأمم المتحدة وبذلك (عزز) مركزه الدولي.

ظهور الحركة الفاشستية في إيطاليا:

رأينا في الفصل السابق كيف ان إيطاليا لم تحصل على كافة مطالبها في مؤتمر الصلح في باريس فكانت تأمل الحصول على بعض المناطق الغنية بثرواتها المعدنية، إلا انها خرجت من المؤتمر خائبة مع انها كانت الى جانب الدول الغالبة وتلت الحرب



بنيتو موسوليني

فترة اضطراب اقتصادي ونزاع شديد بين العمال والرأسماليين فيها، وقد حاول كل من نييتي وجوليتي حل الأزمة بتأليف وزارات ائتلافية، إلا أن النزاع الشديد بين الأحزاب جعل البلاد في فوضى وارتباك في النواحي المختلفة، وكان قد ظهر في تلك الآونة **بنيتو موسوليني** على رأس جماعة عرفوا بالفاشستيين وقد مزجوا في مبادئهم اشتراكية وقومية وعنصرية فلاقت دعوتهم قبولاً من عدد من رجال الجيش وأبناء الطبقة

البرجوازية(الوسطى) وكان موسوليني في أول أمره عضواً في الحزب الاشتراكي وقد عارض الحكومة الإيطالية سنة ١٩١١م لاحتلال ليبيا فحكم عليه بالسجن خمسة أشهر ولكنه حين اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى أراد الاشتراك فيها ضد رغبة الحزب الذي ينتمي إليه فتركه وأصدر جريدته المشهورة (الشعب الإيطالي) ثم اشترك في الحرب بنفسه وقد أصيب بجروح في إحدى المعارك، ورجع إلى تحرير جريدته، فلما انتهت الحرب وخابت آمال إيطاليا في مؤتمر الصلح التفت حوله جماعة من الذين نعموا على هذه الحالة ثم قويت الحركة الفاشستية التي أصبح موسوليني زعيمها وعقد الفاشستيون مؤتمراً في نابولي سنة ١٩٢٢م أثر الاضطراب الداخلي وتوالي سقوط الوزارات فتجمع الشباب الإيطالي الفاشستي وخطب موسوليني معلناً أنه إن تم تسلم مقاليد الحكم، وأنه سيزحف على روما للاستيلاء عليها عنوة، وحدث أن رئيس الوزراء كان قد استقال في تلك الآونة فأرسل الملك فكتور عمانوئيل الثالث إلى موسوليني يدعوه إلى تأليف الوزارة، استلم موسوليني مقاليد الحكم وأعطاه البرلمان صلاحيات واسعة لمدة سنة واحدة للقضاء على الفوضى ووضع أسس الاستقرار الداخلي، إلا أن موسوليني استعملها في تقوية أركان حزبه واكتسب رضا الشعب بخطبه الحماسية وقاوم المعارضين بالقضاء على حركات الإضراب وسجن زعماء الحركات الثورية، فلاقت أعماله هذه قبولاً وتأييداً من الملك والواقع أن موسوليني بذل جهوداً كبيرة في إعادة تنظيم الإدارة وتجفيف المستنقعات وفتح الطرق، الأمر الذي جعل قسماً من الشعب الإيطالي يتعلق به لإقرار السكينة والقضاء على حركات الإضراب التي شهدتها المدن الإيطالية أثر الحرب، وتمكن موسوليني حتى سنة ١٩٢٨م من تحويل نظام الحكومة الإيطالية من شكلها الديمقراطي إلى شكل دكتاتوري صرف فأستطاع في سنة ١٩٢٣م أن يحمل البرلمان على جعل ثلثي أعضائه من الحزب الفاشستي، وتمكن في سنة ١٩٢٤م من أن يتخلص من ماتيوتي زعيم الحزب الاشتراكي الذي اغتاله الفاشستيون وبدأ منذ سنة ١٩٢٥م بمطاردة الأشخاص الذين لم يكونوا موالين للحركة الفاشستية، وأخرجهم من الوظائف الحكومية وجعل في سنة ١٩٢٨م نظام الانتخابات أشبه باستفتاء، إذ يرشح المجلس

الفاشستي الأعلى قائمة أسماء المرشحين وتعرض هذه القائمة على الشعب للتصويت عليهم جملة، ونجح موسوليني في حل المشكلة البابوية التي بقيت معلقة منذ عهد كافور فقد رأينا كيف أن البابا لم يضم روما إلى إيطاليا وأعلن أنه سجين الفاتيكان احتجاجاً على عمل الحكومة الإيطالية، وكان البابا قد نجح حينئذ في إثارة الرأي العام العالمي الكاثوليكي ضد الحكومة الإيطالية ولذا فقد رأى موسوليني أن يحل هذه المشكلة ويكسب تأييد الكنيسة الكاثوليكية للنظام الفاشستي فعقد في سنة ١٩٢٩م معاهدة مع البابا اعترفت الحكومة الإيطالية بموجبها باستقلال الدولة البابوية والتي تشمل الفاتيكان واعترف البابا مقابل ذلك بالملكة الإيطالية وبانضمام روما إليها. أما في ناحية التسليح والاستعمار فقد اعتبر موسوليني ذلك من مظاهر الحركة الفاشستية فجعل الخدمة العسكرية إلزامية وأعاد تنظيم الجيش، أما برنامجه الاستعماري فتلخص بالسعي لتحقيق حلم إيطاليا القديم وهو بسط نفوذها على سواحل البحر المتوسط وجعل هذا البحر (بحيرة إيطالية).

ظهور النازية في ألمانيا وتطورها:

تألفت في ألمانيا أثر سقوط آل هوهنزلورن حكومة جمهورية ديمقراطية بموجب دستور فايمار سنة ١٩١٩م وهذه أول حكومة مسئولة تألفت في ألمانيا تطبيقاً لمبادئ ولسن التي أذاعها ومن أجلها دخلت الولايات المتحدة الحرب، إلا أن هذه الحكومة الجديدة لم تصادفها ظروف ملائمة ولم تلق عطفاً من الحلفاء فقد كبلت بالتعويضات وجابهت أزمات اقتصادية خطيرة جعلتها ضعيفة في قواتها العسكرية ونفوذها الخارجي وغير محترمة من الشعب الألماني وقد تعددت الأحزاب واشتدت المنازعات الحزبية في الرايخشتاغ الأمر الذي جعل الوزارات المختلفة التي توالى على كرسي الحكم غير قادرة على معالجة الأمور الداخلية، أثارت هذه العوامل الجهات الوطنية المتطرفة والمحافظين من الألمان وحملتهم على مقاومة الجمهورية والحكم الديمقراطي ودعم الأحزاب القومية ومن أهم هذه الأحزاب (الحزب الاشتراكي الوطني) الذي قدر له فيما بعد أن يستولي على الحكم وقد تألف من رجال الحرب الماضية والشباب وبعض الجهات المحافظة وجذب الناس حوله بادعائه أن ألمانيا لم تندحر في الحرب



أودلف هتلر

العالمية الأولى وإنما خانها رجال من الداخل - يعني اليهود- فاضطرت إلى التسليم وان غاية الحزب اتحاد الأمة وأنه يعمل لإعادة منزلة ألمانيا ونفوذها السابقين بين الدول العظمى، ويعود الفضل في تنظيم هذا الحزب والدعاية له إلى أودلف هتلر أحد الألمان النمساويين، وكان قد التحق بالجيش الألماني أثناء الحرب ولكنه لم يتقدم في الجيش إلى أكثر من رتبة عريف وعاد بعد الهدنة ليعمل في السياسة فنظم الحزب

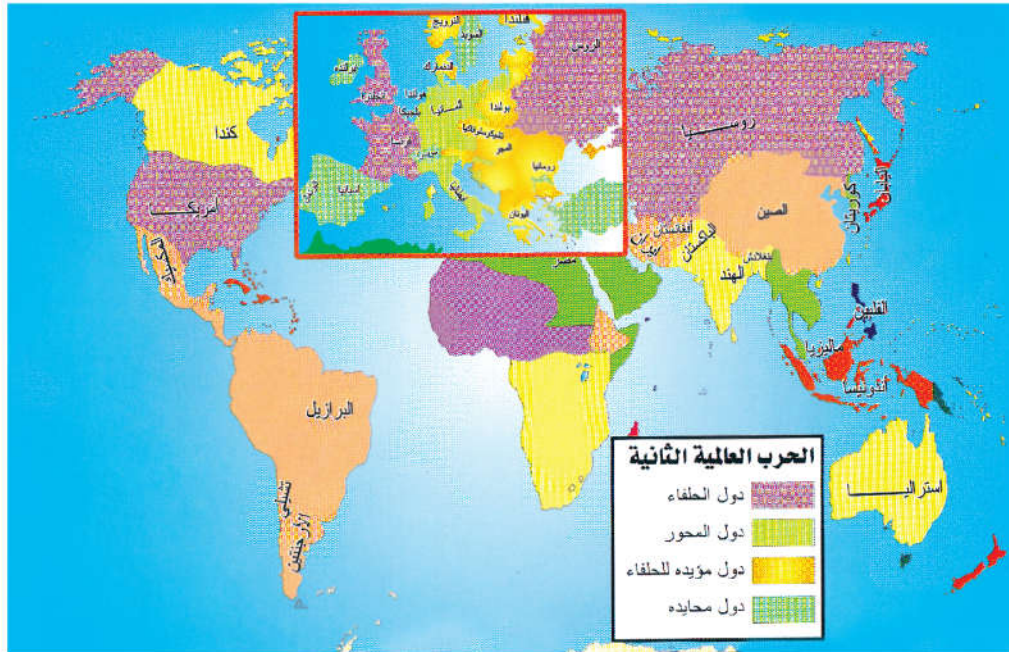
الاشتراكي الوطني ووضع في سنة ١٩٢٠م برنامجاً وتقرر أن يكون قابلاً للتبديل وفيه أعلن الحزب عدم اعترافه بمقررات مؤتمر الصلح في باريس وطلب ضم جميع الألمان وتأليف ألمانيا الكبرى وإعادة المستعمرات الألمانية السابقة وتسليح ألمانيا، واقتبس المبادئ الاشتراكية غير الماركسية وأعلن عدم اعترافه بالنظام البرلماني، وقد اشترك هتلر في سنة ١٩٢٣م مع لوندروف بثورة ميونخ لقلب نظام الحكم إلا أن الحركة فشلت وسجن هتلر لتأمره على الدولة وقضى وقته في السجن في تدوين كتابه المشهور **(كفاحي)** وعندما مات (ايبرت) رئيس الجمهورية الأولى في سنة ١٩٢٥م وكان اشتراكياً رشحت الأحزاب الأخرى هندنبرك ففاز على منافئيه وقد قضى هندنبرك سبع سنوات في رئاسة الجمهورية متعاوناً مع الأحزاب الديمقراطية، ولكن **الحزب الاشتراكي الوطني** (الذي صار يسمى **بالحزب النازي**) اخذ يتقوى وقد عهد هندنبرك بمنصب المستشارية في سنة ١٩٣٠م إلى بروننك لإنقاذ الجمهورية من المتطرفين ولكن المنازعات حالت دون سيطرة الحكومة على مجلس الأمة **(الرايخشتاغ)**، وحين انتهت مدة رئاسة هندنبرك في سنة ١٩٣٢م رشح هتلر نفسه للرئاسة أما بروننك فقد أيد هندنبرك ورشح الشيوعيون (تلمان) ففاز هندنبرك فاعتبر ذلك مدعاة لاستمرار النظام الجمهوري في ألمانيا أما بروننك فقد وجد

صعوبات جمة في معالجة الأزمة الاقتصادية فقرر إصلاح حال الفلاحين باتخاذ سياسة اقتصادية حرة، ولكن هندنبرك وجد هذه السياسة متطرفة فأقال بروننك وأسند المستشارية إلى فون بابن وكان الحزب النازي في هذه الآونة قد أصبح قوة كبيرة وصار يحرج مركز الوزارات بمعارضته ولذلك لم يلبث أن استقال فأُسندت المستشارية إلى فون شلايخر فتعاون مع هتلر وأخرج مركز شلايخر فأُضطر إلى الاستقالة فلم ير هندنبرك بداً من أن يدعو هتلر ويسند إليه منصب المستشارية في كانون الثاني ١٩٣٣.

هتلر مستشار ألمانيا:

أجرى هتلر اثر تسلمه منصب المستشارية انتخابات جديدة لمجلس الأمة (للرايخشتاغ) وحصل على أكثرية لحزبه فشرع يقاوم الأحزاب الأخرى وخاصة الحزب الشيوعي وأخذ في تحويل نظام الحكومة الديمقراطي إلى حكم استبدادي (دكتاتوري) ووافق هندنبرك على منح حكومة هتلر صلاحيات دكتاتورية لمدة أربع سنوات استطاع هتلر بواسطتها أن يقضي على كل معارضة حزبية وعلى الصحف والجمعيات وكافة المؤسسات التي تقاوم حزبه وقد ساعده في حملته هذه على المعارضة جوزيف غوبلز. الذي اشتهر بمقدرته في الدعاية فعين وزيراً لها، فعمل على مقاومة كل الأحزاب المعارضة وحلها حتى غدت مؤسسات الدولة خاضعة للسلطان النازي، ثم انصرف هتلر إلى توطيد أركان حزبه وربطه بالدولة فجعل الحزب في سنة ١٩٣٢ م جزءاً لا يتجزأ من الدولة ثم ألغى البرلمانات المحلية وجعل كل ولاية مقاطعة إدارية مرتبطة بالحكومة المركزية والغى في سنة ١٩٣٤ م مجلس الأمة (الرايخشتاغ) الذي يمثل حكومة الولايات فغدت ألمانيا متوحدة وتكون ما يسمى بالرايخ الثالث، وحدث في سنة ١٩٣٤ م حادثان مهمان ساعدا هتلر في توطيد سلطته، أولهما تخلصه من رويم احد أقطاب النازية الذي كان يرى أن الحركة النازية يجب أن تكون اشد تطرفاً مما يراه هتلر وقد قيل انه كان يدبر مؤامرة للقضاء على هتلر ليكون هو في منصبه فأشترك هتلر، وغرنك وغوبلز في القضاء على هذه الحركة وقتل رويم. أما الحادثة الثانية فهي موت هندنبرك وتسلم هتلر رئاسة الدولة علاوة

على منصب المستشارية، انصرف هتلر بعد استقرار حكمه في الداخل إلى ضم العناصر الجرمانية خارج ألمانيا إلى مجلس الأمة (الرايخ الثالث) فحاول ضم النمسا وإحاقها بألمانيا فبث الدعاية النازية في النمسا وقام النازيون النمساويون بالحركة واغتالوا رئيس الوزراء دلفوس الذي كان ضد هذه الحركة، إن الحركة فشلت لمقاومة أكثرية النمساويين وتأييد موسوليني لحكومة النمسا وقد أيدت بريطانيا وفرنسا وجيكوسلوفاكيا سياسة موسوليني، غير أن هتلر عوض عن فشله في النمسا بضم السار إلى ألمانيا أدخلت سنة ١٩٣٥ م وهي سنة إجراء الاستفتاء في هذه المنطقة لتقرير مصيرها بعد مضي خمس عشرة سنة على عقد معاهدة فرساي، فلما أجري الاستفتاء كان أكثرية السكان يريدون الانضمام إلى ألمانيا فتم ضمها إليها، وأخذ هتلر في سياسته الخارجية يسعى لإيجاد حليف قوي للتعاون معه لحمل الدول الديمقراطية على أن تفسح له المجال لضم بقية الأجزاء الجرمانية (النمسا وبعض أقسام بولندا وجيكوسلوفاكيا) وقد تمكن أن يجد هذا الحليف وان يحدث تخلخلاً خطيراً في التوازن الدولي كما سنرى في فصل قادم.



الفصل الثاني

الأوضاع في تركيا وإيران بعد الحرب العالمية الأولى

تركيا:

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا بتأثير أنور وجمال وطلعت وغيرهم من الاتحاديين، الذين رأوا في انتصار ألمانيا وحلفائها ما يحقق آمالهم في إعادة ما فقدته الدولة العثمانية من الممتلكات في ليبيا والبلقان، وقد عملت الدعاية الألمانية عملها في تحريض الدولة العثمانية على الدخول في الحرب بالرغم من محاولة بريطانيا في إقناعهم بعدم الاشتراك فيها، وقد رأينا في فصل سابق كيف اشتركت الدولة العثمانية في الحرب وقامت الحملات البريطانية في الدردنيل وفي البلاد العربية الى نهاية الحرب حينما أعلنت الهدنة بين بريطانيا والدولة العثمانية في مودروس في ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩١٨م، دخلت أساطيل الحلفاء في مياه الدردنيل والبسفور ونزلت الأستانة حملة عسكرية تمثل الحلفاء للسيطرة على شؤون الدولة العثمانية، ولما عقد مؤتمر الصلح في باريس نظر الحلفاء في شؤون الدولة العثمانية وعقدت بينهم وبينها معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠م والتي مزقت الدولة العثمانية فسلخت منها الوطن العربي وكوردستان وأرمينيا وجزر الدوديكانيز وأعطتها إلى ايطاليا، كما كانت تراقيا الشرقية وأزمير من نصيب اليونان، وبت في مصير ما تبقى للدولة العثمانية من الحقوق في مصر وليبيا وتونس والمغرب ووضعت المضائق تحت رقابة دولية من الحلفاء وظلت الامتيازات الأجنبية على حالها وقسمت بلاد الأناضول إلى مناطق نفوذ بريطانية وايطالية وعهدت مالية الدولة العثمانية إلى لجنة مالية من الحلفاء من أجل تسوية الديون والمشكلات المالية الأخرى.

الحركة الكمالية:

كانت معاهدة سيفر قاسية بنظر الأتراك فأخذوا يتذمرون منها وقد تجلّت هذه المقاومة بزعامة مصطفى كمال باشا، ولد مصطفى كمال باشا في سلاطية سنة ١٨٨١م ودرس في مدرستها العسكرية ثم المدرسة الحربية في الأستانة فمدرسة



مصطفى كمال

الأركان، حتى تخرج برتبة رئيس ركن وقد اشترك في حرب ليبيا وحارب في بلغاريا وفي القفقاس واشترك في الدفاع عن المضائق وفي الحملة العثمانية في سوريا، وعند عودته إلى الأستانة في نهاية الحرب عين مفتشاً لجيش الأناضول فلما وصل أرضروم (شمال كوردستان) وأخذ يعمل فيها لجمع شتات القوى العثمانية المبعثرة، فالتف حوله نخبة من الضباط ثم دعا إلى مؤتمر وطني انعقد في أرضروم وحضره

ممثلون لأنحاء الأناضول وانهقد مؤتمر آخر في سيواس وكان قرار المؤتمرين وجوب النهوض لاسترداد الحرية واختاروا مصطفى كمال لزعامة الحركة وانتخبوا مجلساً لتنفيذ القرارات سمي (المجلس الوطني الكبير).

ميثاق المجلس الوطني الكبير:

ولما انتقل هذا المجلس إلى أنقرة وضع ما يسمى بميثاق المجلس الوطني الكبير وهو منهج الحركة الوطنية وينص هذا الميثاق على أن جميع المناطق التي تسكنها أكثرية تركية هي وحدة لا تقبل التجزئة وتتألف منها دولة مستقلة استقلالاً تاماً وعندما تألفت وزارة الداماد فريد باشا (٥ نيسان ١٩٢٠م) المعروف بعدائه للحركة الكمالية أعلن مصطفى كمال قطع علاقته بحكومة الأستانة وأصبحت منفصلة في انقره، كانت الأخطار التي تحيط بتركيا عظيمة فاليونان من الغرب والأرمن من الشرق والفرنسيون من الجنوب فأخذت حكومة المجلس الوطني الكبير على عاتقها تنظيم ومقاومة العداء فأمرت في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢١م الدستور الجديد المسمى بقانون التشكيلات الأساسية، وبموجبه اعتبر المجلس الوطني الكبير هو السلطة التشريعية ومنه يختار الرئيس الوزارة التي تمثل السلطة التنفيذية، ثم انصرفت حكومة انقره إلى مقاومة أعداء تركيا فسارت جيوشها واحتلت أريفان عاصمة أرمينيا

وانتهت مقاومة الأرمن وحدث في هذه الأثناء أن سقطت وزارة فنزيلوس في اليونان وعاد الملك قسطنطين إلى العرش ثانية (وقد كان قد ترك العرش أثناء الحرب) فكانت هذه الحوادث مدعاة إلى تغيير سياسة الحلفاء نحو تركيا، فاتجه نظر فرنسا وإيطاليا إلى وجوب تعديل معاهدة سيفر باعتبار أن سياسة المقاومة التي يمثلها فنزيلوس قد فشلت بسقوطه، ثم أنهما رغبتا في ذلك مقاومة لسياسة بريطانيا التي اتخذت من حملة اليونان وسيلة للسيطرة على آسيا الصغرى، فتم اتفاق على عقد مؤتمر للحلفاء في لندن ولما عقد هذا المؤتمر تقرر فيه مبدئياً تعديل معاهدة سيفر إلا أنه أرجيء التفصيل إلى مؤتمر ينعقد في باريس في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٢١م ولكن اليونان بقيت متصلبة في مطالبها، غير أن انكسار جيوشها في معركة (ايونو) جعلها ترضى بتحكيم الحلفاء بواسطة لجنة يؤلفها للتحقيق في النقاط المختلف عليها ولا سيما في حقيقة أكثرية سكان أزمير وتراقيا، وكان البريطانيون قد اعترفوا بحكومة انقره فقبل الأتراك على شرط جلاء الجيوش اليونانية عنها وأن يحل الحلفاء محل اليونان فيها ريثما ينتهي الاستفتاء ولكن اليونان رفضت ذلك.

الحرب مع اليونان:

نشبت الحرب ثانية بين الأتراك واليونان فتغلبت الجيوش التركية في سلسلة من المعارك استطاعت بعدها أن تجلو اليونان عن الأناضول ويتم انسحابهم منها حينما يدخل الجيش التركي أزمير، وكان الكماليون خلال تلك الفترة قد حصلوا على مساعدة الاتحاد السوفيتي إذ عقدوا معاهدة الصداقة والسلام في (١٦ آذار سنة ١٩٢١م) كما حصلوا على مساعدة فرنسا في (٢١ تشرين الأول سنة ١٩٢١م) إذ تركت لهم معدات حربية بعد أن جلت جيوشها من كيليكيا ثم وجه مصطفى كمال همه بعد جلاء الجيوش اليونانية عن الأناضول نحو تراقيا، وكاد أن يقع الاصطدام مع القوات البريطانية لولا أن قرر هؤلاء السماح لتركيا باحتلال تراقيا الشرقية خلافا لمعاهدة سيفر فعقدت الهدنة بين الأتراك واليونان في (مودانيا) في ١١ تشرين الأول ١٩٢٢م.

مؤتمر لوزان:

وأما عقد مؤتمر لوزان (في تشرين الثاني سنة ١٩٢٢م) لحسم مشكلات الشرق الأدنى لم يتمكن المؤتمر من الوصول إلى حل نظرا لإصرار اللورد كرزن ممثل بريطانيا ووزير خارجيتها وعصمت باشا ممثل تركيا على وجهة نظرهما، فتأجل المؤتمر ولما استأنف المؤتمر أعماله بعد ثلاثة أشهر جاء السر هوارس ريمولد سفير بريطانيا في تركيا يمثل بريطانيا بدلا من كرزن، فتم عقد الصلح ووقع على معاهدة لوزان في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣م وقد تقرر بموجب هذه المعاهدة تخلي تركيا عن كافة حقوقها في العراق وسوريا وفلسطين وقبرص وجزر الدوديكانيز ومصر وليبيا، ولكنها احتفظت بأزمير وشمال كردستان وأرمينيا وكليكا وتراقيا الشرقية، وجميع حقوقها السابقة في الأستانة التي كادت أن تفقدها بموجب معاهدة سيفر، وتقرر أيضا أن تجري عملية مبادلة السكان اليونانيين والأتراك فيغادر اليونانيون الساكنون في المنطقة التركية إلى اليونان ويأتي محلهم الأتراك الساكنون في المنطقة اليونانية، كما اقر مبدأ إلغاء الامتيازات الأجنبية في تركيا، أما فيما يخص المضائق فقد قرر أن تمر جميع السفن التجارية بحرية وقت السلم والسفن المحايدة وقت الحرب وان لا تسلمح السواحل المحيطة بالمضائق.

الإصلاحات الداخلية:

انصرف مصطفى كمال بعد ذلك إلى تنظيم أحوال البلاد الداخلية ففي ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٢٣م أعلنت الجمهورية بصورة رسمية وانتخب مصطفى كمال رئيسا لها ثم أعيد انتخابه بعد انتهاء الرئاسة الأولى ثم جعلت رئاسته مدى الحياة ثم ألغيت الخلافة بعد مدة وجيزة من إعلان الجمهورية وترك آخر خلفاء آل عثمان الأستانة في ٢٤ آذار سنة ١٩٢٤م، ثم ألغيت وزارة الأوقاف وألحقت المدارس والمعاهد الخاصة بها بوزارة المعارف واهتمت الحكومة بإصلاح نظام التعليم وتعميمه بين طبقات الشعب وأعقب ذلك سلسلة من التبدلات المهمة في المجتمع التركي، منها قرار المجلس الوطني الكبير بفصل الدين عن الدولة ثم اقتباس الحروف اللاتينية في

سنة (١٩٢٩م) بدلاً من الحروف العربية وأهتم مصطفى كمال بالناحية الاقتصادية أيضاً فشجعت حكومته الحركة الصناعية وفتحت مصارف تركية وقامت بإصدار العملة التركية الورقية، وأسندت بعض الأعمال الاقتصادية إلى بعض الشركات للاستفادة من رأسمالها وضيقّت على الصحافة وفرضت الرقابة الدقيقة على الفئات التي يشتبه بأنها مناوئة للسياسة الإصلاحية، وقد سوغ مصطفى كمال هذا النوع من الحكم بكونه وسيلة لبناء كيان دولة حديثة ذات نزعة عصرية.

المبادئ التي استندت عليها حركة الإصلاح:

إن الإصلاحات التركية قامت على ضوء مبادئ عامة سميت فيما بعد بفلسفة الانقلاب التركي وهذه المبادئ هي:

أولاً-الجمهورية: وهي مبدأ نظام الحكم التركي الجديد.

ثانياً-القومية: وهي مبدأ تعزيز الأمة وخاصة من الناحية الثقافية بالتأكيد على اللغة والتاريخ التركي ومن مظاهر هذه الناحية إصلاح اللغة التركية ومحاولة تنقيتها من الكلمات الأجنبية وقيام جمعية التاريخ القومي التي وضعت أربع مجلدات في تاريخ تركيا وفق الاتجاه القومي.

ثالثاً-العلمانية: وهي مبدأ فصل الدين عن الدولة واعتبار الدين قضية شخصية تعود للفرد نفسه ومن مظاهر هذا المبدأ إلغاء الخلافة ووزارة الأوقاف والتكايا وإدخال القانون المدني السويسري.

رابعاً-الشعبية: وهي مبدأ المساواة بين الأفراد وعدم الاعتراف بالطبقات واستغلال طبقة لأخرى، فليس هناك امتيازات خاصة لبعض الطبقات أو الجماعات ويتجلى هذا في تعميم التعليم والمساواة في القانون.

خامساً-الدولتية: وهي المبدأ الاقتصادي للدولة ويقضي باعتبار كافة المرافق العامة ملكاً للدولة ومن أبرز الأمثلة على ذلك ملكية الدولة للسكك الحديدية والسيطرة على المصارف وإنشاء المعامل الحكومية.

سادساً-الانقلاب: وهو مبدأ التقدم وحرية الفكر ومحاربة الخرافات والأخذ بأحدث الآراء العلمية والاجتماعية الغربية، ومن مظاهر هذا المبدأ تحرير المرأة ودخولها ميدان السياسة والعمل.

وقد خطت تركيا في الناحية الدولية خطوات مهمة فقد عززت مركزها بعقد مؤتمر الحلف البلقاني في سنة ١٩٣٤م للتشاور في السياسة البلقانية ثم ظفرت في مؤتمر مونترو (Montreux) سنة ١٩٣٦م بموافقة الدول في تسليح السواحل المحيطة بالمضايق وفي ١٩٣٩م سلخت ولاية الاسكندرونة وضمتها إليها وتحالفت مع بريطانيا وفرنسا سنة ١٩٣٩م ولكنها بقيت خلال الحرب العالمية الثانية تترقب سير الأحداث حريصة على الاستفادة من الظروف ثم بدأت تتجه إلى المعسكر الغربي اعتباراً من سنة ١٩٣٩م.

إيران

بدأت اليقظة القومية في إيران منذ أن نادى جمال الدين الأفغاني بمقارعة الاستعمار الأوربي في عهد الشاه ناصر الدين الذي عمت الفوضى في عهده وغدت مناصب الدولة وحقوق الأمة ألعوبة بيد الحكام، وحدث أن منح الشاه في سنة ١٨٩٠م احتكار التبغ الى شركة بريطانية، الأمر الذي أدى إلى الإضرار بتجار التبغ من الإيرانيين فثار الرأي العام وقاطع الناس التدخين متأثرين بفتوى جمال الدين القاضية بتحريم التدخين، فاضطر الشاه إلى إلغاء الامتياز وكان هذا الحادث مبعث حركة وطنية لمقاومة استبداد الشاه والنفوذ الأجنبي، ثم استمرت النقمة على الشاه حتى قتل في سنة ١٨٩٦م وثار الشعب ثانية في عهد خلفه مظفر الدين شاه لاسترسال الحكومة في الاقتراض، ثم إكراه الشاه على منح الدستور في سنة ١٩٠٦م وأفتتح أول مجلس تمثيلي للبلاد، إلا أن الشاه محمد علي مرزا الذي خلف مظفر الدين كان يميقت الحياة النيابية ولما حاول القضاء عليها أدى ذلك إلى الثورة عليه سنة ١٩٠٩م فخلعه الثوار واختاروا بدله السلطان احمد مرزا خلفا له وبذلك عادت الحياة الدستورية وأستأنف المجلس اجتماعاته، وحين نشبت الثورة الروسية (سنة ١٩١٧م) مد البريطانيون نفوذهم إلى بقية أقسام إيران وبقيت البلاد تحت نفوذهم إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم عقدوا في سنة ١٩١٩م اتفاقية مع إيران رضيت بموجبها أن تقبل مستشارين من البريطانيين في دوائر الحكومة كافة على أن الوضع لم يدم طويلاً، إذ ظهر في تلك الآونة رضا بهلوي الذي استطاع أن يلغي أحكام اتفاقية سنة

وان يفاوض بريطانيا ويعقد معها معاهدة في ٢٦ شباط ١٩٢١م اعترفت بريطانيا باستقلال إيران وانصرف الشاه إلى إصلاح الحالة الاقتصادية والإدارية في البلاد، فأستخدم مهندسين من الألمان والايطاليين وأستقدم خبراء ماليين أمريكيين نظموا مالية الحكومة الإيرانية، واهتم أيضا بالناحية العمرانية ولاسيما طرق المواصلات وربط أقسام إيران المختلفة ببعضها ببعض وأصبح الخط الحديدي يربط شمالي إيران من بحر قزوين بجنوبها، وأهتم بإنعاش اقتصاديات البلاد بإنشاء المعامل وتشجيع الصناعات الوطنية وعقد الاتفاقيات التجارية مع الدول الأجنبية، أما في العلاقات الخارجية فقد عقدت إيران معاهدة مع روسيا في سنة ١٩٢١م اعترفت روسيا بموجبها باستقلال إيران وتنازلت عن ديونها السابقة ومالها من الامتيازات الخاصة في الموانئ والطرق والسكك الحديدية وعقدت معاهدة مع أفغانستان سنة ١٩٢٣م اعترفت بموجبها الدولتان الواحدة باستقلال الأخرى، ثم عقدت مع تركيا معاهدة سلم دائم وحياد وأصبحت إيران وتركيا دولتان لهما خطرهما في الشرق الأدنى وفي ٦ تموز ١٩٣٧م تم عقد ميثاق سعد آباد بين تركيا والعراق وإيران وأفغانستان وبموجبه قررت هذه الدول الأربع أن تتشاور بينها في السياسة الخارجية.

الفصل الثالث

العلاقات الدولية بين الحربين الأولى والثانية (١٩١٨م-١٩٣٩م)

١- المقدمة:

بعد أن أقر مؤتمر الصلح خارطة أوروبا الجديدة بدأت الدول الظافرة تعد الوسائل التي من شأنها المحافظة على الوضع الدولي الجديد، وتحول دون قيام ما يؤدي إلى إقلاقه وكانت جهود الدول الكبرى - ولا سيما فرنسا - متوجهة نحو كبح جماح ألمانيا كي لا تسعى لتبديل الحدود الجديدة، أو أن تستعد لحرب أخرى ولذلك فقد كانت العلاقات الدولية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية تدور حول السعي لإيجاد ضمان لاستمرار الأوضاع الجديدة أو إتباع الأساليب السلمية لإجراء أي تعديل في الوضع الجديد، بدلا من الالتجاء إلى الحرب وقد اعتمدت الدول الظافرة والدول الصغيرة على عصبة الأمم للمحافظة على السلم العالمي وأرادت أن تتخذها ندوة دولية لحل المشكلات القائمة بين الدول إلا أن العصبة كانت تعاني بعض الضعف والوهن في عزيمة بعض الدول، فلم تتمكن من مجابهة المشكلات الكبرى واقتصرت على حل المشكلات السياسية الصغرى فقط.

٢- جهود الدول من أجل السلم الأوروبي:

أن الولايات المتحدة التي كانت بعد الحرب العالمية الأولى اشد اهتماما بعصبة الأمم لم تصادق على ميثاق العصبة وبقيت منعزلة عن الاشتراك بشؤونها فجابته العصبة ضعفاً أصليا بعدم اشتراك هذه الدولة، وبقي الاتحاد السوفيتي أيضا بعيداً عنها حتى سنة ١٩٣٤م وهكذا لم تنل العصبة عضد دولتين كبيرتين منذ أول تأليفها.

فرنسا وعصبة الأمم:

أما فرنسا فقد نظرت إلى عصبة الأمم كوسيلة للمحافظة على الوضع الدولي الجديد وابتغت إكمال نواقص ميثاقها حتى تقوى على صد أي اعتداء من ألمانيا أو غيرها من الدول التي أرادت تعديل الوضع الجديد، وقد بينت فرنسا إن ميثاق العصبة لا يحدد ماهي حالة الاعتداء ولا الوسائل التي يمكن أن تتخذها العصبة ضد

الدول المعتدية وقد أعدت إكمالا لهذا النقص سنة ١٩٢٣ م باسم معاهدة التعاون المتبادل، ثم عدلت هذه المعاهدة حتى توافق إكمال نواقص ميثاق العصبة فيما يخص المحافظة على وحدة واستقلال الدول المشتركة في العصبة وحل العضلات الدولية بالطرق السلمية، وقد نصت تلك المعاهدة على أن كل نزاع دولي يجب أن يحل بالتحكيم أو بالمفاوضة وأن الدولة التي ترفض الالتجاء إلى هذه الطرق السلمية تعتبر (دولة معتدية)، إذن فكل دولة وقعت على هذه المعاهدة تتعهد أن تعمل ضد الدولة المعتدية بالنسبة لموقعها الجغرافي ومؤهلاتها العسكرية، إلا أن وزارة المحافظين في بريطانيا (التي خلفت وزارة العمال سنة ١٩٢٤ م) لم تبرم هذه المعاهدة، لأنها لم ترغب أن تقيد نفسها بمعاهدة أوربية ولم ترد أن يجرها ذلك إلى حرب مع بعض الدول التي كانت خارج العصبة كالولايات المتحدة أو الدخول في مشكلات هي خارج نطاق مصالحها وهكذا فشل بروتوكول جنيف أيضا.

ميثاق لوكارنو:

أن الوضع الدولي تحسن سنة ١٩٢٥ م بعقد سلسلة من المعاهدات في لوكارنو سميت بميثاق لوكارنو وذلك أن الحالة الاقتصادية تحسنت في ألمانيا بنجاح مشروع داويز لدفع التعويضات ووجود شخصين قديرين نازعين إلى السلم في وزارتي الخارجية الفرنسية والألمانية وهما ارستيدبريان وسترزمان، وقد اعتقد هذان السياسيان بإمكان التفاهم بين دولتيهما وحل المنازعات بينهما بالمفاوضة وكان في الخارجية البريطانية السير أوستن تشمبرلان فأيد هذا التفاهم، إذ رأى فيه مصلحة انكلترا أيضا وقد وعدت ألمانيا بموجب ميثاق لوكارنو أن تدخل العصبة وأن يكون لها مقعد دائم في مجلسها كدولة عظمى وكذلك وعدت أن لا تلجأ إلى طريق العنف لتعديل معاهدة فرساي، بل أنها تلتجئ إلى طرق التحكيم أو المفاوضة لحل أي نزاع قد ينشأ بينها وبين فرنسا أو بلجيكا أو بولندا أو جيکوسلوفاكيا، ووعدت فرنسا أن يكون لألمانيا حق في المطالبة بتعديل حدودها الشرقية على أن تعتبر حدودها الغربية نهائية غير قابلة للتعديل وقد ساد اثر ميثاق لوكارنو التعاون بين الدول في السياسة الأوربية حتى سميت تلك الروح (بروح لوكارنو).

ميثاق كيلوك:

وفي سنة ١٩٢٨ م عقدت فرنسا معاهدة بينها وبين الولايات المتحدة عرفت بميثاق كيلوك-بريان وقد احتوت على مبدأ اعتبار الحرب أمراً غير قانوني وتحريم الالتجاء إليها كوسيلة لحل المنازعات الدولية، وسميت هذه المعاهدة أيضاً بمعاهدة باريس أو معاهدة تحريم الحرب وقد وقعت عليها أكثر الدول المستقلة في العالم، وربما تم ذلك لعدم وجود ما يترتب على الدول من واجبات لتنفيذ مبدأ تحريم الحرب، ولذا فإن أهمية هذه المعاهدة كانت نظرية أكثر منها عملية، فهي مهمة نظراً لأنها الأولى التي تعتبر الالتجاء إلى الحرب عملاً غير قانوني، إلا أن المعاهدة لم يكن لها فائدة عملية، لأنها لم تحدد ما يترتب على الدولة الموقعة عليها فيما إذا خرقت بنودها، إلا أن فرنسا لم تكتف بكل هذا، بل راحت تنتهج سياسة مستقلة بمصادقة الدول الجديدة في أوروبا بغية المحافظة على الوضع الجديد ومقاومة أي تعديل لمعاهدات الصلح، وقد بدأت فرنسا هذه السياسة منذ سنة ١٩٢٠ م حين عقدت مع بلجيكا معاهدة تحالف ضد أي اعتداء يقع على إحدى الدولتين وعقدت معاهدة مماثلة مع بولندا سنة ١٩٢١ م وأخرى مع جيكوسلوفاكيا سنة ١٩٢٤ م وتمكنت جيكوسلوفاكيا من عقد حلف سياسي سمي بالحلف الصغير مؤلف من جيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغسلافيا وقد أيدت فرنسا الحلف وعضدته لحفظ الوضع القائم في أوروبا الوسطى.

موقف ألمانيا:

أما ألمانيا فكانت تنتظر أن يجري تعديل في معاهدة فرساي مقابل دخولها واشتراكها في ميثاق لوكارنو ومعاهدة فرساي فيما يخص مسؤولية الحرب والتعويضات وتحديد قواتها العسكرية وقضية حدودها الشرقية، وترجع معارضة فرنسا تعديل حدود ألمانيا الشرقية إلى ارتباطها بمعاهدات تحالف ببعض الدول الجديدة في أوروبا كما رأينا واعتقادها أن هذه المحالفات ستضمن بقاء الوضع الراهن ومن أجل ذلك أصبح الرأي العام في ألمانيا مستاءاً من بقاء قيود معاهدة فرساي، ولا سيما المواد المتعلقة بالتعويضات ونزع السلاح وكان ذلك أحد العوامل الفعالة في تحويل الحكومة الألمانية إلى حكومة دكتاتورية وإتباع سياسة سلبية للتخلص من أحكام معاهدة فرساي.

٣-المشكلات المهمة قبل ظهور الحركة النازية في ألمانيا:

التعويضات:

من أهم المشكلات التي جابهت الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى والتي كانت من عوامل العداء بين ألمانيا والحلفاء هي مشكلة التعويضات، وقد تركت معاهدة فرساي امر تعيين كمية التعويضات إلى لجنة فنية تأخذ عل عاتقها درس مقدرة ألمانيا على الدفع، وقد عقد في سنة ١٩٢٠م مؤتمر في (سبا) في بلجيكا وعينت نسبة توزيع التعويضات كما يلي ٥٢ بالمائة لفرنسا، ٢٢ بالمائة لانكلترا، ١٠ بالمائة لاطاليا، ٨ بالمائة لبلجيكا، ٨ بالمائة لبقية الحلفاء، ثم اجتمعت لجنة التعويضات سنة ١٩٢١م وقررت أن تدفع ألمانيا مبلغ ٢٢ مليون دولار وهي كمية أقل بكثير مما اقترح كليمنصو ولويد جورج، ولكنها أعظم مما اقترحه الخبراء الاقتصاديون في مؤتمر الصلح، ولما لم يكن في مقدرة ألمانيا إن تدفع هذه الكمية من الغرامة بالنقد، فقد قبل الحلفاء استلام مايقابلها من الفحم والمصنوعات الحديدية والمنسوجات، الا أن ذلك أثار أصحاب المعامل في دول الحلفاء إذ قلل من بيع منتجاتهم، ولذا فقد اضطرت هذه الدول الى استلام الأقساط السنوية للغرامة بالنقد، الا أن ألمانيا كانت غير قادرة على الدفع بالنقد، سيما وان حالتها الاقتصادية تأخرت عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى فتجاريتها الخارجية أخذت بالانحطاط وأدت الحالة إلى سقوط المارك الألماني حتى أصبح سعره أخيرا لايزيد عن قيمة الورق الذي صنع منه فاضطرت ألمانيا سنة ١٩٢٢م لان تعلن عدم اقتدارها على الدفع وطلبت من الحلفاء تأجيل ذلك سنتين فوافقت بريطانيا أما فرنسا فقد رفضت وأراد بوانكاريه أن يرغم ألمانيا بالقوة على الدفع فأعد سنة ١٩٢٣م حملة أرسلت عبر الراين واحتلت الروهر فأثار ذلك انتقاد انكلترا وغضب الألمان وجرت سنة ١٩٢٤م مفاوضات لحل هذه المشكلة، انتهت بتعيين لجنة برئاسة المستر داوز احد الخبراء الماليين الأمريكيين فوزعت مبلغ التعويضات ليدفع بإقساط سنوية صغيرة ثم يزداد شيئا فشيئا حتى يتم الدفع، وبعد أن تحسنت الحالة انسحب جيش الاحتلال الفرنسي، وفي سنة ١٩٢٩م حصلت أزمة مالية عالمية فطلبت ألمانيا تخفيض التعويضات وتألقت لجنة فنية اقترحت خفض التعويضات

إلى ثمانية ملايين دولار بحيث أصبحت ربع كميتها الأولى فوافقت دول الحلفاء على ذلك وعقدت اتفاقية وقع عليها في لاهاي سنة ١٩٣٠م، وهكذا كادت مشكلة التعويضات أن تحل حلاً نهائياً ولكن الأزمة الاقتصادية لم تنفرج فتوقفت ألمانيا عن الدفع ثم طلبت سنة ١٩٣١م تأجيل الدفع وعقد اثر ذلك مؤتمر في لوزان سنة ١٩٣٢م قرر خفض التعويضات إلى سبعة ملايين إذا وافقت الولايات المتحدة على خفض ديونها على الحلفاء، فلم توافق الولايات المتحدة على ذلك، إلا أن سوء الحالة الاقتصادية اضطر الحلفاء إلى أن يتوقفوا عن دفع ديونهم وكذلك توقفت ألمانيا عن دفع التعويضات، وهكذا أهملت قضية التعويضات مع أنها لم تلغ قانوناً وكان ذلك سبباً من أسباب الخصام بين ألمانيا والدول الظافرة.

نزع السلاح:

أما المشكلة العامة الأخرى التي شغلت الدول الكبرى فهي مشكلة نزع السلاح فقد أدركت هذه الدول عدم استطاعتها استمرار الإنفاق على التسليح فقرّر مؤتمر الصلح الجديد عدم تسليح ألمانيا ليكون تمهيداً لنزع السلاح من قبل الدول الأخرى ونص ميثاق العصبة أيضاً على وجوب نزع السلاح إلى الحد الأدنى للمحافظة على الأمن الداخلي لكل دولة، وعلى أن تقوم العصبة بوضع الخطط اللازمة لنزع السلاح العام، إلا أن المعضلة لم تحل وبقيت من أسباب النزاع بين الدول الكبرى ولم تتمكن الدول سوى تحديد القوات البحرية ففي مؤتمر واشنطن سنة ١٩٢٢م توصلت الدول الخمس (بريطانيا، الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، وإيطاليا) إلى اتفاق على أن لا تزيد السفن الحربية الكبرى (لمدة عشر سنوات) عن حد معين، ولم تصل مناقشات المؤتمر إلى اتفاق فيما يخص السفن الحربية الخفيفة وقد مددت قرارات مؤتمر واشنطن هذه المدة إلى سنة ١٩٣٧م، إلا أن السباق في التسليح برأً وبحراً بدأ منذ سنة ١٩٣٥م ولم تنجح المؤتمرات الدولية لنزع السلاح، فلما جاء الحزب النازي إلى الحكم سنة ١٩٣٣م بدأت ألمانيا بصورة سريعة تزيد من قواتها البرية وهكذا فشلت مشاريع نزع السلاح.

أسئلة الباب السادس

- ١- ماهي الدول الجديدة التي ظهرت في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى؟
- ٢- ماهي المشكلات الاقتصادية التي ظهرت بعد مؤتمر الصلح في باريس؟
- ٣- اذكر أهم مقررات معاهدة فرساي وماهي الانتقادات الموجهة إليها؟
- ٤- قانون عصبة الأمم في جنيف كيف أصبح منظمة الأمم المتحدة؟
- ٥- اذكر أسباب ظهور الحركة الفاشية وماهي خصائص هذا النظام؟
- ٦- لماذا ظهرت الدول الغربية بمظهر ضعيف بين الحربين العالميتين الأولى والثانية؟

الفهرست

الموضوع	الصفحة
الباب الاول: الاستكشافات الجغرافية والأصلاحات الدينية في أوروبا والثورة الفرنسية.	٤-٤٢
الباب الثاني: الثورة الصناعية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية.	٤٤-٥٦
الباب الثالث: الحركة القومية والديمقراطية 1815م-1914م.	٥٧-٨٩
الباب الرابع: الاستعمار الحديث في الشرق الأدنى.	٩٠-١٠٨
الباب الخامس: الحرب العالمية الأولى.	١٠٩-١١٩
الباب السادس: التطورات العامة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.	١٢٠-١٤٦

[illegible]